Initiative pour la Transparence des Industries Extractives
مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا 2022

من إعداد السيد إسلمو ولد محمد ولد الطالب، إداري مستقل بدعم من فريق مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا

14 أكتوبر، 2023

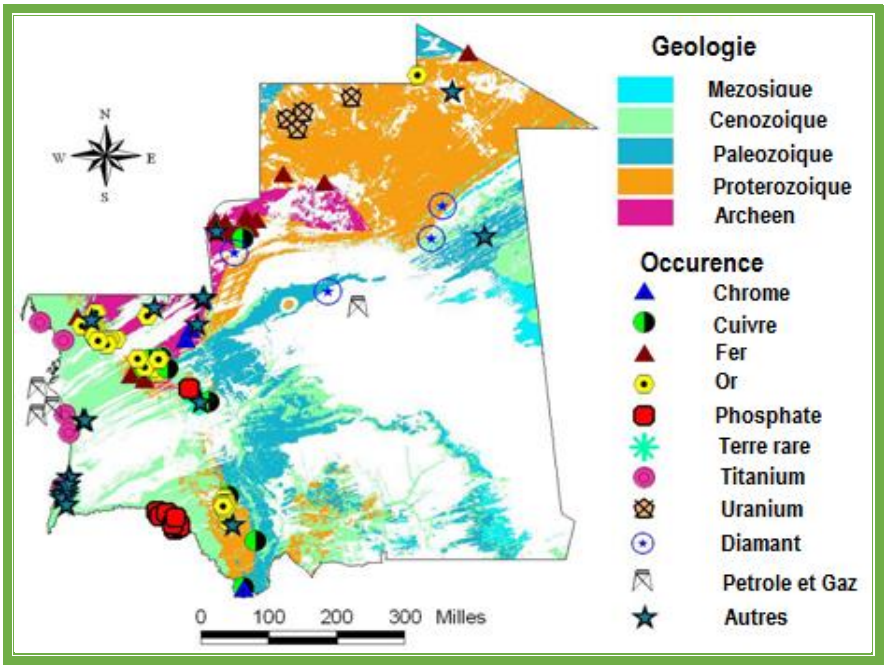

تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا 2022

تمهيد

إلى عناية السيد رئيس اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

منحتنا اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (CN-ITIE) ثقتها كإداري مستقل لإعداد التقرير الوطني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لموريتانيا 2022 . ولم يدخر جهدا في سبيل نجاح المهمة. وهذا هو المكان المناسب للتعبير عن امتناننا له. لقد استفدنا حقا من الدعم المستمر من الرئيس وفريقه.

تم تنفيذ الأعمال خلال شهري يوليو وأغسطس 2023. لقد استفدنا من المساعدة الثمينة الت يوفرها "مستودع البيانات" حيث تعلمت غالبية الأطراف المعنية كيفية استخدامه، خلال الآجال المحددة. في الواقع، تم جمع البيانات الأساسية من خلال المستودع الذي تم إنشاؤه منذ عام 2020، وذلك بفضل التعاون الألماني. تم إجراء التحليلات وفقًا للاختصاصات التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للمبادرة في يونيو 2023. وعلى هذا النحو، حرصنا على احترام التوجيهات من حيث المقاربة المنهجية وتقييم الامتثال لمتطلبات معيار المبادرة.

لقد اختار تقرير مبادرة الشفافية لعام 2022 عن قصد تعميق إمكانية تتبع إيرادات القطاع الاستخراجي، بدءًا من نشأتها (النصوص القانونية، وتقاسم الإنتاج، وأنشطة المنتجين)، وأدوات إثبات الحقوق، واستردادها، وتخصيصها، والآثار والضوابط المنفذة. (تقييم أنظمة الرقابة والتدقيق). ونأمل أن تكون التحقيقات التي أجريت قد أدت إلى استنتاجات ودروس مفيدة للمستقبل.

نواكشوط بتاريخ: 30 يونيو 2022

السيد إسلمو ولد محمد
مكتب كوسيلتيس
نواكشوط - موريتانيا

قائمة المحتويات

تمهيد 2
قائمة المحتويات 3
اختصارات ..... Error! Bookmark not defined.
قائمة الجداول 7
قائمة الأشكال البيانات 8
قائمة المؤطرات 9
ملخص 9
I. مـــــقـــــدمـــــــــــــة 12
1.1 تذكيرات سياقية 12
1.2 النتائج المنتظرة من مهمة الإداري المستقل 13
1.3 أدوات جمع وتحليل البيانات 13
1.4 النقاط الرئيسية للتقرير 13
II. سياق القطاع الاستخراجي في عام 2022 13
2.1 النمو الاقتصادي 14
2.3 المالية العمومية 14
2.4 القطاع الخارجي 15
2.5 الدين الخارجي 15
2.6 الفقر وعدم المساواة 15
2.7 الإصلاحات الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة 16
2.8 ممارسات التدقيق والرقابة في موريتانيا 17
2.8.1 أنظمة الرقابة القبلية 17
2.8.2 أنظمة الرقابة البعدية 17
2.8.3 تقييمات الإداري المستقل 21
2.9 أبرز معالم القطاع الاستخراجي في عام 2022 22
2.9.1 تطور القوانين والنظم 22
2.9.2 تطور أسعار المعادن خلال سنة 2022 22
2.9.3 أنشطة استخراج الذهب 23
2.9.4 مشروع الغاز السلحفات الكبير آحميم GTA 26
2 التأطير والتحليل الأولي 26
3.1 النطاق الذي تم اعتماده لسنة 2022 26

3.2 هامش الخطأ 27
3.3 أخذ العينات 27
3,4 الملكية الحقيقية ؛..... 27
3 البيانات المجمعة عن القطاع الاستخراجي 29
3.9 الإنتاج..... 29
3.10 الصادرات..... 29
3.11 المساهمات في الاقتصاد الوطني..... 30
3.12 النفقات الاجتماعية 32
3.13 النفقات البيئية..... 33
3.14 المدفوعات حسب المشروع 33
3.15 المحتوى المحلي..... 33
3.16 خاتمة..... 34
4 إمكانية تتبع إيرادات القطاع الاستخراجي 34
4.9 مداخيل القطاع الاستخراجي سنة 2022 وتوزيعها 34
4.9.2 المداخيل الإجمالية للقطاع الاستخراجي..... 35
4.9.3 المداخيل المفصلة للدولة 36
4.9.4 التسيير العمومي لإيرادات القطاع الاستخراجي..... 39
5.2 المقارنات والمطابقات المنجزة 40
5.2.1 التوفيق بين تصريحات الشركة وتصريحات الدولة..... 40
5.2.2 التوفيق بين الحقوق التعاقدية والرسوم المحصلة..... 42
5.2.3 الانسجام والعدالة الضريبيين..... 43
6 متابعة التوصيات السابقة على 2022 46
6.1 متابعة التوصيات السابقة على 2020..... 47
6.2 متابعة توصيات تقرير 2020-2021..... 49
6.3 آراء الإداري المستقل حول مراعاة التوصيات السابقة..... 50
7 ملاحظات وآراء الإداري المستقل للسنة المالية 2022 50
7.1 حول شمولية وموثوقية البيانات المالية: 50
7.2 حول الامتثال لمتطلبات مبادرة الشفافية..... 51
7.2.1 المتطلب 1: الإشراف من طرف المجموعة متعددة الأطراف..... 51
7.2.2 المتطلب 2: الإطار القانوني والمؤسسي والعقود والرخص 51
7.2.3 المتطلب 3: الاستكشاف والإنتاج..... 56
7.2.4 المتطلب 4: جمع الإيرادات 57
7.2.5 المتطلب 5: تسيير الإيرادات وتوزيعها..... 58

7.2.6 المتطلب 6: النفقات الاجتماعية والإقتصادية 58
7.2.7 المتطلب 7: النتائج والأثر..... 59
7.3 التقييم الشامل للإدار المستقل فيما يتعلق بالامتثال لمعيار مبادرة الشفافية..... 60
8 الاستنتاجات النهائية وتوصيات الإداري المستقل..... 60
8.1 الاستنتاجات الرئيسية 60
8.2 توصيات الإداري المستقل..... 61
9 الملحقات 65
9.1 المقاربة المنهجية..... 65
9.2 البيانات الإحصائية والمحاسبية 67
9.2.1 مؤشرات الاقتصاد الكلي..... 67
9.2.2 جداول التأطير 69
9.2.3 جداول التأطير 73
9.2.4 جداول الصادرات 73
9.2.5 جداول المساهمات في الاقتصاد الوطني 74
9.2.6 جداول النفقات الاجتماعية والبيئية..... 75
9.2.7 جداول المدفوعات حسب المشروع..... 76
9.2.8 جداول المداخيل..... 76
9.2.9 جداول حول الملكية الحقيقية..... 81
9.3 إجراءات متابعة إيرادات المحروقات كما تضمنها المديرية العامة للمحروقات 83

الاختصارات

و.و.إ.ت.د.إ	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديموغرافي والاقتصادي
إ.م.أ	الإيرادات محولة الأخرى
ت.م.ه.أ	تدفقات المدفوعات الهامة الأخرى
س .ت .ص .ع	سلطة تنظيم الصفقات العمومية
ض.ج.أ	ضرائب جمركية أخرى
ب.م.م	البنك المركزي الموريتاني
م.ع.د	الميزانية العامة للدولة
ض أ ص ت	الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (بما في ذلك الدفعات المقدمة)
ض أ غ ص	الضريبة على الأرباح غير التجارية
م.ت	مكافئة التوقيع
م.ع	المساهمة العقارية
ل.ب	اللجنة البيئية
م ح	مفوضي الحسابات
ب.ق	بناء القدرات
ع إ إ	عقد الاستكشاف والإنتاج
خ د إ م ع	خلية دراسات وإصلاح المالية العمومية
م.ص.ت.	المساهمات في صندوق التكوين

م ع ض	المدونة العامة للضرائب
إ م ن	الإتفاقية المعدنية النموذجية
ل. و. م. ص. ع	اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية
ل.و-م.ش.ص.إ	اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
ع ت إ	عقد تقاسم الإنتاج
م إ م	ملف استدراج المناقصة
م س م ج	مديرية السجل المعدني والجيولوجيا
م م م ف	مديرية مراقبة ومتابعة الفاعلين
ر.ج	الرسوم الجمركية
ر.ج.إ	الرسوم الجبائية للاستيراد (ر.ج.إ)
م.ع.م	المديرية العامة للميزانية
م.ع.ج	المديرية العامة للجمارك
م.ع.م-ح	المديرية العامة للمحروقات
م.ع.ض	المديرية العامة للضرائب
م.ع.م-ع	المديرية العامة للمعادن
م.ع.خ.م.ع	المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية
م أ د	مديرية أملاك الدولة
ع.س	عوائد سنيم
ص.و.ع.م	الصندوق الوطني لعائدات المحروقات
فوب FOB	مجانا على متن السفينة
GIZ	التعاون الألماني
ض.أ.ت.أ	الضريبة على الأرباح التجارية للأفراد
IDA	الرابطة الدولية للتنمية
IFAC	الاتحاد الدولي للمحاسبين
م ع م	المفتشية العامة للمالية
ض.ج.د	الضريبة الجزافية الدنيا
الإنتوساي	المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية العمومية
ض.م.ر.م	ضريبة مداخيل رأس المال المنقول
ض.م.ع	الضريبة على الدخل العقاري
ض د ق م	الضريبة عل مداخيل القيم المنقولة
ض.ش	الضريبة على الشركات
مبادرة الشفافية	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
ض.ر.أ	ضريبة على الرواتب والأجور
كلغ	كيلوغرام
كم	كيلومتر
و.ش.إ.ت.ق.إ	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية
شركة MCM	الموريتانية لمناجم النحاس ش.م
و.إ.ت.م	وزارة البيئة والتنمية المستدامة
و إ م	وزارة الاقتصاد والمالية
و.ب.ط.م	وزارة البترول والمعادن والطاقة
أو-ج	الأوقية
غير متاح	غير مطبق
ل ي	لم يكشف
م م ب ج	المكتب الموريتاني للبحوث الجيولوجية
م غ ح	منظمة غير حكومية
م و إ	المكتب الوطني للإحصاء
Ozt	أونصة
الضريبة المهنية	الضريبة المهنية
العقوبات	العقوبات
م ح ق ع	مشروع حوكمة القطاع العمومي
م.إ	المدفوعات الإقليمية
م.ح م.ع.ض	مكافأة حوافز م.ع.ض
ن م إ	الناتج المحلي الإجمالي
ر.ن.د	الربح النفطي للدولة - السلطة العمومية
ب.أ.م.ر	برنامج الأولوية الموسع للرئيس
م.إ	المدفوعات الاجتماعية
إ.ع.م.م	الإنفاق العام والمساءلة المالية

إتاوة الاستغلال	إتاوة الاستغلال
إ.م.م	اقتطاعات من المصدر (باستثناء الخصومات من الأجور)
Retr. ص.و.ع.م	تحويلات عائدات النفط ص.و.ع.م إلى ميزانية الدولة (حسب حساب ص.و.ع.م)
إ.م	إتاوة المعلوماتية
إ.م	الاتاوة المساحية
إ.إ.ج	الإتاوة الإحصائية
ن.ض.خ	نظام الضرائب الخاص
إ.إ	الإتاوة الإحصائية
ن س م	نظام السجل المعدني
SENI SA شركة	شركة الاستخراج بشمال إنشيري ش.م
ن.م.ج.م	نظم المعلومات الجيولوجية والمعدنية
ش.م.م	الشركة الموريتانية للمحروقات
سنيم	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
طن	طن
ض. ت	ضريبة التعلم
ت.ق.م	تريليون قدم مكعب
ض.هـ.ر.إ.ش	ضريبة هامش الربح الإجمالي للشركات
تازيازت	تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م.
ض ت خ	ضريبة على تقديم الخدمات
ر.ن	الرسوم النقدية
ض.ح.م	الضريبة على الحمولة المستوردة
ض.س.م. سنيم	الإتاوة السنوية الموحدة سنيم (المبلغ الإجمالي)
ض.ق.م	ضريبة على القيمة المضافة
ض.ق.م-تصدير	(+)ض.ق.م-تصدير
ض.ق.م-داخلية	(+)ض.ق.م-داخلية
ض.ق.م سنيم	رصيد الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الرسوم الموحدة (علامة - أو +)
دولار أمريكي	الدولار الأمريكي
ب.ب.ز	بيع البيانات الزلزالية

قائمة الجداول

الجدول1: تطور المؤشرات الرئيسية للميزانية 15
الجدول2: حالة عمليات تدقيق الحسابات في عام 2022 20
الجدول3: الأسعار المرجعية والأسعار في عام 2022 23
الجدول4: تطور إنتاج المنقبين عن الذهب 2019-2022 الذي تم تسويقه رسميا 25
الجدول5: العمالة الموظفة في قطاع الصناعات الاستخراجية 32
الجدول6: حصة كل شركة ضمن المداخيل المعدنية للدولة 35
الجدول7: حصة المداخيل التي تدفعها كل شركة للدولة بالنسبة إلى رقم أعمالها 35
الجدول8: المؤشرات دون الأخذ في الاعتبار الأرباح المدفوعة للدولة 36
الجدول9: تحليل المساهمات حسب القسم والشركة في عام 2022 38
الجدول10: تسويات المدفوعات المصرح بها من قبل الشركات والدولة 40
الجدول11: التعديلات على الإنحرافات الملاحظة 40
الجدول12: تباين مداخيل الصندوق الوكني لعائدات المحروقات حسب المصادر 41
الجدول13: أرقام المديرية العامة للمحروقات 41
الجدول14: إيرادات الضرائب لقطاع المحروقات 41
الجدول15: إيرادات لنظام الخاص GTA 42

الجدول16: ملخص الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات 42
الجدول17: التوفيق بين الحقوق المسجلة والمحصلات لدى الخزينة 42
الجدول 18 مقارنة البيانات الضريبية للشركات المعدنية في عام 2022 45
الجدول19: أرقام مصححة بناء على بيانات سنيم 45
الجدول20: المساهمات الضريبية ورقم الأعمال 46
الجدول21: الجهات المصرح على مستودع البيانات 50
الجدول22: توصيات تقرير مبادرة الشفافية لسنة 2022 62
الجدول23: ملخص البيانات المتعلقة بنطاق 2022 69
الجدول24: سجل الرخص النفطية ساري المفعول اعتبارا من 31/12/2022 70
الجدول25: سجل رخص الإستغلال المعدني السارية اعتبارا من 31/12/2022 71
الجدول26: ملخص الإنتاج حسب الشركة، المادة 2021-2022 73
الجدول27: الإنتاج القيم والكميات لكل مشروع 2022 73
الجدول28: الصادرات المعدنية من حيث الحجم سنة 2022 73
الجدول29: الصادرات المعدنية حسب المشغل والمشروع 74
الجدول30: تطور الصادرات بالتفصيل من حيث القيمة (مليار أو-ج) 74
الجدول31: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 2020-2022 74
الجدول32: تطور نسبة الصادرات المعدنية إلى ن. م. إ. 74
الجدول33: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي الصادرات 75
الجدول34:المساهمة في إيرادات موازنة 2020-2021 75
الجدول35: عدد الوظائف المباشرة 75
الجدول36: النفقات الاجتماعية2022 75
الجدول37: مساهمة كل شركة في النفقات الاجتماعية مقارنة بإجمالي دخلها 75
الجدول38: خرائط التدفق حسب القطاع سنة2022 76
الجدول39:المدفوعات إلى ص. و. ع. م. 2022* 76
الجدول40: تطول مداخيل القطاع الاستخراجي 76
الجدول41: حصة الشركات في الدخل الاستخراجي 77
الجدول42: تدفق المدفوعات 2021-2022 حساب الخزينة الموحد 78
الجدول43: تدفق المدفوعات 2021-2022 في ص. و. ع. م 79
الجدول44: المساهمة حسب تدفق المداخيل المعدنية 79
الجدول45: توزيع تدفقات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 2020-2022 79
الجدول46: توزيع الدخل حسب جهة التحصيل سنة 2022 (2022 مليار أو-ج) 80
الجدول47: جدول تفصيلي لإيرادات المجال المعدني العمومي لسنة 2022 80
الجدول48: جدول المساهمة في الشركات المعدنية 81
الجدول49: مشاركة الدولة في الشركات ضمن النطاق 81
الجدول50: بيانات حول مشاركة الدولة غير المباشرة من خلال الشركات التابعة لشركة سنيم 82

قائمة الأشكال البيانات

الشكل1: تطور معدل النمو 14
الشكل2: مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 30
الشكل3: نسبة صادرات التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 30

الشكل4: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الصادرات الوطنية 31
الشكل5: مساهمة الموارد الاستخراجية في إيرادات الميزانية العامة للدولة 31

قائمة الإطارات

الإطار1 : عدم المساواة في الفقر متعدد الأبعاد (MPI-M) 16
الإطار2 : مقتطف من وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2030 16
الإطار3 : محفظة الشركات العمومية 22
الإطار4: مكانة ودور شركة معادن موريتانيا 24
الإطار5 : تسويق الذهب الذي ينتجه المنقبون التقليديون عن الذهب 24
الإطار6 : تعريف الملكية الفعلية والأشخاص المعرضين سياسيًا (أ.م.س) 27
الإطار7 : مقتطف من المرسوم رقم 2023-048 28
الإطار8: الأشخاص المعرضون سياسيًا 28
الإطار9 : وضعية التشغيل لدى تازيازت 32
الإطار10 : شركة تازيازت والمحتوى المحلي 34
الإطار11: معلومات حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 40
الإطار12 : ملخص تطور النظام الضريبي لسنيم 44
الإطار13 : ديون شركة سنيم المعاد جدولتها 56
الإطار14 : الديون المنقولةSNIM 56

ملخص

السياق:
ويتميز سياق الأنشطة الاستخراجية في عام 2022 بما يلي: 1) إطار مستقر للاقتصاد الكلي على الرغم من العجز المتزايد في الحساب الجاري والتضخم المستمر منذ ظهور الأزمة الصحية في عام 2020؛ 2) انخفاض معدل الدين، ولا سيما بسبب تسوية الدين الكويتي. 3) التقدم المحرز في تنظيم جوانب معينة من القطاع الاستخراجي.
ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك مجالات مثيرة للقلق: 1) ارتفاع مستوى الفقر والبطالة بين الشباب والنساء واستمرار عدم المساواة المرتبطة بالجنس والبيئة والموروثات التاريخية؛ 2) التصنيف الضعيف في التصنيفات الدولية، لا سيما فيما يتعلق بمفهوم الفساد والحوكمة ومؤشرات التنمية. لكن إحدى نقاط الضعف الرئيسية في إدارة القطاع الاستخراجي ترتبط بممارسات التدقيق والرقابة، والتي تم تحليل أوجه القصور فيها في التقارير الثلاثة الأخيرة لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في موريتانيا.

النطاق:
بعد التحليل الأولي، احتفظت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية بالنطاق الذي تتمثل خصائصه فيما يلي: التواجد في السجل العقاري وعتبة مادية تبلغ 100.000

دولار أمريكي (حوالي 3.650.000 أوقية جديدة). وعلى هذا الأساس، حددنا لعام 2022، 6 شركات منجمية و5 في مجال المحروقات (بما في ذلك شركة الشركة الموريتانية للمحروقات). وهذا يعني أن هناك 11 شركة تظهر في السجل المعدني لعام 2022.

ملخص العمل الذي أنجزه الإداري المستقل:
صمم الإداري المستقل الجداول لتلبية متطلبات معيار مبادرة الشفافية وكان لا بد من الحصول على بيانات إضافية من مصادر أخرى ومقارنتها. وقد لوحظت اختلافات في التقارير المرسلة إلى مستودع البيانات اعتمادًا على الطرف المُبلغ. وقد أتاح تحليلهم إما تصويبها أو البحث عن أصلها من خلال تصنيف أكثر تفصيلاً. وبشكل عام، يمكن القول أن تأثيرها على شمولية التقرير ليس كبيرًا.

حدود التقييم الذي تم إجراؤه:
وقد تعرقلت ممارسة التوفيق مع البيانات المحاسبية بسبب الطبيعة المقتضبة لمعظم تقارير مفوضي الحسابات والصعوبات في الحصول على بيانات مفصلة لتلبية متطلبات التحليل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التسوية الشاملة للبيانات، ولا سيما الحقوق التعاقدية مع التحصيلات الفعلية، لا تزال مقيدة بالقيود الإجرائية والمحاسبية (التبويبات والمسميات). ولا يزال هناك تقدم يتعين إحرازه على هذا المستوى.

الملكية الحقيقية ؛
وقد خضع الإطار القانوني لتعديلات من خلال مرسومين: 1) المرسوم 2023-048 و.أ/و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 15 فبراير 2023، الذي يعدل بعض ترتيبات المرسوم رقم 2008/159 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2008، المعدل والمكمل المتعلق بالسندات المعدنية والمحاجر و2) المرسوم رقم 2023 -049 الصادر بتاريخ من 17 فبراير 2023 الذي يحدد الضرائب والإتاوات المعدنية . إذا كانت الترتيبات التنظيمية الجديدة توفر حلاً للملفات الحالية أو المستقبلية، فإنها لا تسوي الوضعية الحالية ويجب بذل جهود إضافية لتلبية المتطلب 2.5 ولا توجد حتى الآن وثيقة تصف إجراءات تطبيق الترتيبات الجديدة.

الإنتاج والصادرات والمساهمة في الاقتصاد الوطني:
ويظهر تحليل التدفقات أن إيرادات الدولة من القطاع الاستخراجي ارتفعت بنسبة 17%، لتصل إلى 25.72 مليار أوقية جديدة في عام 2022. 93.65% من هذه الإيرادات تأتي من القطاع المعدني و6.35% من قطاع المحروقات (ص.و.ع.م).
وفي سنة 2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاستخراجية 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني مقابل 12.6% المسجلة سنة 2021. ويفسر هذا التطور بنمو القيمة المضافة لنشاط استخراج خامات المعادن وخاصة الذهب.
نلاحظ أنه، لأول مرة، أصبح الذهب أهم الصادرات في البلاد (41٪) بسبب المبيعات الضخمة التي حققها البنك المركزي الموريتاني خلال العام، يليه خام الحديد (33.4٪) والمنتجات السمكية (20.9٪).
وارتفعت حصة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2022 مقارنة بعام 2021 (21.79%) لتصل إلى 23.85%. ومقارنة بالصادرات الوطنية، يحقق القطاع أكثر من ثلاثة أرباع (76.76% عام 2022). وتقترب مساهمتها في إيرادات الميزانية من 30%، ولكن بسبب طبيعتها الرأس مالية، فقد خلقت القليل من الوظائف المباشرة في عام 2022 (0.98% من السكان النشطين).

النفقات الاجتماعية والبيئية:
بلغت النفقات الاجتماعية المعلنة من قبل الشركات بشكل عام 2.05% من الإيرادات المجمعة لأكبر ثلاث شركات منجمية، لكن ما يقرب من 87% من المبلغ الإجمالي للنفقات الاجتماعية تقع على عاتق سنيم مقارنة بـ 6.6% و6.5% على التوالي لكل من تازيازت و أم سي أم.
المدفوعات المقدمة إلى لجنة البيئة (إقرار المديرية العامة للمحروقات) كانت، على التوالي، في عام 2020؛ 2021 و2022 بـ 115,500,000؛ 114,747,182 و 49,904,990 أوقية جديدة. والتي تمثل 5.61% على التوالي؛ 7.23% و3.17% من إجمالي إيرادات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات على التوالي وللسنوات نفسها.

تتبع الإيرادات الاستخراجية:
تم تحليل إيرادات القطاع الاستخراجي من خلال: i) المبالغ المتولدة؛ 2) التوفيق بين الإصدارات والمقبوضات و3) المقارنة بين الحقوق التعاقدية والحقوق المستردة. ويستنتج منه ما يلي :

- وصلت الإيرادات الإجمالية للقطاع الاستخراجي إلى 141.5 مليار أو-ج (حوالي 4.05 مليار دولار أمريكي) في عام 2022 مقارنة بـ 105 مليارأو-ج في عام 2021 (حوالي 3 مليار دولار أمريكي) بسبب الزيادة الواضحة في الحجم والمبيعات الضخمة للذهب بأسعار مرتفعة؛
- يتم تتبع مداخيل الشركة نظريًا من خلال الحسابات المدققة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31/12/2022. باستثناء سنيم، فإن تقارير مفضي الحسابات التي تمكنا من الوصول إليها لا تتضمن ملاحظات توضيحية لتسهيل قراءتها؛
- وبطبيعة التدفق نلاحظ أن: 58% من عائدات التعدين تأتي من الإتاوة الموحدة والأرباح التي تدفعها شركة سنيم؛ 10.7% من الضريبة على الرواتب والأجور؛ 7.95% إتاوات الاستغلال؛ 9.81% قيمة مضافة؛ 5.78% من الضرائب على الدخل من رأس المال المنقول. جميع البنود الأخرى، وعددها 12، تحقق 7.76%، من ضمنها فقط 3.18% من ضريبة الشركات.
- ويسجل الصندوق الوطني لعائدات المحروقات انخفاضًا بنسبة 23.39٪ في عام 2022 مقارنة بعام 2021. أكثر من نصف إيرادات الصندوق في عام 2022 تتكون من الغرامات (51%)، تليها الضريبة على الرواتب ة الأجور (14.6%)، وبيع البيانات الزلزالية (8.3%).

كشفت الأبحاث الأولية حول الفوارق بين الإيرادات التي تفصح عنها الحكومة بشكل تلقائي من ناحية والمدفوعات التي تدفعها شركات الاستخراج (خاصة شركات التعدين) من ناحية أخرى عن وجود فجوة بنسبة 19% بين ما صرحت به MCM ومصالح الوزارة المالية. وبعد التحقق والتسجيل، تبين أن هذا الفارق جاء نتيجة إغفال شركة MCM للضريبة على الرواتب والأجور. الانحرافات الأخرى أقل من العتبة المسموح بها.
وأظهرت المقارنة بين حجم الحقوق المسجلة لدى المصالح الفنية المصدرة وتدفقات الدخل المعلنة من قبل الدولة اختلافات بسيطة أقل من نسبة السماح المعتمدة من قبل المجموعة متعددة الأطراف (2%). يبقى أن نشير إلى أن إيرادات الصندوق لم يتم احتسابها إلا جزئيا، دون الأخذ في الاعتبار الإيرادات الضريبية وإيرادات مشروع السلحفات الكبير آحميم GTA في قطاع المحروقات. وهذا أمر شاذ يجب تصحيحه على مستوى المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية والمديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للمحروقات.

تقييم مدى شمولية وموثوقية البيانات المالية:

تم تسجيل بعض التقدم في معدل الاستجابة: 97% لشركات التعدين و100% لشركات المحروقات في استبيان مبادرة الشفافية على منصة مستودع البيانات والالتزام بالمواعيد النهائية كما يشهد على ذلك الجدول الموجز لجمع البيانات. نشرت معظم الأطراف المبلغة المعلومات المطلوبة قبل تدخلنا. ومع ذلك، كان من الضروري البحث عن معلومات أخرى يمكن دمجها في الاستبيان. ويتعلق هذا بشكل أساسي بالبيانات المصنفة، لا سيما المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي والتشغيل.

الامتثال لمتطلبات مبادرة الشفافية:
تمت مراجعة متطلبات مبادرة الشفافية. وبصرف النظر عن بعض الحالات النادرة، كان معظمهم راضين إلى حد ما أو أنهم يسيرون على الطريق الصحيح. وتشمل هذه المتطلبات 2.5. وإلى جانب الامتثال الرسمي للمتطلبات، يجب بذل الجهود لتحسين جودة الاستجابات لهذه المتطلبات من خلال معلومات مصنفة. ومع ذلك، صحيح أن سياق أوجه القصور في الحوكمة الشاملة وضعف الموارد البشرية لا يجعل مهمة اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية أسهل.

متابعة التوصيات السابقة:
وقد بدأ تنفيذ بعض التوصيات، لكن من الضروري محاربة التسويف الإداري وتسريع وتيرة الردود. وفيما يتعلق بالنجاح في المحتوى المحلي، فإن هذا يستغرق وقتاً ويتطلب تحسين الإدارة. فهو تفاعل معقد بين السياسات العمومية والظروف الاقتصادية المحلية والعوامل الخارجية المرتبطة بديناميكيات القطاع الاستخراجي على المستوى العالمي. إن الإرادة السياسية موجودة ولكن تحقيق تقدم كبير أقل وضوحا.

توصيات للسنة المالية 2022:
التوصيات الرئيسية هي في اتجاه 1) تحسين حصة موريتانيا من الريع الاستخراجي. 2) تخصيص الموارد الناتجة عن الصناعات الاستخراجية لصالح القطاعات ذات الأولوية من حيث التنمية و3) فعالية/ كفاءة/ عدالة الإنفاق العمومي. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يتعلق بما يلي: 1) خلق توازن قوى أكثر ملاءمة للبلد للتفاوض بشكل أفضل على العقود؛ 2) إدارة الإيرادات المتأتية من أنشطة القطاع الاستخراجي بشكل أفضل؛ 3) إنشاء نظام فعال للرقابة والتدقيق في ريع وتنفيذ النفقات العمومية، في إطار تنفيذ عقود الاستكشاف والإنتاج (CEP) و 4) تقييم تأثير إغلاق السجل المعدني، لمدة أربع سنوات تقريبًا على رقية التعدين بشكل عام وعلى إيرادات قطاع التعدين.

I. مقدمة

يعد تقرير مبادرة الشفافية لعام 2022 جزءًا من الاستمرارية المنهجية ولكنه يحاول تقديم ابتكارات في تحليل البيانات وعرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

1.1 تذكيرات سياقية

تخضع مبادرة الشفافية في موريتانيا للمرسوم رقم 2018-135 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2018.[1]. حيث يشير المرسوم إلى أن اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية بأنه الهيئة التي "تضمن تنفيذ ومتابعة، مبادئ ومعايير وقواعد مبادرة الشفافية، وفق مقاربة تشاركية،

[1] http://www.cnitie.mr/itie-fr/images/decret2018-135fr.pdf

بهدف المساهمة في تحسين الشفافية في تسيير الموارد المعدنية والنفطية الغاز ية". ويرأسها مستشار لرئيس للوزير الأول وتشكيلتها متعددة الأطراف. وتضم ممثلين عن كيانات الدولة والشركات الاستخراجية وممثلي المجتمع المدني. تساعد اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية سكرتاريا فنية[2].
تجتمع اللجنة الوطنية بانتظام وتنشر تقرير نشاطها السنوي[3]. تؤطر اللجنة وتدعم الإداري المستقل في إعداد التقارير السنوية التي يقوم بالتحقق من صحتها وتنظم قوافل التحسيس وتنشر التقارير.
خلال عام 2022، كانت الأنشطة الرئيسية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الموريتانية هي: 1) الموافقة على خطة العمل والميزانيات السنوية؛ 2) حملات نشر تقرير 2020-2021 التي تم تنفيذها في نواكشوط وأكجوجت ونواذيبو. حدث استثنائي وقع في 30 يونيو 2022. ويتضمن ذلك عقد ورشة عمل مخصصة لترقية المرأة في القطاع الاستخراجي الموريتاني بدعم من وزارة النفط والمعادن والطاقة ومشروع التنمية الاقتصادية المندمجة في القطاع المعدني المرحلة الثانية (DEIM 2).[4].

1.2 النتائج المنتظرة من مهمة الإداري المستقل

يتضمن ذلك تقديم خدمات الإداري المستقل وفقًا لمعيار مبادرة الشفافية لعام 2023. النقاط الرئيسية للمهمة هي: 1) تحليل أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي وضمان الجودة لهيئات الدولة التي تقدم التقارير وجودة الرقابة داخلها لتمكين المجموعة متعددة الأطراف من اتخاذ قرار بشأن الإجراء المناسب لضمان جودة البيانات؛ 2) صياغة تقرير 2022، الذي يتضمن إجراء التوفيق والتحليل بناءً على نتائج البيانات الأولية؛ 3) تم التركيز على إمكانية تتبع الإيرادات من القطاع الاستخراجي، 4) الامتثال لمعيار مبادرة الشفافية لعام 2023[5].

1.3 أدوات جمع وتحليل البيانات

كان مستودع البيانات مرة أخرى محوريًا في جمع البيانات التي تم الإبلاغ عنها وتحليلها في تقرير مبادرة الشفافية لعام 2022، وذلك حسب عملية معلوماتية آلية حول المدفوعات وتتم تعبئته مباشرة بواسطة أنظمة الكيانات المبلغة. فمزاياه من حيث **السرعة والتكاليف** لم تعد تحتاج إلى برهان. كما وافقت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في **اجتماعها يوم الخميس 3 أغسطس 2023** على المذكرة الإطارية للتقرير.

1.4 النقاط الرئيسية للتقرير

يصف هذا التقرير السياق العام لعام 2022، بما في ذلك القطاع الاستخراجي، لكنه يركز أكثر على تأطير وتحليل التطورات المتعلقة بالامتثال لمتطلبات معيار مبادرة الشفافية لعام 2023.

II. سياق القطاع الاستخراجي في عام 2022

[2] لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية موريتانيا: **Error! Hyperlink reference not valid.**
[3] الموقع الإلكتروني: **Error! Hyperlink reference not valid.**
[4] التمويل من البنك الدولي.
[5] حتى لو سيتم تقييم موريتانيا قريبًا وفقًا لمعيار مبادرة الشفافية لعام 2019

أظهرت موازين الاقتصاد الكلي الرئيسية علامات الصحة الجيدة في عام 2022. وبصرف النظر عن رصيد الحساب الجاري، فإن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي مرضية ولكن القوة الشرائية للأسر لا تزال منخفضة للغاية (انظر أدناه، القسم 2.6 المخصص للفقر وعدم المساواة). البطالة بين الشباب مرتفعة بشكل خاص في المناطق الحضرية: 17% في نواديبو، و16% في نواكشوط، خاصة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و24 عاما (24.1% سنة 2017 مقابل 18.1% سنة 2012، أي بزيادة ست نقاط). ويقدر التدفق السنوي للباحثين عن عمل بنحو 50 ألف شخص، منهم ما يقرب من 4500 إلى 5000 خريج من التعليم العالي و2000 إلى 2500 من التدريب الفني والمهني. بمعنى آخر، هناك ما بين 42500 إلى 43500 باحث عن عمل بدون مؤهلات أو تدريب، في وقت لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية لسوق العمل 25000 شخص سنوياً[6].

2.1 النمو الاقتصادي

وتسارع النمو الاقتصادي خلال عام 2022 ليصل إلى 5.3%[7]. وكان هذا الأداء مدفوعا بشكل رئيسي بقطاع المعادن والزراعة والصيد، ولكن حصة القطاع الخاص كمحرك للنمو منخفضة للغاية بحيث لا يمكن أن تكون شاملة وتخلق فرص العمل (البنك الدولي). ويلخص الجدول أدناه تطور معدل النمو خلال العامين الماضيين وتوقعاته للعام الحالي (2023).

الشكل1 : تطور معدل النمو

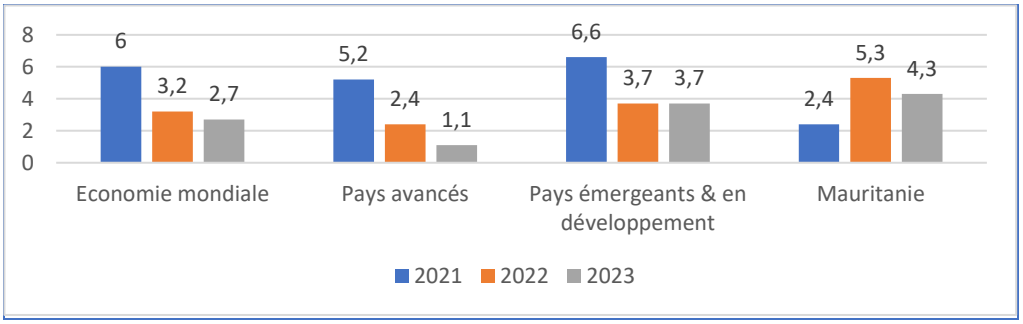

المصادر: و.م و ص.ن.د

2.2 التضخم

وبسبب الحرب في أوكرانيا والزيادات المتتالية في أسعار الفائدة الرئيسية من قبل البنوك المركزية للحد من التضخم وأزمة الطاقة، وصلت أسعار المستهلك العالمية إلى 8.8% في عام 2022 مقارنة بـ 4.4% في عام 2021.

وفي موريتانيا[8]، نلاحظ نفس الاتجاه: فقد بلغ المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك 11.0% في نهاية عام 2022 مقابل 5.7% في نهاية عام 2021، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (+17.4%).

2.3 المالية العمومية

[6] تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (CIPD)
[7] ويقدر البنك المركزي الموريتاني معدل النمو بنسبة 7.1٪ في عام 2022
[8] البيانات الرسمية (و.و.إ.ت.د - ب.م.م)

تم تنفيذ موازنة 2022 في سياق دولي تميز بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. ويتزامن مع العام الأخير من تنفيذ المشروع الموسع لأولويات الرئيس. يتتبع الجدول أدناه تطور المؤشرات الرئيسية للموازنة (مليارات الأوقية الجديدة ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك).

الجدول1: تطور المؤشرات الرئيسية للميزانية

المصدر: ص.ن.د

2.4 القطاع الخارجي[10]

السنة	2021	2022	2023[9]
الإيرادات والمنح	27,3	29,7	27,1
من غير الصناعات الاستخراجية	19,9	20,7	21,9
الضرائب والرسوم	13,8	15,5	16,6
الصناعات الاستخراجية	4,6	7,1	3,5
المنح	2,7	1,8	1,7
صافي النفقات والقروض	24,5	31,4	30,3
النفقات الجارية	15,4	21	18,7
نفقات التجهيز	9,2	10,5	11,5
الرصيد الأولي (بدون المنح)	1,1	2,5-	3,9-
الرصيد الإجمالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	2,2	1,4-	2,6-

تدهور الميزان التجاري سنة 2022، ويرجع ذلك أساسا إلى التسارع الحاد في معدل زيادة الواردات مقارنة بالصادرات. وارتفعت نسبة تغطية الواردات إلى الصادرات من 82.8% عام 2021 إلى 79.1% عام 2022. وبذلك، اتسع عجز الحساب الجاري في عام 2022 ليصل إلى -13.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ -8.1% في عام 2021.

وبلغت الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي 1876.6 مليون دولار عام 2022، أي ما يعادل 6.4 شهر من واردات السلع والخدمات باستثناء واردات الصناعات الاستخراجية. وبالتالي فهو منخفض مقارنة بعام 2021 حيث تحسن مستوى الاحتياطي ليغطي 7.3 شهرا من الواردات مقارنة بـ 6.7 في عام 2020.

2.5 الدين الخارجي

انخفض الدين العام القائم من 4,496.5 مليون دولار أمريكي بتاريخ 31/12/2021 إلى 4,319.98 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2022، بانخفاض قدره 176.52 مليون دولار أمريكي نتيجة السداد بنسبة أكبر من التدفقات المالية الواردة. وتبلغ حصة الدين المحلي المقوم بالعملة المحلية 610 ملايين دولار، أي 13.6% من محفظة الدين العام. ويقدر معدل الدين العام (الدين القائم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي) بنحو 47.0% حتى 31 ديسمبر 2021.[11] ويعود الدين الخارجي بشكل رئيسي إلى الدائنين متعددي الأطراف (60%) مقابل 40% للدائنين الثنائيين.

2.6 الفقر وعدم المساواة

[9] التوقعات
[10] المصدر: ب.م.م
[11] وقد قامت وزارة المالية بإرسال البيانات المتعلقة بالدين العام

[12]يعيش واحد من كل ثلاثة موريتانيين تحت خط الفقر النقدي ويعيش واحد من كل اثنين من المزارعين في نفس الوضع. إن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مرتفع وتتفاقم أوجه عدم المساواة (انظر الإطار أدناه). هناك أيضًا فوارق عديدة اعتمادًا على البيئة والجنس والمنطقة الجغرافية. لا يزال مؤشر جيني[13] عند مستوى مرتفع ولكنه انخفض وفقًا لبيانات المسوحات الدائمة للظروف المعيشية 0.32 في 2019 مقابل 0,38 في 2008.

الإطار1 : عدم المساواة في الفقر متعدد الأبعاد (MPI-M)

- ويعاني 2.3 مليون شخص، أو 56.9% أو ما يقرب من ستة من كل عشرة أشخاص، من فقر متعدد الأبعاد؛
- ويواجه كل فقير، في المتوسط، أكثر من نصف مؤشرات الحرمان المرجحة (56.3%)؛
- يختلف عدم المساواة في الفقر متعدد الأبعاد حسب الولايات: 90.2% من السكان في غيديماغا يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، مقارنة بـ 25.2% في ترس زمور؛
- ويعاني 77.1% من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية (1.6 مليون شخص) من الفقر متعدد الأبعاد، مقارنة بـ 35.4% في المناطق الحضرية (686 ألف شخص). ;
- يعيش 61.9% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و17 عامًا في فقر متعدد الأبعاد.

المصدر: 2023, و.ت.إ.م

2.7 الإصلاحات الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة

تهدف برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها السلطات العامة[14], إلى: 1) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي؛ (2) تعزيز أطر السياسة المالية والنقدية؛ (3) ترسيخ أسس النمو المستدام والشامل، (4) الحد من الفقر. وهي تستند إلى ثلاث ركائز: 1) تحسين إطار الميزانية متوسط الأجل من أجل الحفاظ على استدامة الميزانية؛ (2) تعزيز أطر السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي، وتطوير أسواق النقد والصرف الأجنبي، و(3) تعزيز الحوكمة، وخاصة الشفافية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فإن مؤشر التنمية البشرية يتطور ببطء وهو عند مستوى منخفض (0.556 في 2021-2022، المركز 158). ولا تزال مؤشرات الحوكمة ضعيفة للغاية. في الواقع، في أحدث تصنيف لممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، احتلت موريتانيا المركز 152 من أصل 190 دولة في عام 2020 والمرتبة 40/54 في تصنيف محمد إبراهيم للحوكمة في عام 2021.

وفي مجال الفساد، تحتل البلاد المرتبة 140/ 180 في تصنيف منظمة الشفافية الدولية 2021 حول تصور الفساد. ويؤدي ذلك إلى مناخ أعمال مقيد في سياق نظام مصرفي هش معرض لمخاطر نظامية عالية، تتفاقم بسبب انعدام الأمن القانوني، ونقص رأس المال البشري، وتعزيز الرقابة المصرفية، والتنفيذ غير الكامل لمدونة الاستثمار.

الإطار2 : مقتطف من وثيقة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2030

[12] 2019 -2020م.د.ظ.م

[13]ويقيس الفجوة بين توزيع الدخل (أو الاستهلاك) لدى الأسر. قيمة الصفر تعني المساواة الكاملة وقيمة تساوي 1، عدم المساواة المطلقة.

[14] وبدعم من مؤسسات بريتون وودز

وكما هو الحال في أفريقيا، يؤدي الفساد ومشاكل الحكم الرشيد إلى إبطاء التنمية الاقتصادية المستدامة، وكسر العقد الاجتماعي وإضعاف قدرات الدولة الموريتانية. وموريتانيا من الدول التي يجب أن تبذل جهودا أكبر في مكافحة الفساد؛ وذلك على الرغم من جهودها على صعيد الالتزامات الدولية وتعزيز الترسانة التشريعية والتنظيمية وتنفيذ السياسات والاستراتيجية. وبالفعل، فإن ترتيب موريتانيا فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية لا يزال بحاجة إلى التحسين. حصلت البلاد على 29 نقطة من أصل 100 وتحتل المرتبة 134 (من أصل 180) في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2020. وفي عام 2019، حصلت على درجة 41.6 من أصل 100 نقطة واحتلت المرتبة 40 من إجمالي 54 دولة في "مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية" (IIAG). علاوة على ذلك، كشفت دراسة تصور الفساد التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 2009 عن نتائج مثيرة للقلق للغاية بشأن حالة الفساد في البلاد. ويعتقد أكثر من 86.3% من المشاركين أن الفساد بجميع أشكاله موجود في موريتانيا. وبحسبهم، فإن سيادة القبلية والطائفية، وفقدان القيم الأخلاقية، فضلا عن انخفاض رواتب الوكلاء، هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفساد. كما تم تحديد قطاعات الشرطة والصحة والضرائب في نتائج المسح على أنها القطاعات التي تُلاحظ فيها أعمال الفساد في أغلب الأحيان.

2.8 ممارسات التدقيق والرقابة في موريتانيا

لم تخضع ممارسات الرقابة والتدقيق لأية تغييرات ملحوظة. وهي معروضة أدناه في فئتين: الرقابة القبلية وعمليات التحقق البعدية.

2.8.1 أنظمة الرقابة القبلية

ويفترض إعداد الميزانيات عمليات التحقق من صحة التسلسل الهرمي، والدقة في اختيار صناع القرار (الكفاءة والنزاهة والخبرة والسلوك المدني). تخضع الميزانية العامة للدولة من حيث المبدأ لإجراءات رقابية مسبقة، سواء على مستوى إعدادها أو على مستوى إقرارها من قبل البرلمان. ويرافق تنفيذها أيضًا احتياطات: مبدأ الفصل بين الآمرين بالصرف والمحاسبين، وتأشيرات الرقابة، خاصة على مستوى التصفية.
للمؤسسات العمومية مجالس إدارة تتولى المصادقة على الميزانيات وتتمتع بصلاحيات واسعة للرقابة المسبقة على الالتزامات المالية للمؤسسات. بالإضافة إلى الوصاية الفنية (القطاع المعني) والمالية (الوزارة المكلفة بالمالية).
يتم تنفيذ الإجراءات الرقابية المسبقة في الشركات من حيث المبدأ من خلال مصالح الرقابة الداخلية، وعند الإقتضاء، من خلال الهيئات المداولة.

2.8.2 أنظمة الرقابة البعدية

a) الهيئات الرقابية في الإدارات العمومية:
بالإضافة إلى التفتيش الداخلي في القطاعات الوزارية، فإن أجهزة الرقابة اللاحقة هي: محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة، المفتشية العامة للمالية، والمفتشيات القطاعية بالوزارات.

1) محكمة الحسابات

يتعلق الأمر بمؤسسة دستورية. تختص بالحكم على حسابات المحاسبين العامين ومعاقبة أخطاء التسيير، عند الاقتضاء. وتنص المادة 68- جديدة من الدستور الحالي على قانون نظامي لتنظيمها وسير عملها واستقلاليتها في مجال رقابة المالية العمومية. وقد صدر هذا القانون بالإضافة إلى

المراسيم المطبقة له. يجب على محكمة الحسابات 1) الحكم على الحسابات العمومية، 2) مساعدة البرلمان والحكومة في الرقابة على تنفيذ قوانين المالية 3) مراقبة انتظام وصدقية الإيرادات ، والنفقات الموضحة في المحاسبات العمومية، مراجعة الحسابات وتسير المؤسسات العمومية
وهي مخولة برقابة جميع حسابات وتسيير أي منظمة تمتلك فيها الدولة أو الكيانات الخاضعة لرقابة محكمة الحسابات، بشكل مباشر أو غير مباشر، بشكل منفصل أو معًا، مساهمة في رأس المال وكذلك أي منظمة تستفيد من المساعدة المالية أو الاقتصادية من الدولة أو من أي جهة أخرى تخضع لرقابة محكمة الحسابات.
تعد محكمة الحسابات، على أساس سنوي، تقريرا يتعلق بكل مشروع قانون للتسوية تحيله إلى البرلمان، مصحوبا بتصريح عام حول المطابقة بين الحسابات الفردية للمحاسبين والحساب العام للإدارة المالية. وقد تمت الموافقة قبل قليل على التقرير الأخير المتعلق بقانون التسوية لسنة 2021 من قبل الجمعية الوطنية (نهاية يوليو 2023).
تتمتع محكمة الحسابات بعضوية المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)[15] ولكن تطبيق معايير الإنتوساي غير كاف. تبرر المحكمة هذا الوضع بالعجز الكمي والنوعي في الموارد البشرية والبيئة غير المواتية للشفافية، لكن الانتقادات الأكثر تكرارًا التي تناقلتها وسائل الإعلام وجزء من الرأي العام هي أن التقارير السنوية حول أنشطة الرقابة لا يتم نشرها للعموم[16].

2) **المفتشية العامة للدولة (IGE):**

وهي هيئة رقابة لاحقة، تخضع لسلطة رئيس الجمهورية (المرسوم رقم 18-2022 الصادر بتاريخ 10 فبراير 2022). يساعد المفتش العام عدد متغير من مفتشي الدولة ومفتشي الدولة المساعدين والمفتشين المدقيقلن الذين يتم تعيينهم بمقرر رئاسي.
لدى المفتشية العامة للدولة أهدافها طموحة: (1) تعزيز التسيير الجيد للشؤون العامة، ومكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية ؛ (2) تعزيز الحكم الرشيد وتحسين أداء الإدارات العمومية؛ (3) تقييم السياسات والبرامج العامة لتحسين الأداء والنتائج ؛ (4) تعزيز تقديم الحسابات والمساءلة في إدارة الشؤون العامة ، ولا سيما من خلال البحث عن الخروقات في مجال التسيير ومراقبته، ومعاقبتها بشكل فعال. ويجري تطوير الإجراءات ولكن الأشخاص المسؤولين عن عمليات التفتيش والتحقق تم اختيارهم حتى الآن على أساس تقديري.

3) المفتشية العامة للمالية (م.ع.م):

وهي موضوعة تحت سلطة الوزيرالمكلفة بالمالية وتغطي تدخلاتها جميع قطاعاتالأملاك العمومية: الإدارة المركزية والمجموعات المحليةوالمؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي وكل منظمة تتلقى مساعدة مالية من الدولة أو تمارس مهمة منالمصلحة العامة ولكن لم يتم تحديد الملامح بشكل واضح وتفتقر معايير تعيين المفتشين إلى الشفافية.

4) **الرقابة الداخلية في القطاعات:**

وهم مرتبطون مباشرة بديوان الوزير الذي يقييم مدى ملاءمة مهامهم. وتتكون من مفتش عام يساعده عدد متغير من المفتشين حسب الوزارات، لكن تعيينهم لا يفي دائمًا بالمعايير الكافية ولا توجد إجراءات رقابية وولاتطبق الرقابة وفق دورية محدد في جميع القطاعات، كما أن عدد التقارير العامة حول الشؤون الإدارية والمالية للقطاعات تبدو قليلة.

b) الرقابة والتدقيق في المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي

يعين بمقرر من الوزير المكلف بالمالية مدقق أو عدة مدققي حسابات سنويا. تتمثل مهمتهم في التحقق من الدفاتر والصناديق والمحافظ والقيم المنقولة للمؤسسة أو الشركة والتحقق من صدقية قوائم الجرد

[15] http://www.intosai.org/fr/sur-lintosai.html
[16] ويعتبر التقرير الخاص بتسيير الأموال المخصصة لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) استثناءً

والميزانية والحسابات[17]. ولا تستبعد المصادقة على الحسابات إمكانية تدخل محكمة الحسابات أو المفتشية العامة للمالية أو المفتشية العامة للدولة، عند الحاجة. ولسوء الحظ، فإن معظم المدققين المعينين ليس لديهم المواصفات المناسبة ولا توجد إجراءات تقييم أو تدقيق للتقارير الصادرة. وقد حدث أن قام مفوضو الحسابات بالتصديق على حسابات وتم التشكيك فيها لاحقًا.

c) تقارير مفوضي الحسابات

لقد تم إبلاغنا بتقارير السنة المالية المنتهية في 31/12/2022 في بداية تدخلنا. إن قراءة الوثائق توحي لنا بالملاحظات التالية:

- اكتمل التقرير الخاص بحسابات سنيم. تم تطويره من قبل شركة ذات شهرة عالمية (Ernest & Young Audit) وفقًا لمعايير (المعيار الدولي للتدقيق ISA). وهو في الواقع مصحوب بملاحظات توضيحية وتقرير خاص ومرفقات. وبغض النظر عن الملاحظات التي أبديت بالفعل في التقارير السابقة، ليس لدينا أي تعليقات معينة لنقدمها؛
- لا تتضمن تقارير SMH وMCM[18]ملاحظات توضيحية. يمكن الاطلاع على البيانات المالية لشركة[19] TMLSA (تازيازت) على الموقع التالي: www.sedar.com. تستخدم جميع التقارير صيغة غامضة، كثيرا ما يستخدمها المدققون المحليون: "وفقا للمبادئ المقبولة عموما دوليا، وخاصة في موريتانيا...". هذه الصيغة غير مناسبة لأن الإطار المحاسبي المطبق في موريتانيا هو (الخطة المحاسبية الموريتانية كما تمت الإشارة إليها)، وهو بالتأكيد يختلف عن المعايير المحاسبية الدولية ((IAS/IFRS، في قضايا نادرة. ومع ذلك، يظل من الممكن تطبيق المعايير الدولية، إذا لزم الأمر.
- تم إعداد تقرير الشركة الموريتانية للمحروقات الذي تمكنا من الوصول إليه وفقًا لمعايير الخطة المحاسبية الموريتانية ولكن الملاحظات التوضيحية لا تظهر[20]هناك وتم توقيعها، بلا شك عن طريق الخطأ، في تاريخ 22 مارس 2022 عندما يكون بالفعل التقرير المتعلق بـ 2022 السنة المالية.

[17] الأمر القانون رقم 90-09 الصادر بتاريخ 4 أبريل 1990 المتضمن قانون المؤسسات العمومية والشركات ذات رأس المال العمومي والمنظم لعلاقاتها بالدولة.

[18] توقيع مكتب سيدي ولد الزين

[19]توقيع MKDG للتدقيق والاستشارات.

[20]ومع ذلك فقد تم الإعلان عنها في المرجع، في الجداول

d) تقييم الضوابط والتدقيق في الشركات الرئيسية في نطاق 2022

يلخص الجدول أدناه حالة اكتمال أو عدم اكتمال عمليات تدقيق البيانات المالية للشركات المشاركة والجهات الحكومية للسنة المالية 2022 وإمكانية وصولها إلى الجمهور.

الجدول2: حالة عمليات تدقيق الحسابات في عام 2022

الأطراف المعنية	الحسابات المنشورة لعام 2022؟	هل تم نشر تقارير التدقيق؟	وجود المدقق الخارجي؟	المعايير المحاسبية المطبقة	تكرار عمليات التدقيق	معايير التدقيق المطبقة
سنيم	تمت مشاركتها مع مبادرة الشفافية ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	تمت مشاركتها مع الإداري المستقل ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	نعم ومقارنة بالمعايير	IFRS - م.د.إ.ت.م	سنوي	المعايير الدولية للتدقيق (ISA)
شركة MCM	تمت مشاركتها مع مبادرة الشفافية ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	تمت مشاركتها مع مبادرة الشفافية ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	نعم ولكن ملخص جدًا (غير مكتمل)	انظر تعليقات الإداري المستقل عند النقطة 2.8.2 و2.8.3	سنوي	غير محدد
TMLSA	تمت مشاركتها مع مبادرة الشفافية ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	تمت مشاركتها مع مبادرة الشفافية ولكن لم يتم الكشف عنها للعموم	نعم ولكن ملخص جدًا (غير مكتمل)	انظر تعليقات الإداري المستقل عند النقطة 2.8.2 و2.8.3	سنوي	خ.م.م
المشغلين البترولين	نعم مدرج في البورصة	نعم من حيث المبدأ	نعم	IFRS - م.د.إ.ت.م	سنوي	المعايير الدولية للتدقيق (ISA)
ش.م.م	نعم	لا	نعم	خ.م.م	سنوي	خ.م.م
السلطات المالية	تقرير عن قانون التسوية الصادر عن محكمة الحسابات	لا	محكمة الحسابات	معايير محكمة الحسابات	قانون التسوية 2021	

2.8.3 تقييمات الإداري المستقل

ولا يشكل وجود المؤسسات[21]**والنصوص القانونية** المناسبة المشكلة الرئيسية، ولكن يكمن جزء من التحديات على مستوى عدم كفاية الموارد البشرية المختصة لتحسين ممارسات الرقابة والتدقيق. بالإضافة إلى ذلك، وبطبيعة الحال، فإن التطبيق الفعال للعقوبات يتطلب إرادة سياسية حازمة وإطارًا قضائيًا تنفيذيًا، مع موارد كافية، والاستقلال اللازم في ظل رقابة هرمية صارمة.

أحد نقاط ضعف الشفافية في الصناعات الاستخراجية وخارجها يمكن تفسيره بالافتقار إلى الدقة في اختيار مدققي الحسابات[22] eوالغياب الفعلي لمعايير شفافة للعضوية في السلك الوطني للخبراء، والإفلات الفعلي من العقاب الذي يتمتع به[23]الأشخاص الذين لديهم حسابات غير دقيقة معتمدة. وفي الواقع، فإن الملف الشخصي المناسب لمفوضي الحسبات والمدققين، والشفافية في اختيارهم، وتقييم التقارير الصادرة والعقوبات، كلها ضمانات لنشوء ثقافة المساءلة. وتجدر الإشارة إلى أن تازيازت تعلن أنها تتبع إجراءً صارمًا وشفافًا لاختيار مفوضي الحسابات والمدققين. وفي نهاية كل ولاية (6 سنوات) يتم عرض قائمة اختيار مدقق الحسابات على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

يتم تعيين أعضاء السلك الوطني للخبراء المحاسبين بمقرر من وزير المالية، من حيث المبدأ بناء على اقتراح من مكتب الهيئة الوطنية للمحاسبين القانونيين ولكن على أساس معايير تعتبر حتى الآن غير شفافة. كما ارتفع عدد المسجلين بشكل ملحوظ في عام 2021 (71 شخصًا[24]) ليصل إلى 247، معظمهم لا يمتلكون المراجع أو الخبرة المطلوبة عادة[25]. ومع ذلك، فهذه مسألة حساسة من حيث الوقاية والوعظ والردع عن سلوك المديرين في القطاعين العام والخاص. إذا تم الحصول على الإرادة السياسية، فمن الملح إعادة تنظيم المهنة من خلال معايير شفافة للوصول إلى سلطة التصديق على الحسابات، وتحديد الصلاحيات، وفرض الاحترام الدقيق للمعايير، وإدخال متطلبات فيما يتعلق بشفافية عمل النظام وأخلاقيات قادته.

هناك قضايا أخرى تستحق المزيد من الاهتمام: 1) إن نشر الحسابات المدققة ليس ممارسة منهجية بعد في موريتانيا؛ 2) يمكن أن يؤدي الاختيار التقديري للمفتشين والمراقبين والمدققين إلى تشويه جودة ومصداقية تحقيقاتهم، و3) ضعف التنسيق بين الهيئات الرقابية المختلفة لا يعمل لصالح ترشيد الوسائل وتحقيق النتائج المنخفضة بشكل عام ، بالنظر إلى العدد القليل من حالات الاختلاس التي تم الإعلان عنها وبالنظر إلى حجم المعاملات العامة والخاصة في السنوات الأخيرة[26]. ومع ذلك، فمن الصحيح أن الصرامة في المساءلة تشكل ضغطًا على التوازنات الهشة في النظام الاجتماعي والسياسي، وبالتالي على إجماع الأغلبية.

أخيرًا، بقي أن نشير إلى أن **عمليات تدقيق الصندوق الوطني لعائدات المحروقات** تم إعدادها سنة 2021 للسنوات 2015؛ 2016; 2017; 2018; 2019 و2020[27] ولكن لم يتم نشر التقارير ولم يتم بعد تدقيق السنتين الماليتين 2021 و2022 حتى تاريخه (أغسطس 2023).

---

[21] على الرغم من أن مصداقيتهم تعتمد إلى حد كبير على ملف وسمعة المسؤولين.
[22] وفي أغلب الأحيان، يتم تعيينهم من قبل صانع القرار دون قيد أو شرط ودون دعوة لتقديم الطلبات.
[23] ونادرا ما يتم تدقيق تقاريرهم
[24] يدعي بعض المحاسبين المؤهلين أنه تم تسجيل 9 محترفين فقط كمتدربين.
[25] شكلت مجموعة من خبراء المحاسبة المؤهلين أنفسهم كأصحاب مصلحة وطعنوا أمام المحكمة في انتخاب المكتب والقوائم المضافة بشكل مناسب (المقرر رقم 1026 بتاريخ 30 أغسطس 2021 عن وزير المالية).
[26] وقد تضاعف إنفاق الميزانية خلال السنوات الأربع الماضية
[27] في تقرير واحد تمكنا من الوصول إليه.

نادرا ما يتم تقييم المخاطر المالية بشكل غير كاف. أحدث وثيقة بشأن مخاطر الميزانية في الشركات تعود إلى عام 2020.[28]. ويلاحظ أن "الحجم الإجمالي لديون المؤسسات العمومية يبلغ 44.367 مليار أوقية جديدة حتى 31 ديسمبر 2020، أي 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ليظهر بذلك ارتفاعا متوسطا بنسبة 4.1% خلال الفترة من 2016 إلى "2020 لكن التحليل لم يغطي سوى سبع شركات يعتبرأنها تشكل مناطق معرضة لمخاطر كبرى تتعلق بالميزانية، وتركز فيما بينها 76% من رصيد الالتزامات الطارئة وتقريباً كل العجز المرتبط بضعف الأداء التشغيلي.
ولم يتم تقييم المخاطر المرتبطة بالتأمين الاجتماعي، والتي تغطيها المؤسستان العموميتان للحيطة الاجتماعية،[29]وكذلك المخاطر المرتبطة بالودائع في البنوك الأولية، والتي فشل بعضها في تكبد دافعي الضرائب تكاليف باهظة.
وتتعلق المخاطر الأخرى المتعلقة بالميزانية التي تتكبدها الدولة بالضمانات الممنوحة للمؤسسات العامة وكذلك القروض المتعلقة بالإقراض،[30]لكنها غير محددة كميا وأقل تحليلا.

الإطار3 : محفظة الشركات العمومية

تضم محفظة الشركات العمومية بتاريخ 31/12/2020، 160 شركة موزعة حسب تصنيف الأمر القانوني رقم 90-09 على النحو التالي: 94 مؤسسة عمومية ذات طابع إداري (م.ع.ط.إ)؛ 24 مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (م.ع.ط.إ.ت)؛ 17 شركة وطنية (ش.و)؛ 11 شركة ذات اقتصادي مختلط (ش.إ.م)، تضاف إليها 14 مؤسسة عمومية ذات وضع خاص. تنتشر هذه الشركات في 21 قطاعًا مختلفًا وتوظف، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020، أكثر من 29000 شخص، وتساهم، من حيث القيمة المضافة، بما يصل إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ إجمالي أصولها 26.38 مليار أو-ج (مديرية الوصاية المالية).

2.9 أبرز معالم القطاع الاستخراجي في عام 2022

2.9.1 تطور القوانين والنظم

خضع الإطار التنظيمي العام للأنشطة الاستخراجية والدباية المعدنية لثلاثة تعديلات مقارنة بسنة 2021 (انظر تقرير مبادرة الشفافية للفترة 2020-2021، القسم 2.3.2).
بالنسبة لقطاع المعادن، يتعلق الأمر بـ: 1) المرسوم 2023-048 و.أ/و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 15 فبراير 2023، الذي يعدل بعض ترتيبات المرسوم رقم 2008/159 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2008، المعدل والمكمل المتعلق بالسندات المعدنية والمحاجر و2) المرسوم رقم 2023 -049 الصادر بتاريخ من 17 فبراير 2023 الذي يحدد الضرائب والإتاوات المعدنية . يتم تحليل محتوى المرسوم 2023-048 بشكل أكبر في القسم 3.4.
شهد قطاع المحروقات تغييرات تنظيمية دخلت حيز التنفيذ في عام 2022. يتعلق الأمر بالقانون رقم 2021-025 الصادر في 15 مارس 2022، المكمل والمعدل لبعض أحكام القانون رقم 2010-033 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل. فهو يسد فراغًا قانونيًا[31]يتعلق بالمناطق الترويجية.

2.9.2 تطور أسعار المعادن خلال سنة 2022

خام الحديد

[28] المخاطر على ميزانية المؤسسات العمومية، وزارة المالية، مديرية الوصاية المالية، 2020
[29] الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي.
[30] تتم متابعتها على مستوى مديرية الدين الخارجي وم.ع.خ.م.ع
[31] غائبة عن مدونة المحروقات

تدهور متوسط أسعار خام الحديد في عام 2022 من 158.2 دولارًا أمريكيًا للطن في عام 2021 إلى 121.0 دولارًا أمريكيًا في عام 2022 (انخفاض قدره 24.2%)

أسعار الذهب:

أسعار الذهب ظلت مرتفعة: 1800 دولار للأونصة عام 2021 مقارنة بـ 1802.5 عام 2022. وبالفعل، كان الذهب بمثابة ملاذ آمن منذ غزو أوكرانيا وحطم رقماً قياسياً تاريخياً في بداية مارس 2022 عند 2050.8 دولاراً للأونصة.

النحاس:

في عام 2022، بلغ سعر النحاس 8356.9 دولارًا أمريكيًا للطن في ديسمبر، بانخفاض قدره 12.3٪ مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. على مدار عام 2022 بأكمله، تم بيع طن النحاس بسعر 8,822.0 دولارًا أمريكيًا مقارنة بـ 9,200.1 دولارًا أمريكيًا في ديسمبر 2021، بانخفاض قدره 4.1٪.

الأسعار العالمية والأسعار المطبقة سنة 2022

يتيح لك الجدول أدناه مقارنة متوسط الأسعار المرجعية للمواد الرئيسية المصدرة عام 2022 (المصدر: ب. م. م) مع متوسط الأسعار المطبقة (المصدر: حساباتنا).

الجدول3: الأسعار المرجعية والأسعار في عام 2022

سنة 2022	متوسط السعر المرجعي	متوسط الأسعار المطبقة	متوسط الانحرافات	التعليقات الإداري المستقل
حديد/دولار/طن	120,9[32]	96	24,9 (20,6%)	حسب المنسوب وجودة المنتجات وإمكانيات التفاوض
ذهب/دولار/أونصة	1797,6	1799	-1.4 (ضئيل)	لا شيء للإبلاغ عنه
نحاس/دولار/طن	8356,9	7477	879,9 (10,5%)	حسب المنسوب وجودة المنتجات وإمكانيات التفاوض

خلاصة: تكشف هذه المعطيات أن شركتي SNIM و MCM مارستا أسعار مبيعات التصدير أقل بكثير من الأسعار العالمية في حين حققت TMLSA (تازيازت) أداء أفضل من حيث أسعار البيع (متوافقة تقريبا مع الأسعار الدولية).

2.9.3 أنشطة استخراج الذهب

على الرغم من أهميتها المتزايدة في الاقتصاد الوطني، إلا أن القيمة المضافة الناتجة عن الاستخراج التقليدي للذهب لم تؤخذ بعين الاعتبار بعد في حساب الناتج المحلي الإجمالي الوطني[33]. ويتم تسويق إنتاج الذهب التقليدي إلى حد كبير من خلال قنوات غير رسمية[34]. التشغيل في قطاع استخراج الذهب غير مفهومة جيدا، ولكن وفقا لتقديرات شركة معادن موريتانيا (الإطار أدناه)، فإنها يفترض أن توظف أكثر من 52 ألف شخص، بما في ذلك عدد كبير ولكن غير معروف من الأجانب،

[32] حديد 62% وهو الأفضل جودة

[33] في حين كان من الممكن أن تبلغ مساهمتها حوالي 9% حسب دراسة أجرتها شركة معادن بعنوان "تشخيص محدث لسلسلة قيمة استخراج الذهب التقليدي في موريتانيا يونيو 2021".

[34] بحسب هذه الدراسة ، تتحكم الدوائر غير المصنفة في "70٪ من الإنتاج و 30٪ فقط بيعت إلى البنك المركزي ، وهو تحسن طفيف مقارنة بسنة 2019 عندما مثلت الحصة المباعة إلى البنك المركزي 14٪ من إجمالي الإنتاج".

معظمهم من الماليين والسودانيين. ويشكل إنتاج الذهب التقليدي وشبه الصناعي مصدر قلق كبير، بسبب آثاره المعروفة على البيئة[35] وارتباطاته المحتملة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإطار4: مكانة ودور شركة معادن موريتانيا

معادن موريتانيا هي مؤسسةعمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لزصاية وزارة المعادن، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.[36] تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 2020-65الصادر بتاريخ 28 مايو 2020 من أجل تسيير المناجم التقليدية وشبه الصناعية والإشراف عليها. وتتمثل مهامها في: 1) منح التراخيص اللازمة لممارسة التعدين التقليدي وشبه الصناعي؛ 2) التأطير الفني على الاستغلال التقليدي للذهب والمعادن الأخرى وكذلك استغلال المناجم الصغيرة. 3) القضاء على استخدام الزئبق والمواد الكيميائية الأخرى في معالجة الخامات بالتعاون مع المصالح المختصة بوزارة البيئة. 4) تنظيم تدفق المنتجات الكيميائية ووضع معايير لتصريف السوائل، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالبيئة؛ 5) تنظيم ومتابعة/مراقبة دوائر تسويق الذهب وغيره من المعادن المستخرجة بالطرق التقليدية وشبه الصناعية؛ 6) ترسيم النشاط التقليدي وشبه الصناعي، لا سيما من خلال إنشاء واجهة ملائمة للأشخاص المستهدفين؛ 7) تعميم الممارسات الجيدة وتدريب المتعاملين التقليديين وشبه الصناعيين؛ 8) تطوير البنية التحتية ومتابعة تنفيذها في حالة التفويض. 9) البحث عن مصادر تمويل لفائدة عمال المناجم التقليديين؛ 10) ترميم/إعادة تأهيل المواقع المتدهورة ومراقبتها في حالة التفويض؛ 11) استخدام التقنيات الجديدة، وخاصة رقمنة عملياتها وخدماتها.

الإطار5 : تسويق الذهب الذي ينتجه المنقبون التقليديون عن الذهب

ولدعم أنشطة إنتاج الذهب الجديدة، وضع البنك المركزي وحدة للشراء وإطارًا تنظيميًا للتصدير. واعتمد في ذلك على صندوق الإيداع والتطوير (CDD) كوسيط لشراء الذهب الخام من المنقبين وChami Gold لوزن الذهب وتحديد درجة نقائه. توقف هذا الدعم عام 2017 ثم استؤنف عام 2019 من خلال عمليات الشراء في مدينتي الشامي وازويرات. ولهذا السبب فتحت فروعا.

في عام 2020، وصل مخزون الذهب إلى أعلى مستوى له (4.7 طن من الذهب الخام بقيمة 8.7 مليار أو-ج) ويرجع ذلك أساسًا إلى القيود المفروضة على إغلاق الحدود بسبب جائحة كوفيد -19. وعقب ذلك، قرر البنك المركزي الموريتاني التوقف عن شراء الذهب وتصفية كامل مخزون الذهب الخام الذي يملكه.[37] ومع ذلك، بلغ إجمالي برنامج شراء الذهب الخام من طرف البنك المركزي من منتجي التعدين المحليين 2.3 طن في عام 2022 مقارنة بـ 3.5 طن في عام 2021، بانخفاض 34.7٪ بينما وصلت مبيعات الذهب إلى 10.4 طن (المصدر: ب.م.م).

وفي مالي المجاورة، يتم الآن بيع معظم الذهب عن طريق التهريب. وتشير الأرقام الرسمية إلى أن الدولة صدرت 23 طناً من الذهب التقليدي سنة 2021، وفقاً للمديرية العامة للتجارة وشؤون المستهلك والمنافسة، بينما استوردت الإمارات العربية المتحدة 174 طناً من الذهب، وفقاً لقاعدة بياناتالأمم المتحدة حول إحصائيات تجارة السلع الأساسية. وكجزء من برنامجها الذي يحمل عنوان "من المنجم إلى السوق"، أشار ميثاق المنظمات غير الحكومية إلى أن 13٪ من الذهب التقليدي المالي كان سيتم تصديره رسميًا في عام 2021، وكان الباقي سيذهب بشكل غير قانوني إلى دبي، ويتم نقل معظمه يدويًا. وهذا هو الذهب المالي بالطبع، ولكنه أيضًا ذهب الدول المجاورة التي تمر عبر باماكو. ومع ذلك، كانت إحدى الأولويات هي منع الجماعات المسلحة من السيطرة على سلاسل توريد الذهب.

[35] ويستخدم في استخراجه كميات كبيرة من الزئبق قدرت دراسة شركة معادن بـ 248 طناً سنوياً، أي ما يعادل 18% من إجمالي كمية الزئبق التي تستخدمها الصناعات في العالم (المصدر: الدراسة المذكورة أعلاه).

[36] معادن لا تبيع الخام لكنها تقدم الخدمات لعمال مناجم الذهب

[37] لقد طرحنا أسباب سعة التخزين وتعقيد العمليات والمخاطر...

الجدول4: تطور إنتاج المنقبين عن الذهب 2019-2022 الذي تم تسويقه رسميا

السنة	الوزن الإجمالي (غ)	المبلغ أو-ج	التعليقات
2019	1050555,04	1480181384,39	الإنتاج التقليدي حصريا. وتمثل هذه الكمية حوالي 25% من الإنتاج، والباقي يتم تسويقه عبر الدائرة غير الرسمية.
2020	4549394,83	8726123210,49	تأتي حصريًا من الإنتاج التقليدي. ويمكن أن تمثل هذه الكمية كامل الإنتاج تقريبًا بسبب عدم وجود دوائر غير رسمية في سياق إغلاق الحدود (كوفيد-19).
2021	3230489,73	6021100255,83	وتأتي هذه الكمية من الإنتاج التقليدي وشبه الصناعي. بدأ الأخير في نهاية عام 2021. وتم تسويق جزء من الكمية المنتجة عبر الدائرة غير الرسمية.
2022	2367055,55	4396781093,20	وتأتي هذه الكمية التي تم تسويقها من الإنتاج التقليدي وشبه الصناعي. توقف البنك المركزي عن شراء الإنتاج التقليدي في يوليو 2022. وقد تم تسويق الإنتاج التقليدي بالكامل من خلال الدائرة غير الرسمية.
المجموع	**11197495,15**	**94 185 624 20**	

المصدر: معادن موريتانيا)

2.9.4 مشروع الغاز السلحفات الكبير آحميم GTA

تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع غاز GTA بنسبة 90% في نهاية يونيو 2023 ولكن الإنتاج تأخر، ربما حتى منتصف عام 2024 بسبب الأضرار التي لحقت بالمعدات في الطريق والتركيب[38].
تعتبر الآفاق الاقتصادية للغاز على المدى المتوسط جيدة ويمكننا أن نتوقع فوائد مالية لموريتانيا تتراوح بين 60 إلى 80 مليون دولار أمريكي سنويا خلال الفترة 2025-2030 (2.16 إلى 2.88 مليار أو-ج بمعدل 36 أو-ج إلى 1 دولار أمريكي)[39].

2 التأطير والتحليل الأولي

كان الإطار موضوع مذكرة تمت دراستها والموافقة عليها من قبل الجنة الوطنية للمبادرة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 3 أغسطس 2023. ركز الإطار على: 1) النطاق المختار؛ 2) هامش الخطأ المسموح به و3) أخذ العينات.

3.1 النطاق الذي تم اعتماده لسنة 2022

الفترة المغطاة
يغطي تقرير مبادرة الشفافية لسنة 2022 تدفقات المدفوعات والإيرادات التي تمت بين 1 يناير 2022 و 31 ديسمبر 2022. وقد تم تحليلها إما بشكل منفصل أو في وقت واحد اعتمادا على خصائصها.
القطاعات المشمولة
لا يغطي تقرير مبادرة الشفافية لسنة 2022 سوى قطاع المحروقات وقطاع المعادن، مع استبعاد التعدين التقليدي للذهب من هذا تقرير هذه السنة.
نطاق توحيد الشركات:
لقد دفعنا تحليل البيانات الأولية إلى اقتراح تجديد نفس معايير الأهمية النسبية كما في التقرير السابق. وهي: التواجد في السجل المعدني وعتبة مادية قدرها 100.000 دولار أمريكي (حوالي 3.650.000 أو-ج).
وعلى هذا الأساس، حددنا لعام 2022، 6 شركات منجمية و5 في مجال المحروقات (بما في ذلك شركة الشركة الموريتانية للمحروقات). وهذا يعني أن هناك 11 شركة تظهر في السجل المعدني لعام 2022. قائمة الشركات المدرجة في النطاق موجودة في الملحق 9.2.2.
نطاق توحيد هيئات الجمع:
من النطاق الذي حددته اللجنة الوطنية للمبادرة، تم اختيار خمس (5) من هيئات الجمع للتصريح لحساب الدولة عن المدفوعات المستلمة من الشركات الاستخراجية. ويتعلق الأمر بـ: م.ع.خ.م.ع؛ م.ع.ج؛ م.ع.ض؛ م.ع.معادن؛ م.ع.محروقات.
الشركات التي نشرت بياناتها على مستودع البيانات هي: TMLSA ; MCM ; SMH ; SNIM و TOTALENERGIES. يحتوي الجدول الموجود في الملحق 9.2.2 على ملخص لمحتوى الإعلانات وتواريخ تقديمها.
نطاق التدفقات
قررت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في موريتانيا تجديد جميع التدفقات المعتمدة في نطاق السنوات السابقة بالإضافة إلى ضريبة الشركات التي تم إدخالها في عام 2021 (30 تدفقًا). وبالنسبة للسنة المالية 2022، لم يتم تسجيل أي تدفق للمدفوعات العينية.
على أساس معيارين أساسيين: 1) الظهور في السجل المعدني لسنة 2022 و2) تجاوز تدفق المدفوعات التراكمي الذي يزيد عن 3,650,000 أو-ج سنة 2022، تمت إعادة تشكيل الجدول الموجز في الملحق 9.2.2.
تظهر قائمة الشركات التي تشكل النطاق المعتمد لتحليل البيانات لسنة 2022 في الجدول في الملحق 9.2.2.

[38] المعلومات مؤكدة من قبل شركة BP و م. ع. للمحروقات
[39] المصدر: م.ع للمحروقات و تقديراتنا

3.2 هامش الخطأ

احتفظت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في موريتانيا، بعد فحص البيانات الأولية، بهامش تسامح قدره 2%. تم قبول هذه العتبة من قبل المجموعة متعددة الأطراف.

3.3 أخذ العينات

ونظرًا للحجم المتواضع للنطاق وتركز أنشطة التعدين، فقد اخترنا عمدًا تركيز التحليل على شركات التعدين الثلاث التي تمثل أكبر المخاطر. وهي أساسا: SNIM و TMLSA و MCM. الأولى مملوكة للدولة بنسبة 78.35% من رأس المال والاثنتان الآخرتان فرعان لشركات خاصة. يتم تنفيذ معظم النشاط الاستخراجي من قبل شركة SNIM والشركتين الأجنبيتين TMLSA و MCM. وفي المتوسط، تبلغ قيمتها الإجمالية تقريبًا كامل قيمة صادرات التعدين.
ولم يشهد قطاع المحروقات أنشطة البناء أو التنقيب إلا خلال عام 2022 وجميع الشركات المعنية هي فروع لشركات متعددة الجنسيات مدرجة في البورصة وفي مرحلة ما قبل الاستغلال أو الاستكشاف.
وتمت المطابقات على الأرقام الموحدة المعلنة من قبل الجهات المختلفة على مستودع البيانات (DW).

3,4 الملكية الحقيقية ؛

وقد خضع الإطار القانوني لتعديلات مستمرة من خلال مرسومين: 1) المرسوم 2023-048 و.أ/و.ب.م.ط الصادر بتاريخ 15 فبراير 2023، الذي يعدل بعض ترتيبات المرسوم رقم 2008/159 الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 2008، المعدل والمكمل المتعلق بالسندات المعدنية والمحاجر و2) المرسوم رقم 2023 -049 الصادر بتاريخ من 17 فبراير 2023 الذي يحدد الضرائب والإتاوات المعدنية .
يقدم المرسوم 023-048 حلا لمسألة الملكية الحقيقية التي شكلت مشكلة الفراغ القانوني (الإطار أدناه يلخص جوهر المرسوم). وقد تم استكمال الأحكام الجديدة بالنموذج الذي يجب أن يملأه أي مشغل قبل الحصول على رخصة الاستغلال.
إذا كانت الأحكام القانونية الجديدة توفر حلاً للملفات الحالية أو المستقبلية، فإنها لا تسوي الوضعية الحالية ويجب بذل جهود إضافية لتلبية المتطلب 2.5 لكن الأحكام الجديدة تنطبق فقط على قطاع المعادن، باستثناء قطاعي النفط والغاز، وفقط على طلبات سندات الاستغلال، مما يستثني فعليا عملية منح رخص التنقيب.

الإطار6 : تعريف الملكية الفعلية والأشخاص المعرضين سياسيًا (أ.م.س)

التعريف المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للمبادرة هو كما يلي: "المالك الفعلي هو أي شخص يمتلك أو يتحكم في نهاية المطاف بالعميل و / أو الشخص الطبيعي الذي يتم تنفيذ المعاملة من أجله. يشمل المستفيدون الفعليون على الأقل: (أ) في حالة الشركات: (1) الشخص الطبيعي أو الأشخاص الذين يمتلكون أو يتحكمون في كيان قانوني ، بحكم امتلاك أو السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على نسبة كافية من الأسهم أو حقوق التصويت في ذلك الكيان القانوني، بما في ذلك من خلال الأسهم لحاملها ، من غير الشركات المدرجة في سوق منظم يخضع لمتطلبات الإفصاح التي تتوافق مع التشريعات الحالية أو المعايير الدولية المكافئة. نسبة 25٪ من الأسهم بالإضافة إلى إثبات الملكية أو السيطرة عن طريق المشاركة ، وتنطبق على أي مستوى من المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ؛ (2) إذا لم يكن من المؤكد أن الأشخاص المشار إليهم في النقطة (1) هم المالكين الفعليين أو الأشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بسيطرة على تسيير الكيان القانوني بوسائل أخرى ".
يجب على جميع الشركات المدرجة في البورصة، بما في ذلك الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل ، تحديد البورصة التي تم إدراجها فيها وتوفير رابط للوثائق المقدمة في تلك البورصة. في حالة العمليات المشتركة ، سيتعين على كل كيان الإفصاح عن هوية المالك(ين) المستفيد(ين) ، ما لم يكن مدرجًا في البورصة، أو إذا كانت شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة مدرجة. كل كيان ضمن الشراكة مسؤول عن دقة المعلومات المقدمة.

الإطار7 : مقتطف من المرسوم رقم 048-2023

رخص الإستغلال المعدني

المادة 76(جديدة):

يقدم صاحب الطلب أو ممثلوه طلب رخصة الاستغلال إلى السجل المعدني، ستة (6) أشهر، على الأقل، قبل تاريخ انقضاء رخصة البحث المراد تحويلها إلى رخصة استغلال، متضمنا ما يلي:

- الشكلية الرسمية للطلب معبأة كما ينبغي؛
- **الشكلية، الخاصة بالملكية الحقيقية والأشخاص المعرضين سياسيا، معبأة كما ينبغي؛**
- **النظام الأساسي لشركة خاضعة للقانون الموريتاني؛**
- وصل حقوق الإستلام؛
- دراسة جدوى اقتصادية، قابلة للتمويل المصورفي، مصدقة وفقا لأحد المعايير الدولية (jorc، 143-101N ....إلخ) ؛ ;
- وثيقة مصادقة على دراسة التقييم البيئي واالجتماعي؛
- و. أ. إ وثيقة أشغال الإستغلال
- موافقة مالك الأرض الخصوصي، عند االقتضاء؛
- رقم تعريف ضريبي (NIF).

يجب أن تتضمن شكلية الطلب العناصر التالية:

- هوية وعنوان صاحب الطلب الذي يملك رخصة البحث وممثله،
- إحداثيات UTM لزوايا محيط الرخصة المطلوبة ومساحتها ؛
- رقم تسجيل الشركة في موريتانيا؛
- الرمز االستدلالي لرخصة البحث الأصلية؛
- العناصر المراد استغلالها.

يجب أن يتضمن المرسوم الفردي أو المجمع لعدة رخص للاستغلال، على الأقل، المعلومات التالية:

- أسماء الشركات؛
- مجموعة العناصر المعدنية؛
- فترة الصالحية (30 سنة)؛
- المناطق الجغرافية (الواليات).

الإطار8: الأشخاص المعرضون سياسيًا

التعريف المعتمد من قبل اللجنة الوطنية للمبادرة : الشخص المعرض سياسيًا (ش.م.س) هو الشخص الذي يشغل أو شغل وظيفة عمومية مهمة (بما في ذلك أفراد الأسرة المقربون والمرافقون). كما هو الحال بالنسبة لرؤساء الدول أو الحكومات، وكبار القادة السياسيين ، وكبار الموظفين المدنيين ، والقضاة ، والعسكريون، ورؤساء الشركات الحكومية ، وكبار المسؤولين في الأحزاب السياسية أو حتى المسؤولين السابقين ، إذا كانوا لا يزالون يشغلون مناصب مؤثرة. قد يشمل أفراد الأسرة عن طريق الدم أو الزواج أو الشراكة المدنية أفرادًا من خارج الأسرة المباشرة. يمكن أن يكون الشركاء أشخاصًا لهم علاقات شخصية واجتماعية ومهنية. يجب الإفصاح عن هوية الأشخاص المعرضين سياسيا الذين يمتلكون حصة في الشركة تزيد عن 5٪.

لقد أتاح جمع المعلومات من مصادر مختلفة إعادة بناء الجدول المتعلق بمساهمة الأطراف المبلغة الرئيسية (الملحق 9.2.9). معظم هذه البيانات تتعلق بالملكية القانونية.

3 البيانات المجمعة عن القطاع الاستخراجي

البيانات الواردة أدناه مستمدة من استخدام التصريحات المنشورة في مستودع البيانات والمكملة بمصادر أخرى. تتعلق الجداول أدناه بما يلي: 1) الإنتاج؛ 2) الصادرات، و3) الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

3.9 الإنتاج

وفي سنة 2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاستخراجية 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني مقابل 12.6% المسجلة سنة 2021. ويفسر هذا التطور بنمو القيمة المضافة لنشاط استخراج خامات المعادن وخاصة الذهب. في الواقع، شهد إنتاج الذهب قفزة في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بعدما شهدت TMLSA (تازيازت) إغلاق مصنع بعد حريق. ويوضح الجدول في الملحق 9.2.3 أن إنتاج الذهب الصناعي ارتفع من 5,487 كجم في عام 2021 إلى 16,752 كجم في عام 2022. من ناحية أخرى، شهد إنتاج النحاس (MCM) اتجاها تنازليا: من 18.845 طن في 2021 إلى 13.312 طن في 2022، أي انخفاض بنسبة 29%.
وبلغ إجمالي إنتاج الحديد 13,49 مليون طن سنة 2022، منها 0,617 جاءت من MCM و12,9 مليون طن من SNIM. وأدى هذا التطور إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25% وانخفاض حصته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.6%.

3.10 الصادرات

بلغت إيرادات صادرات الحديد 47.2 مليار أو-ج مقارنة بـ 55.8 مليار أو-ج عام 2021، مسجلة انخفاضا بنسبة 15.3% بسبب انخفاض أسعار الحديد في السوق العالمية، رغم ارتفاع الكميات المصدرة (12.7 مليون طن عام 2021 مقابل 13.3 مليون طن) في عام 2022). التوزيع الجغرافي لصادرات سنيم من الحديد سنة 2022 هو كما يلي: الصين (47.9%)؛ الجزائر (12.2%)، إيطاليا (8.3%)؛ أستراليا (6.6%)، اليابان 6.2%؛ فرنسا (4.2%) وألمانيا (4.0%).
أظهرت صادرات الذهب زيادة حادة بسبب البيع الضخم للذهب من قبل البنك المركزي واستئناف أنشطة شركة تزيازت. بلغت المبيعات 58 مليار أو-ج في عام 2022 (بما في ذلك مبيعات البنك المركزي) مقارنة بـ 14 مليار أو-ج في عام 2021. وارتفع حجم الصادرات من 202.7 ألف أوقية عام 2021 إلى 549.7 ألف أوقية عام 2022، بنسبة زيادة استثنائية قدرها 171.7%.
وصلت صادرات النحاس إلى 3.4 مليار أو-ج في عام 2022، بانخفاض بمقدار النصف، يدعمه انخفاض مماثل في الحجم: 12.4 ألف طن عام 2022 مقابل 23.3 ألف طن عام 2021
في المجموع، وصلت صادرات التعدين إلى 108.6 مليار أو-ج في عام 2022، تضاف إليها مبيعات ضخمة على مخزون البنك المركزي بمبلغ يقدر بـ 21.634.014.062 أو-ج في عام 2022 (حساباتنا[40] بناءً على البيانات التي أرسلها البنك المكزي). نلاحظ أنه، لأول مرة، أصبح الذهب أهم الصادرات في البلاد (41٪)، يليه خام الحديد (33.4٪) والمنتجات السمكية (20.9٪). ويعطي الجدول الموجود في الملحق 9.2.4 التفاصيل.

[40] في عام 2022، ارتفعت صادرات الذهب بشكل حاد بسبب مبيعات الذهب الضخمة التي حققها البنك المركزي واستئناف الأنشطة بعد مشاكل فنية شهدتها شركة تازيازت خلال الربع الثالث من عام 2021، مما أثر على طاقتها الإنتاجية. وبلغت المبيعات 58 مليار أو-ج في عام 2022 مقارنة بـ 14 أو-ج في عام 2021. ومن حيث الحجم، تسارعت الصادرات إلى 549.7 ألف أوقية عام 2022 مقابل 202.7 ألف أوقية عام 2021، بزيادة قدرها 346.7 ألف أوقية (أو 171.7%) (تقرير 2022).

3.11 المساهمات في الاقتصاد الوطني

وتتعلق المؤشرات المرجعية بمساهمة القطاع الاستخراجي في تكوين الثروة الوطنية وفرص العمل والصادرات وإيرادات الميزانية.

4.3.1 المساهمة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

ويتتبع الشكل أدناه تطور حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الشكل2 : مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

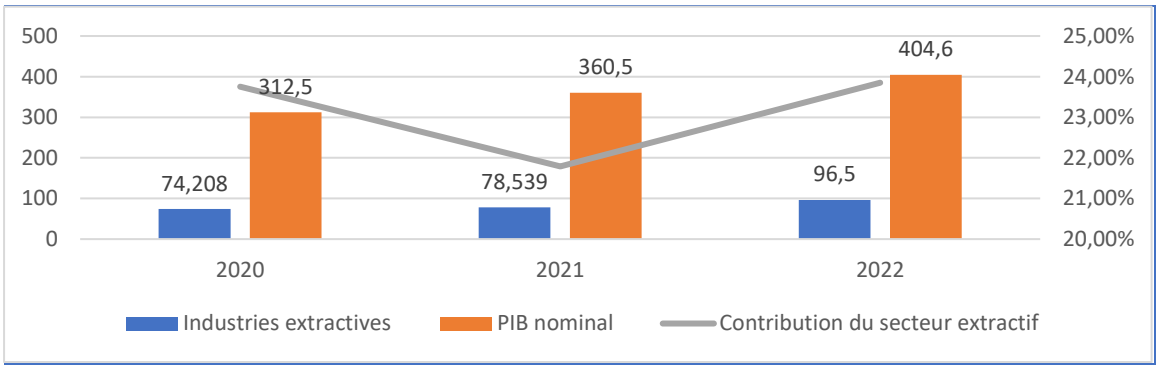

ويلخص الشكل أدناه تطور النسبة بين الصادرات المعدنية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الشكل3 : نسبة صادرات التعدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

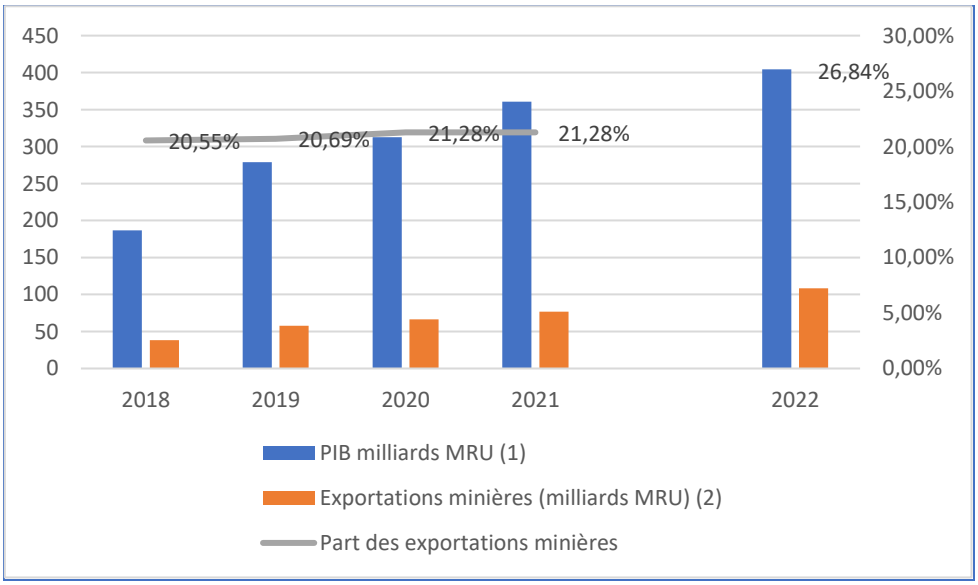

4.3.2 مساهمة الصناعات الاستخراجية في الصادرات الوطنية

ويبين الشكل أدناه ارتفاعا واضحا في الصادرات الوطنية من السلع والخدمات ومساهمة القطاع الاستخراجي، وخاصة المعادن. وبالفعل، ارتفعت عائدات التصدير في عام 2022 بأكثر من 34.4% مقارنة بعام 2021، لتصل إلى مستوى قياسي قدره 141.5 مليار أو-ج. ويرتبط السبب الرئيسي لهذه الزيادة بتحسن مبيعات الذهب الذي عوض الانخفاض في قيمة عائدات تصدير خام الحديد الذي شهدت أسعاره العالمية انخفاضا في عام 2022. كما تقلصت حصة القطاع الاستخراجي بسبب الزيادة في عائدات التصدير من قطاع الصيد البحري.

الشكل4: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الصادرات الوطنية

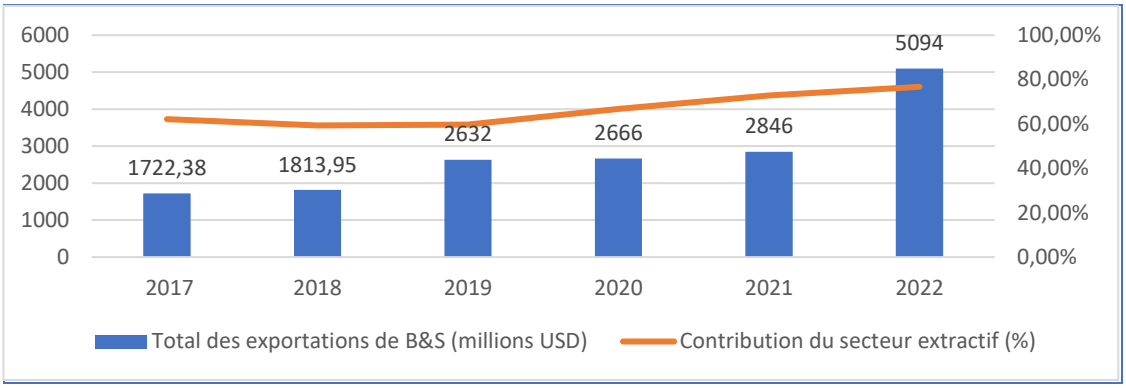

4.3.3 مساهمة القطاع الاستخراجي في إيرادات الدولة

ما يقرب من 30٪ من إيرادات ميزانية الدولة تأتي من القطاع الاستخراجي كما هو موضح في الرسم البياني أدناه (بمليارات أو-ج).

الشكل5: مساهمة الموارد الاستخراجية في إيرادات الميزانية العامة للدولة

(بمليارات أو-ج)

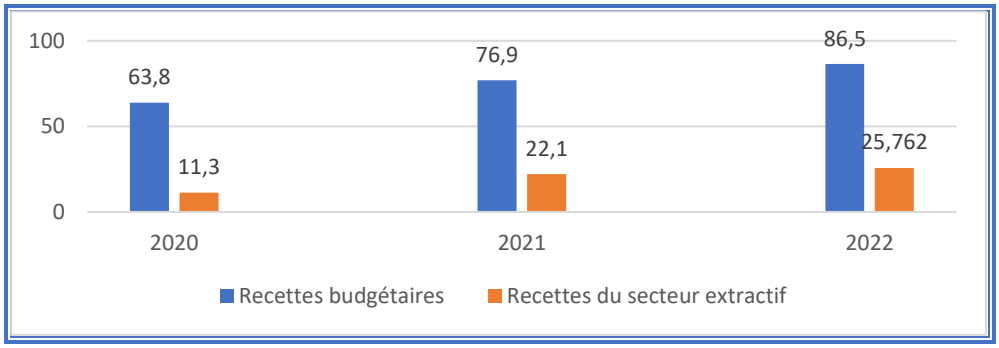

4.3.4 المساهمة في التشغيل

وفي عام 2022، يوظف قطاع المعادن بشكل مباشر 9,165، منهم 6.42% نساء و1% أجانب. ويعمل هؤلاء جميعهم لدى MCM وTMLSA، ولا يوجد لدى شركة SNIM أي موظفين أجانب وفقا للنظم القانونية الموريتانية. في عام 2020[41]، يقدر عدد السكان الموريتانيين في سن العمل بـ 2,255,032 نسمة، 41,5% منهم يحتمل أن يكونوا نشطين. ونتيجة لذلك، فإن النسبة بين إجمالي العمالة المباشرة في قطاع المعادن (باستثناء التنقيب التقليدي عن الذهب) والسكان النشطين المحتملين تبلغ 0.98%. وهذه النسبة[42] أعلى قليلاً من تلك المبينة في تقرير 2020-2021 بسبب الزيادة الطفيفة في اليد العاملة في مجال المعادن.
شملت عمليات التوظيف التي أجرتها تازيازت لصالح المجتمعات المحلية 51 امرأة في عام 2021 مقابل 79 في عام 2022 (36 سائقة آليات).

الإطار9 : وضعية التشغيل لدى تازيازت

ومن المنتظر أن يصل عدد العاملين بشركة تازيازت إلى 1415 عاملا سنة 2022، منهم 98% موريتانيين و70% من مجموع عمال الإدارة، مقابل 56% سنة 2020. وانخفض عدد العمال الأجانب في المنجم من نحو 200 عام 2012 إلى 48 عام 2022 (من بينهم 25 مدربا وعاملا في مشروع توسعة المصنع). وتنص خطة المرتنة على استيعاب 27 عاملا أجنبيا كحد أقصى، وبالتالي تبقى 4 مناصب شاغرة. فيما يتعلق بعمال المقاولين من الباطن، في عام 2022، كان لدى تازيازت 2208 مواطنًا و230 أجنبيا (بما في ذلك مشروع التوسعة). يتعين على جميع المقاولين من الباطن الذين لديهم قوة عاملة تزيد عن 8 أجانب تقديم خطة للمورتنة. وبالإضافة إلى عملية الموريتاني التي اكتملت في عام 2019، قامت تازيازت باكتتاب 276 وحدة موريتانية إضافية في عام 2022. وقد تم التركيز على التكوين الذي استفاد منه 2300 عامل صيانة متنقلة خلال عام 2022.
تعمل في تازيازت أكثر من 250 امرأة في مختلف التخصصات، من سائقات الشاحنات إلى الأطر العليا. في عام 2022، أنشأت تازيازت اللجنة النسائية لتازيازت وذلك للمساعدة في تحديد المبادرات التي تعمل على تحسين ظروف العمل للنساء وزيادة جاذبية العمل في المنجم للمرشحات (المصدر: شركة تازيازت

الجدول5: العمالة الموظفة في قطاع الصناعات الاستخراجية

المشغلون	الوظائف المباشرة		الجنسيات		الأجانب		النساء	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
SNIM[43]	6184	6495	6184	6495	0	0		487
TMLSA	1222	1462	1164	1414	58	48	51	79
MCM	1200		1143	1165	37	43	16	22
المجموع	**8606**	**9165**	**8491**	**9074**	**95**	**91**		**588**

3.12 النفقات الاجتماعية

بلغت النفقات الاجتماعية المعلنة من قبل الشركات بشكل عام 2.05% من الإيرادات المجمعة لأكبر ثلاث شركات منجمية، لكن ما يقرب من 87% من المبلغ الإجمالي للنفقات الاجتماعية تقع على عاتق سنيم مقارنة بـ 6.6% و6.5% على التوالي لكل من تازيازت و أم سي أم. إذا قمنا بالتحليل

[41] 2019 -2020م.د.ظ.م
[42] في السنغال تبلغ هذه النسبة 0.22% في عام 2020
[43] البيانات المالية، بدون الوظائف في الشركات التابعة

حسب الشركة وفيما يتعلق بدخلها المعلن، فإن MCM (2.26%) تعادل SNIM (2.25%)، متقدمة بفارق كبير على TMLSA (تازيازت) التي تساهم بنسبة 0.91% فقط من رقم أعمالها. ويمكن الاطلاع على تفاصيل الإنفاق الاجتماعي في الجداول الواردة في الملحق 9.2.6. تعترض تازيازت على هذه المقارنات بسبب "الاختلافات في اتفاقياتها والنظر في طبيعتها. وتلتزم شركة سنيم، وهي شركة عمومية، بالإنفاق بنسبة معينة، في حين تحترم شركة تازيازت، باعتبارها شركة خاصة، جميع التزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية في موريتانيا.

3.13 النفقات البيئية

المدفوعات القانونية المقدمة إلى لجنة البيئة (تصريح المديرية العامة للمحروقات) كانت، على التوالي، في عام 2020؛ 2021 و2022 بـ 115,500,000؛ 114,747,182 و 49,904,990 أوقية جديدة. والتي تمثل 5.61% على التوالي؛ 7.23% و3.17% من إجمالي إيرادات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات على التوالي وللسنوات نفسها. بالإضافة إلى ذلك، تدعي كل شركة من الشركات المعدنية أنها تشارك في أنشطة صديقة للبيئة مثل استخدام المياه؛ إدارة المخلفات ؛ إدارة المواد الكيميائية؛ حماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي.
فيما يتعلق بالبيئة، تعتقد تازيازت أنها تعمل وفقًا للقوانين والمعايير الوطنية والدولية وأن برنامجها البيئي يتوافق مع المعيار البيئي الدولي ISO 140001.

3.14 المدفوعات حسب المشروع

تم تحديد المبادئ من قبل اللجنة الوكنية للمبادرة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 أكتوبر 2019 حيث تقرر أنه يجب على الشركات الاستخراجية والسلطات المالية تقديم تفاصيل لتصريحاتها الموجهة للمبادرة حسب المشروع ولكن مفهوم المشروع الذي تم اعتماده كان واسعًا نسبيًا:

- ✓ بالنسبة لقطاع المعادن: تم تفصيل المدفوعات حسب الرخصة المعدنية.
- ✓ بالنسبة لقطاع المحروقات: تم تفصيل المدفوعات حسب المقطع البترولي ؛

أدى هذا التصميم إلى تقليل نطاق بُعد المدفوعات لكل مشروع إلى الحد الذي أبلغت فيه جميع الشركات المعدنية عن استغلال رخصة واحدة. من ناحية أخرى، يتم توزيع المدفوعات التي ترسلها المديرية العامة للمحروقات حسب الكتلة (المشروع). الجداول في الملحق 9.2.7 تستنسخ البيانات المصرح بها من قبل الشركات.

3.15 المحتوى المحلي

لم يتطور الوضع فيما يتعلق بالمحتوى المحلي. فوفقا لأحدث دراسة[44]، فإن الوضع هو كما يلي: 1) أكثر من 98% من الوظائف وحوالي 70% من الرواتب تتعلق بأشخاص من ذوي الجنسية الموريتانية. تم تقدير هذه النتيجة بناءً على بيانات تفصيلية تم الحصول عليها من أكبر شركتين سنيم وتازيازت؛ 2) 11% إلى 41% من النفقات تتم مع موردين مسجلين في موريتانيا؛ و 3) 15% من النفقات تتم مع موردين يمتلكهم مواطنون (بالنسبة لمنجم واحد، والذي يتتبع البيانات المتعلقة بملكية الموردين) ولكن هناك مستوى منخفض من الإنفاق (ربما أقل من 5٪) مع الموردين الذين يخلقون قيمة مضافة محليًا. ولذلك فهو "منجم" مثير للاهتمام لزيادة الفوائد الاقتصادية للقطاع الاستخراجي.

[44] : KAISER, EDP et E2D "استراتيجية خلق المحتوى المحلي في قطاع الصناعات الاستخراجية في موريتانيا"، يونيو 2021 والوكالة الألمانية للتعاون الدولي: "دراسة حول واقع المحتوى المحلي في قطاع المعادن في موريتانيا"، سبتمبر 2019.

ومن جانبها، قدمت تازيازت بيانات مثيرة للاهتمام حول ترقية المحتوى المحلي. وقد تم تضمينها في الإطار أدناه.

الإطار10 : شركة تازيازت والمحتوى المحلي

تقدر شركة تازيازت أنها تنفق ما يقرب من 200 مليون دولار سنويًا لصالح الموردين المحليين (أكثر من 2.4 مليار دولار منذ عام 2011).
تنعكس الرغبة التي أبدتها تازيازت لتطوير المحتوى المحلي في إنشاء فريق للمحتوى المحلي (LBI) مقره في نواكشوط، والمسؤول عن مساعدة وتدريب الشركات المحلية الراغبة في العمل مع الشركة ووجود تمييز إيجابي لصالح الموردين الموريتانيين أثناء طرح المناقصات (تحسنت من نسبة 5 إلى 15%). وهكذا، في عام 2022، تم إنفاق 42.80٪ من نفقات شركة تازيازت في موريتانيا، إذا استثنينا Addax، مورد الوقود الذي اختارته الحكومة (المصدر شركة تازيازت).
شهد إجمالي النفقات التي استفاد منها القطاع الخاص في موريتانيا (دون اكتساب الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والتبرعات والضرائب والرسوم والإتاوات والجزاءات والرواتب) التطورات التالية: 185 مليون دولار أمريكي في عام 2022؛ 172.3 مليون دولار أمريكي في عام 2021؛ 152.9 مليون دولار أمريكي في عام 2020 و168.7 مليون دولار أمريكي في عام 2019. واستفادت الشركات التي أغلب مساهميها موريتانيون من 66.26 مليون دولار أمريكي، أي 36% من الإنفاق على المستوى الوطني. بطبيعتها، 31% من الشركات العاملة مع تازيازت هي في الأساس موريتانية و 70% هي شركات متناهية الصغر (من 1 إلى 9 موظفين) أو شركات صغيرة (من 10 إلى 49 موظفا).

3.16 خاتمة

ساهم الاقتصاد المعدني في عام 2022 في: 1) 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ 2) 76.7% من إجمالي صادرات البلاد؛ 3) ما يقرب من 30% من إيرادات ميزانية الدولة (29.8%). وفي المقابل، فإن مساهمة القطاع في التشغيل المباشر منخفضة للغاية (أقل من واحد في المائة) كما أن آثار الأنشطة الاستخراجية على البيئة مثيرة للقلق. علاوة على ذلك، يمكن تحسين الفوائد الاجتماعية والمحلية للشركات المعدنية، خاصة شركة تازيازت.

4 إمكانية تتبع إيرادات القطاع الاستخراجي

ركز تحليل الدخل على البيانات التالية: 1) تطور المدفوعات التي قامت بها الشركة؛ 2) التوفيق بين مدفوعات الشركات وما يتعين عليهم دفعه فيما يتعلق بالنظام المعدني والجبائي؛ 3) عدالة النظام الضريبي، مع الإشارة إلى القاعدة الضريبية (الإنتاج، الأحجام، القيم)؛ (4) مصادر الإيرادات الرئيسية (ضرائب الإنتاج وضرائب الأرباح)؛ 4) وصف الشروط الضريبية الخاصة بالشركات (التشريع العام، والبنود الضريبية المحددة) و5) إمكانية تتبع الإيرادات من القطاع الاستخراجي في عام 2022: ملاحظة الحقوق؛ جمع واستخدام الإيرادات من القطاع الاستخراجي.

4.9 مداخيل القطاع الاستخراجي سنة 2022 وتوزيعها

إن توزيع الدخل الإجمالي بين مختلف الفاعلين يأخذ في الاعتبار مبيعات كل منتج ومداخيل الدولة (م.ع.خ.م.ع). ويدير كل فاعل، بطريقته الخاصة، حصته من الإيرادات المتولدة عن القطاع الاستخراجي.

4.9.2 المداخيل الإجمالية للقطاع الاستخراجي

وصلت الإيرادات الإجمالية للقطاع الاستخراجي إلى 141.5 مليار أو-ج (حوالي 4.05 مليار دولار أمريكي) في عام 2022 مقارنة بـ 105 مليارأو-ج في عام 2021 (حوالي 3 مليار دولار أمريكي) بسبب الزيادة الواضحة في الحجم والمبيعات الضخمة للذهب في الذي تعتبر فيه أسعاره مرتفعة؛ يمكن العثور على تفاصيل التوزيع حسب منشأ التدفقات في الملحق 9.2.4. يتم تتبع مداخيل الشركة نظريًا من خلال الحسابات المدققة لسنة 2022. باستثناء سنيم، فإن تقارير التدقيق التي تمكنا من الوصول إليها لا تتضمن ملاحظات توضيحية لتسهيل الفهم(انظر أيضًا الفصل 7). ؛

يتيح لنا الجدول أدناه، حتى لو كان له معنى نسبي، مقارنة نسبة مبيعات كل شركة معدنية وما يصل منها إلى الدولة. وبطبيعة الحال، قد تكون المقارنات بين الأوضاع والسياقات المختلفة غير مناسبة، ولكن في حالة الشركات المعدنية العاملة في نفس البلد وفي سياقات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية مماثلة، فإنها يمكن أن تساهم في أهمية التحليلات، وخاصة فيما يتعلق بالانسجام والعدالة الضريبية. والأمر متروك للقارئ وصانع القرار لتعميق الاستدلال من خلال مراعاة المتغيرات الأخرى لاستخلاص الاستنتاجات اللازمة.

ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن ما يقرب من 80٪ من المداخيل المعدنية للدولة في عام 2022 تأتي من شركة سنيم. يتم التأكيد على هذه الملاحظة من خلال تحليل مساهمة كل شركة فيما يتعلق برقم أعمالها. وتختلف الأرقام اعتمادًا على ما إذا كانت المبالغ المدفوعة للدولة تشمل أرباح شركة سنيم التي تم توزيعها في السنة المالية 2021 أم لا.

الجدول6: حصة كل شركة ضمن المداخيل المعدنية للدولة

الشركة	SNIM	TMLSA	MCM
المداخيل المدفوعة للدولة (بمليارات أو-ج)	19,079	3,605	1,423
% من إجمالي مداخيل القطاع	79,14%	14,95%	5,90%

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المبالغ المدفوعة للدولة، بما في ذلك الأرباح المدفوعة من قبل شركة SNIM عن نتائج السنة المالية 2021[45]، نلاحظ أن مساهمة SNIM تمثل أكثر من 40٪ من رقم أعمالها في عام 2022؛ وأن مساهمة MCM: 22% وTMLSA (تازيازت): 10.4% فقط، التي لم تدفع ضريبة الشركات (ض.ش) خلال العقد الماضي[46].

الجدول7: حصة المداخيل التي تدفعها كل شركة للدولة بالنسبة إلى رقم أعمالها

	SNIM	TMLSA	MCM
رقم الأعمال (مليار أو-ج)	47,2	34,546	6,494

[45] تختلف هذه الأرقام قليلاً عن البيانات الضريبية التي تم تحليلها بشكل أكبر في النقطة 5.2.3

[46] ومع ذلك، دفعت تازيازت ما يقرب من 7 ملايين دولار في عام 2011 و16 مليون دولار في عام 2012. تدعي شركة تازيازت القيام باستثمارات ضخمة للوصول إلى المستوى الحالي للإنتاج.

% المدفوعة للدولة*	40,42%	10,44%	21,91%
* بما في ذلك الأرباح المدفوعة من قبل شركة سنيم عام 2022 عن نتائج السنة المالية 2021			

وإذا وضعنا جانبا الأرباح التي دفعتها سنيم للدولة عام 2022 على نتائج السنة المالية 2021، نحصل على الأرقام في الجدول أدناه.

الجدول8: المؤشرات دون الأخذ في الاعتبار الأرباح المدفوعة للدولة

	SNIM	TMLSA	MCM
المداخيل المدفوعة للدولة *(بمليارات أو-ج)	7,929	3,605	1,423
% للدخل الإجمالي المدفوع للدولة	8,99%	4,09%	1,61%
المداخيل المدفوعة للدولة *(بمليارات أو-ج)	7,929	3,605	1,423
% رقم الأعمال	16,80%	10,44%	21,91%
* بدون الأرباح المدفوعة من قبل شركة سنيم للدولة سنة 2022 عن نتائج السنة المالية 2021			

على الرغم من النظام الضريبي الذي يعتبر مواتيا بشكل عام ويستبعد الأرباح المدفوعة، تظل SNIM الشركة الثانية التي تساهم بأكبر قدر في مداخيل الدولة، بما يتناسب مع حجم مبيعاتها (16,8%)، خلف شركة MCM (21,9%). شركة تازيازت هي التي تساهم بأقل قدر في مداخيل ميزانية الدولة بما يزيد قليلاً عن 10٪.

4.9.3 المداخيل المفصلة للدولة

ويظهر تحليل التدفقات أن إيرادات الدولة من القطاع الاستخراجي ارتفعت بنسبة 17%، لتصل إلى 25.72 مليار أوقية جديدة في عام 2022. 93.65% من هذه الإيرادات تأتي من القطاع المعدني و6.35% من قطاع المحروقات (ص.و.ع.م). وبطبيعة التدفق نلاحظ أن:

بالنسبة لقطاع المعادن

- ✓ 58% من العائدات المعدنية تأتي من الإتاوات والأرباح التي تدفعها شركة سنيم؛
- ✓ 10.7% من الضريبة على الرواتب والأجور؛
- ✓ 9.81% قيمة مضافة؛
- ✓ 7.95% إتاوة الاستغلال؛
- ✓ 5.78% من الضرائب على الدخل من رأس المال المنقول.

جميع البنود الأخرى، وعددها 12، تحقق 7.76%، من ضمنها فقط 3.18% من ضريبة الشركات.

ويلخص الجدول أدناه مساهمات الشركات المعدنية الثلاث حسب القسم والنسبة. ويظهر أن المساهمة الأولى تأتي من SNIM (79.17%)، تليها TMLSA (14.96%) وMCM (5.88%).

وبالإشارة إلى المدفوعات التي قامت بها (من حيث التدفقات) الشركات المعدنية الثلاث في عام 2022، نصل إلى الملاحظات أدناه. ومن المفارقة أن شركة تازيازت هي التي تساهم بأكبر قدر في ما يقرب من نصف أقسام التدفق، ولكن هذه هي الخطوط التي تجلب أقل قدر للدولة:

- ✓ الضريبة على الحمولة المستوردة: 100%
- ✓ نظام الضرائب الخاص: 100%
- ✓ الرسوم الجمركية 98,1%
- ✓ الإتاوة الإحصائية 91,7%
- ✓ رسوم الاستغلال 88,7%
- ✓ الرسوم الجمركية 88%
- ✓ الضريبة الجزافية الدنيا (IMF) 76,96%
- ✓ إتاوة المعلوماتية 73,6%

بالإضافة إلى الإتاوات والأرباح الفردية، تسجل سنيم أكبر المساهمات المؤكدة:

- ✓ الضريبة على استهلاك النفط: 99,6%
- ✓ تدفقات المدفوعات الهامة : 99,2%
- ✓ الضريبة على القيمة المضافة: 97,3%
- ✓ ضريبة الدخل على رأس المال المنقول (IRCM) 89%

أما بالنسبة لـ MCM، فتتجلى في الأقسام التالية:

- ✓ الضريبة على الأرباح التجارية (بما في ذلك الدفعات المقدمة): 100%
- ✓ الضريبة على الشركات(باستثناء ض.أ.ت.ص): 100%
- ✓ ضريبة هامش الربح الإجمالي للشركات: 97,5%

يبقى أن نلاحظ أن التسويات التي أجريناها مع شركة تازيازت أتاحت لنا، بالاتفاق المتبادل، التوصل إلى ملخص البيانات الواردة من المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (مستودع البيانات) بما في ذلك المبلغ الإجمالي المعلن لحساب شركة تازيازت إلى 3.607.016.827 أو-ج. ومن هناك، يوجد فرق مقارنة بالمبلغ الإجمالي الذي أعلنته شركة تازيازت والذي يصل إلى 3.585.671.674 أو-ج. يأتي هذا الفرق (0.59٪) بشكل أساسي من المصادر التالية: 1) فروق الصرف في مدفوعات الإتاوات التي تتم بالدولار (أبلغت تازيازت عن مبلغ بالأوقية الجديدة باستخدام سعر صرف قدره 36) و 2) مدفوعات معينة إلى المديرية العامة للجمارك والتي لم تتلق عنها تازيازت إيصالات.

الجدول9: تحليل المساهمات حسب القسم والشركة في عام 2022

التدفقات 2022 (أو-ج)	SNIM	TMLSA	MCM	المجموع	SNIM	TMLSA	MCM
الضريبة الجزافية الدنيا (IMF)	590.971	455.583019	135.792469	591.966459	0,10%	76,96%	22,94%
ضرائب جمركية أخرى	364.455	2.990853	43.777	3.399085	10,72%	87,99%	1,29%
تدفقات المدفوعات الهامة الأخرى	57.523065	455.566	0	57.978.631	99,21%	0,79%	0,00%
عوائد SNIM	11.150.536.950	0	0	11.150.536.950	100,00%	0,00%	0,00%
الرسوم الجمركية	4.343092	273.484657	961.260	278.789009	1,56%	98,10%	0,34%
ضريبة الدخل على رأس المال المنقول (IRCM)	1 238 948 550	154.905.635	0	1 393 854 185	88,89%	11,11%	0,00%
الضريبة على الرواتب والأجور	1 474 583 613	812 304 841	277 593 669	2 564 482 123	57,50%	31,68%	10,82%
الرسوم السنوية الموحدة (المبلغ الإجمالي)	2 847 068 671	0	0	2 847 068 671	100,00%	0,00%	0,00%
إتاوة المعلوماتية	0	1 564 800	561 000	2 125 800	0,00%	73,61%	26,39%
الإتاوة الإحصائية	242 970	3 234 600	49 196	3 526 766	6,89%	91,72%	1,39%
ضريبة هامش الربح الإجمالي للشركات	516 195	0	19 965 484	20 481 679	2,52%	0,00%	97,48%
الضريبة على استهلاك النفط	1 933 098	759	5 198	1 939 055	99,69%	0,04%	0,27%
ضريبة على القيمة المضافة	2 303 095 293	62 511 027	884 403	2 366 490 723	97,32%	2,64%	0,04%
الضريبة على الحمولة المستوردة	0	25 598 850	0	25 598 850	0,00%	100,00%	0,00%
نظام الضرائب الخاص	0	110 268 559	0	110 268 559	0,00%	100,00%	0,00%
إتاوة الاستغلال	0	1 702 473 581	215 721 886	1 918 195 467	0,00%	88,75%	11,25%
الضريبة على الشركات(باستثناء ض.أ.ت.ص)	0	0	764 136 656	764 136 656	0,00%	0,00%	100,00%
الضريبة على الأرباح التجارية (بما في ذلك الدفعات المقدمة)	0	0	261 572	261 572	0,00%	0,00%	100,00%
المجموع	**19 079 746 921**	**3 605 376 747**	**1 415 976 570**	**24 101 100 238**	**79,17%**	**14,96%**	**5,88%**

3.2 بالنسبة لقطاع المحروقات

يساهم ص. و. ع. م بشكل أقل في موارد الدولة بانخفاض قدره 23.39٪ في عام 2022. أكثر من نصف إيرادات الصندوق في عام 2022 هي من الغرامات (51%)، تليها الضرائب على ارواتب والأجور(14.6%) وبيع البيانات الزلزالية (8.3%) لكن الأرقام لم تؤكدها بعد محكمة الحسابات أو مدقق خارجي في وقت تدخلنا.

4.9.4 التسيير العمومي لإيرادات القطاع الاستخراجي

وتعني مبادئ المحاسبة العمومية (وحدة الأموال والفصل بين الآمرين بالصرف والمحاسبين) دفع جميع الإيرادات من القطاع الاستخراجي إلى الصندوق الوحيد للدولة. وأخيراً، تشكل إيرادات القطاع جزءاً لا يتجزأ من الإيرادات الإجمالية وتستخدم لتغطية نفقات الدولة دون أي تتبع أو مراعاة لمخصصات الميزانية. وبالتالي، فإن الفوائد التي يجنيها السكان ترتبط ارتباطا وثيقا بترشيد خيارات الميزانية وكفاءة الإنفاق من منظور التسير القائم على النتائج.

لتحقيق أقصى استفادة من عائدات القطاع الاستخراجي، من الضروري أن تكون السلطات العمومية حساسة للطبيعة غير المتجددة للموارد الاستخراجية وأن تدير الإيرادات بقدر كبير من الدقة، بدءًا من التفاوض على العقود وحتى تنفيذها. اعتمادات الميزانية، والرقابة المنهجية المسبقة واللاحقة على عملية المتابعة بأكملها، وعند الاقتضاء، فرض عقوبات على الجمهور.

قبل تحليل مخصصات ميزانية الدولة، ارتأينا أنه من المفيد تقديم لمحة موجزة عن أداء تسيير المالية العمومية في موريتانيا. إن تحليلات الأداء وفقا لمنهجية تقييم أداء تسيير المالية العمومية PEFA[47] والنتائج التي توصلنا إليها تسلط الضوء على الاختلالات الرئيسية التالية: 1) يجب التحقق من موثوقية بعض البيانات؛ (2) يتضح ضعف توقعات الموازنة من خلال الاستخدام التلقائي تقريبًا للقوانين المعدلة لقوانين المالية، و (3) الفجوة الكبيرة بين الإنجازات والتوقعات الأولية.[48] .

إن مخصصات الميزانية هي مؤشر ذات صلة بالأولويات الوطنية. يُظهر قانون التسوية الذي سيتم اعتماده (اعتبارًا من عام 2023)[49] qأن وزارة الدفاع هو الذي يستفيد من الجزء الأكبر من الميزانية العامة للدولة مع 12,42٪ من النفقات الإجمالية، بالتساوي مع التعليم الوطني، تشكل الوزارتان[50] (12.39%). حصلت وزارة الداخلية متفوقة على وزارة الصحة على نسبة 7,96% و6,49% على التوالي. وتتقاسم الوزارات الفنية المكلفة بالزراعة والصيد البحري والتجهيز والإسكان والعمران والمياه والصرف الصحي 18.5% من نفقات الميزانية فيما بينها. علماً أن خدمة الدين العام تستحوذ على ما يقارب 10% من موازنة 2021.

ويظهر التصنيف الاقتصادي للإنفاق العام لسنة 2021 أن النفقات التشغيلية مثلت 63.75% من إجمالي الموازنة المنفذة، في حين شكلت النفقات الاستثمارية وحسابات الخزينة الخاصة وسداد الدين 63.75% من إجمالي الميزانية المنفذة، بنسبة 28.33%، 2.1% على التوالي و5.99% (قانون التسوية 2021).

---

[47] تقييم أداء تسيير المالية العمومية، تقرير، يونيو 2020

[48] تم تنفيذ ميزانية 2021 بنسبة 88% بموجب القانون التسوية الذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان.

[49] وفقا لحساباتنا

[50] التهذيب الوطني والتعليم العالي

وبعيداً عن تخصيص الموارد، فإن المسائل التي يجب أن تهم السلطات العامة تتعلق بما يلي: **فعالية الإنجازات والتدخلات وفعاليتها وإنصافها واستدامتها. ويتضمن ذلك إنشاء نظام فعال لمتابعة وتقييم مشاريع وبرامج وسياسات التنمية.** في الواقع، كيف يمكننا أن نطالب دافعي الضرائب دون أن نطالب بتسيير الإنفاق العام؟

5.2 المقارنات والمطابقات المنجزة

لقد أتاح تحليل البيانات الواردة في التحليلات المذكورة أعلاه إجراء مقارنة بين الدخل المتوقع قانونًا والدخل الذي تم الحصول عليه بالفعل.

5.2.1 التوفيق بين تصريحات الشركة وتصريحات الدولة

يتتبع الجدول أدناه الانحرافات في المدفوعات التي تكشف عنها الحكومة بشكل تلقائي من ناحية وتلك التي تقوم بها الشركات الاستخراجية (الشركات المعدنية بشكل رئيسي) من ناحية أخرى. ولوحظت فجوة قدرها 19% بين ما أعلنته شركة MCM ومصالح وزارة المالية. وبعد التحقق والتسجيل، تبين أن هذا الفارق جاء نتيجة إغفال شركة MCM للضريبة على الرواتب والأجور. الانحرافات الأخرى أقل من العتبة المسموح بها.

الجدول10: تسويات المدفوعات المصرح بها من قبل الشركات والدولة

الشركات	تصريحات مدفوعات الشركات (أو-ج)	تصريحات الدولة (أو-ج)	الإنحرافات		التسوات المنجزة
			أو-ج	%	
SNIM	19079746921	19043886146	35860775	0,19%	مهمل
TMLSA	3605456827	3586127241	19329586	0,54%	مهمل
MCM	1423160075	1154384785	268775290	**19%**	تم بالإتفاق مع شركة MCM

وبناء على ذلك، تم إعادة صياغة الجدول أعلاه على النحو التالي:

الجدول11: التعديلات على الإنحرافات الملاحظة

المشغل	تصريح الدولة (أو-ج)	تصريح المشغل (أو-ج)	الإنحراف (أو-ج)	بالـ %
SNIM	19 079 746 921	19 043 886 146	19 329 586	0,1%
تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م	3 605 456 827	3 586 127 241	35 860 775	0,9%
MCM	1 423 160 075	1 408 148 923	15 011 152	1%
المجموع	24 108 363 823	24 038 162 310	70 201 513	0,2%

الإطار11: معلومات حول الصندوق الوطني لعائدات المحروقات

يتم دفع الإيرادات المحصلة من شركات النفط إلى حساب ص. و. ع. م. وقد تم تفويض إدارة هذا الصندوق من قبل وزير الاقتصاد والمالية إلى البنك المركزي الموريتاني، وذلك بعد الاتفاقية الموقعة بين الطرفين والتي وافق عليها مجلس الوزراء في 10 مايو 2006. وبالتالي، فإن محافظ البنك المركزي هو الآمر بصرف الصندوق.
تطبيقا للمادة 10 من القانون رقم 008/2006 المنشئ للصندوق الوطني لعائدات المحروقات، تقوم محكمة الحسابات سنويا بمراقبة سجلات وتسيير الصندوق. تقريرها مرفق بإعلان المطابقة العام ولكن ذلك لعام 2022 لم

يكن متاحًا عند وقت تدخلنا. وبالإضافة إلى ذلك، نصت المادة 11 على أن يتم تدقيق هذا الصندوق، في نهاية كل سنة، من قبل شركة تدقيق مستقلة ذات شهرة عالمية، يتم اكتتابها بناء على مناقصة من وزير الاقتصاد والمالية. ولم يتم بعد إجراء عمليات التدقيق لعامي 2021 و2022 ولم يتم الإعلان عن عمليات التدقيق الخاصة بالسنوات السابقة. لا توجد سياسة رسمية تحكم إدارة حساب الصندوق.

وعلى مستوى الصندوق، لاحظنا وجود تناقضات بين التصريحات المختلفة. إنها بالتأكيد تتعلق بمبالغ صغيرة مقارنة بالدخل الإجمالي ولكن من الضروري فهم المكونات المختلفة للمبالغ المعلنة بشكل أفضل (المساهمات الضريبية وغير الضريبية من شركات النفط، في حالة مشروع GTA). وفي الواقع، تختلف الأرقام باختلاف المصادر. وكانت المديرية العامة للمحروقات هي الوحيدة التي لها الفضل في تقديم مذكرة توضيحية ولكنها ليست مصدر جميع المبالغ الواردة إلى الصندوق. ويعطي الجدول أدناه لمحة عامة عن الاختلافات في المبالغ حسب مصدرها ومقارنتها بالرقم المعلن من قبل المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية (1.571 مليار أو-ج).

الجدول12: تباين مداخيل الصندوق الوطني لعائدات المحروقات حسب المصادر

المصدر	المبلغ أو-ج	الإنحراف	الإنحرافات بالـ %
تطور رصيد حساب ص. و. ع. م	1278203591	293774656-	17,97%-
م.ع. المحروقات (لا يشمل GTA والضرائب)	1136537820	435440427-	26,63%-
تحليل تدفقات المدفوعات (جميعها متضمنة)	1571978247	0	0,00%

ثم أخذنا جميع البيانات للتوفيق بينها وتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية.

أ. البيانات التي نشرتها المديرية العامة للمحروقات حسب التدفق:

الجدول13: أرقام المديرية العامة للمحروقات

القسم	المبلغ أو-ج
الإتاوة المساحية	7 087 619
صندوق التكوين	68 270 553
اللجنة البيئية	51 764 464
بناء القدرات	60 970 160
مكافئة التوقيع	37 860 000
العقوبات	832 920 000
بيع البيانات الزلزالية	136 386 170
المجموع 1	**1 195 258 966**

ب. الإيرادات الضريبية حسب التدفق:

الجدول14: إيرادات الضرائب لقطاع المحروقات

التدفقات	المبلغ أو-ج
نظام الضرائب الخاص	7 274 163
الضريبة على الرواتب والأجور	100 382 800
ض أ ص ت	8 196 566
الضريبة الجزافية الدنيا (IMF)	2 802 381

تدفقات المدفوعات الهامة الأخرى	263 608
المجموع 2	118 919 520

ج. إيرادات لنظام الخاص GTA

الجدول15: إيرادات لنظام الخاص GTA

التدفقات	المبلغ أو-ج
أ.ت,ص ولنظام الخاص GTA	173 450 236,00
ض.ر.أ. ولنظام الخاص GTA	130 087 779,00
المجموع 3	303 538 015,00

إجمالي المبالغ المتأتية من قطاع المحروقات:

الجدول16: ملخص الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات

المجموع	المبلغ أو-ج
المجموع 1	1195258966
المجموع 2	118919520
المجموع 3	303538015
1 +2 +3	1617716501

في المحصلة، تبلغ مدفوعات المشغل المسجلة في ص. و. ع. م 1,177,035,869 أو-ج. وبالمقارنة مع إجمالي المبالغ القادمة من قطاع المحروقات، هناك فرق قدره 440680632 أو-ج ، يدفعها مشغلو النفط ولكن لم يتم تسجيلها على مستوى الصندوق.

5.2.2 التوفيق بين الحقوق التعاقدية والرسوم المحصلة

استناداً إلى تجربة التقرير السابق (2020-2021)، قمنا بتصميم الجدول أدناه الذي يلخص نتائج التوفيق بين الحقوق التعاقدية الصادرة عن الخدمات الفنية (المنصوص عليها في الاتفاقيات) والتحصيلات الفعلية على مستوى الخزانة العامة. يلخصلها الجدول أدناه.

الجدول17: التوفيق بين الحقوق المسجلة والمحصلات لدى الخزينة

الحقوق الصادرة عن المصالح الفنية (أو-ج)		تم تحصيلها من طرف الخزانة، بما في ذلك ص. و. ع. م	الإنحرافات	
			أو-ج	%
م.ع.ض	8780053624	8511011410	269042214	1,04%
م.ع.م-ع	27749200	27749200	0	0
م.ع.م-ح	1136537820	1136537820	0	0
م.ع. للعقارات	1947984016	1947984016	0	0
عوائد SNIM	11150536950	11150536950	0	0
م.ع.ج	3328909614	3328909614	0	0

ض.ر.أ. ولنظام الخاص GTA	303538015	303538015	0	0
مجموع م.ع.خ.م.ع	26675309239	26406267025	269042214	1,04%

تظهر التسويات التي تم إجراؤها أن الانحرافات الناتجة أقل من عتبة التسامح التي وافقت عليها اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية.

5.2.3 الانسجام والعدالة الضريبيين

تظهر التسويات التي تم إجراؤها أن التناقضات الناتجة أقل من عتبة التسامح التي وافقت عليها اللجنة الوطنية للمبادرة. يوضح فحصه أن النظام الضريبي يختلف اختلافًا كبيرًا من شركة إلى أخرى ولا يتم جمعه إلا الضريبة على الرواتب والأجور (المدفوع من قبل الموظفين) من قبل الشركات الثلاث. يتم دفع رسوم IRCM بواسطة SNIM وTMLSA؛ يتم دفع مؤشر القوة النسبية بواسطة MCM وTMLSA؛ IMF من قبل SNIM وTMLSA؛ TU وTVA تتعلقان فقط بـ SNIM بينما يتم دفع IS بدون (BIC) فقط بواسطة MCM.

ولذلك، هناك عدم تجانس كبير في نظام الضرائب على التعدين الذي يمكن أن يؤدي إلى تشوهات وعقبات خطيرة أمام المنافسة وبالتالي أمام التخصيص الأمثل للموارد. ويمكن رؤية هذا التباين من خلال البيانات الضريبية (انظر الجدول أدناه وتقرير مبادرة الضفافية للفترة 2020-2021).

على الرغم من هذه الاعتبارات، فإن قراءة الجدول أدناه تبين أنه فيما يتعلق بالمساهمة الضريبية، أبلغت شركة سنيم الدولة بحوالي ثلثي إيراداتها المنجمية (64٪) في عام 2022، تليها MCM بفارق 23.7٪ وTMLSA (التي مع ذلك كانت سنة استثنائية) بنسبة 12.3%، لكن البيانات الضريبية التي تم جمعها من المديرية العامة للضرائب والمذكورة أدناه، دفعت سنيم إلى التعليق.

في الواقع، ركزت ملاحظات "سنيم" على ما يلي:
- المبلغ المعلن والمدفوع من قبل شركة سنيم للاستقطاعات (بدون IMF PR) هو 62,558,842 أو-ج بدلا من 57,523,065 أو-ج.
- المبلغ المعلن عنه والمدفوع من قبل شركة سنيم لضريبة القيمة المضافة هو 2,270,189,572 أو-ج بدلا من 11,330 أو-ج.

وقد قدمت المديرية العامة للضرائب توضيحات على النحو التالي:
- وفقا لاتفاقية سنيم، يتم دفع نسبة 10٪ فقط من(ض. م. ر. م. م. IRCM) إلى المديرية العامة للضرائب ، والباقي يدفع إلى الخزينة العمومية (DGTCP).
- تعلن شركة سنيم عن ضريبة القيمة المضافة القابلة للخصم لدى المديرية العامة للضرائب، حيث يتم خصم الأخيرة من مبلغ الضريبة الموحدة (TU). هذا المبلغ يصل إلى 1.680.784.511 أو-ج.
- وتبلغ قيمة استقطاعات الضريبة الجزافية الدنيا المخصومة والمدفوعة على مستوى المديرية العامة للضرائب عن السنة المالية 2022، 57.523.065 أو-ج.
- إن مبلغ الضريبة الفردية (TU) التي تقدمها المديرية العامة للضرائب هو في الواقع المبلغ الصافي للضريبة.

- يجب على شركة سنيم تقديم المستندات الداعمة (الإيصالات) بمبلغ 62,558,842 أو-ج لإجراء المطابقات اللازمة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الأرقام التي قدمتها شركة سنيم، فإن مساهمتها الضريبية تمثل 71,4% من الإجمالي () مقابل 18,85 و9,75% على التوالي لـ MCM وTMLSA.

الإطار12 : ملخص تطور النظام الضريبي لسنيم

تتمتع شركة سنيم بنظام خاص بموجب شروط الاتفاقية الموقعة في 23 ديسمبر 1998 بين الدولة الموريتانية والشركة المعدنية لمدة 20 سنة ابتداء من 1 يناير 1999. ويضمن للشركة استقلاليتها الإدارية وحرية الاستيراد. وفي 27 مارس 2018، تم تجديد الاتفاقية لمدة إضافية مدتها 20 عامًا اعتبارًا من 1 يناير 2019.
وتعوض الضريبة الموحدة جميع الضرائب المستحقة على أرباح السنة المالية. وهذا عبارة عن إتاوة سنوية تعادل 9٪ من رقم مبيعات FOB الناتج عن تصدير خام الحديد.
وتم تعديل الاتفاقية بموجب التعديل الموقع في ديسمبر 2008 والمتعلق بأساس الضريبة الموحدة. وبموجب أحكام هذا التعديل، فإن الضريبة الموحدة تساوي 9% من رقم الأعمال فوب المحقق على تصدير خام الحديد بالإضافة إلى مبلغ غرامة التأخير. وبالإضافة إلى ذلك، تدفع سنيم مبلغا جوافيا سنويا قدره 80 مليون أوقية يمثل كامل التعويضات الضريبية المفروضة على المزايا العينية الممنوحة من قبل سنيم لموظفيها.
تعفي الاتفاقية شركة سنيم من دفع جميع الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة، من جميع الضرائب والرسوم والضرائب والعائدات بجميع أنواعها، المتعلقة بجميع منتجاتها، وجميع أنشطتها البحث المعدنية والمائية، وكذلك من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة على جميع المعدات والمواد والإمدادات والمواد الاستهلاكية المستوردة من قبل الشركات ومقاوليها من الباطن والمخصصة للعمل المنجز لصالح سنيم.
العقد الملحق رقم 1 الموقع بتاريخ 19 يونيو 2001 يتعلق بإدخال ضريبة القيمة المضافة وإخضاع شركة سنيم لهذه الضريبة. وبموجب شروط هذا التعديل، تخضع الشركة لضريبة القيمة المضافة على تسليم السلع والخدمات غير المرتبطة مباشرة بالعمليات الصناعية والتعدين.

الجدول 18 مقارنة البيانات الضريبية للشركات المعدنية في عام 2022

القسم	المرجعية القانونية (م.ع.ض الجديدة واتفاقيات)	المدفوعات التي تتم بالأو-ج		
		SNIM	MCM	TMLSA
الخصومات السابقة بدون (ض.ج.د)	المادة 131 من القانون 2019-018(م.ع.ض)	57 523 065	0	455 566
ض.ر.أ	المادة 109 وما بعدها من القانون 2019-018(م.ع.ض)	1 474 583 613	277 593 669	812 304 841
الإتاوة السنوية	المادتان 23 و 24 من الاتفاقية الخاصة بسنيم	2 847 068 671	0	0
ض.م.ر.م	المادة 119 وما بعدها من القانون 2019-018 (م.ع.ض) والمادة 21 من اتفاقية سنيم	1 238 948 550	0	154 905 635
ض.ش (بدون أ.ت.ص)	المادة الأولى من القانون 2019-018 (م.ع.ض) والمادة 3.7.ج من اتفاقية MCM	0	764 398 228	0
ن.ض.خ	المادة 132 من القانون 2019-018(م.ع.ض)	0	1 041 991 897	110 268 559
ض.ق.م	المادة 2 من اتفاقية سنيم	11 330	0	0
المجموع		5 618 135 229	2 083 983 794	1 077 934 601
%		63,99%	23,74%	12,28%

المصدر: م.ع.ض

الجدول19: أرقام مصححة بناء على بيانات سنيم

القسم	المرجعية القانونية (م.ع.ض الجديدة واتفاقيات)	المدفوعات التي تتم بالأو-ج		
		SNIM	MCM	TMLSA
الخصومات السابقة بدون (ض.ج.د)	المادة 131 من القانون 2019-018(م.ع.ض)	62 558 482	0	455 566
ض.ر.أ	المادة 109 وما بعدها من القانون 2019-018(م.ع.ض)	1 474 583 613	277 593 669	812 304 841
الإتاوة السنوية	المادتان 23 و 24 من الاتفاقية الخاصة بسنيم	2 847 068 671	0	0
ض.م.ر.م	المادة 119 وما بعدها من القانون 2019-018 (م.ع.ض) والمادة 21 من اتفاقية سنيم	1 238 948 550	0	154 905 635
ض.ش (بدون أ.ت.ص)	المادة الأولى من القانون 2019-018 (م.ع.ض) والمادة 3.7.ج من اتفاقية MCM	0	764 398 228	0
ن.ض.خ	المادة 132 من القانون 2019-018(م.ع.ض)	0	1 041 991 897	110 268 559
ض.ق.م	المادة 19.2 من اتفاقية سنيم	2 270 189 572	0	0
المجموع		7 893 348 888	2 083 983 794	1 077 934 601
%		71,40%	18,85%	9,75%

المصادر: م.ع.ض / سنيم

من حيث العدالة الضريبية وعلى ضوء المعطيات الواردة في الجدول أدناه، فمن المعقول أن نتساءل لماذا تدفع شركة صغيرة، MCM، ضرائب أكثر بما يتناسب مع مبيعاتها (32%) بينما تدفع شركة سنيم أقل من 12% وشركة TMLSA (تازيازت) تساهم بنسبة 3.1% فقط من مبيعاتها المعلنة في عام 2022.

الجدول20: المساهمات الضريبية ورقم الأعمال

السنة المالية 2022 (بمليارات أو-ج)	رقم الأعمال (1)	المساهمة الضريبية (2)	(2) / (1)
SNIM	47,2	5,618	11,90%
تازيازت TMLSA	34,546	1,077	3,12%
MCM	6,494	2,083	32,08%

خاتمة

تأتي إيرادات القطاع الاستخراجي في موريتانيا خلال عام 2022 بشكل رئيسي من قطاع المعادن (93.65٪ في عام 2022 مقارنة بـ 85٪ في عام 2021) وبالمناسبة، من بعض رسوم التنقيب عن المحروقات (6.35٪ من المداخيل المعلنة في عام 2022). لقد جلب مصدرا الدخل للدولة الموريتانية 25.807 مليارأو-ج، جمعتها الخزينة العامة، بما في ذلك الصندوق الوطني لعائدات المحروقات الذي تم إنشاؤه لتلقي إيرادات قطاع المحروقات. يمكن للدولة استخدامه لتغطية نفقات الميزانية (السحوبات).

وساهم قطاع المعادن بنسبة 29.78% من إيرادات الدولة في عام 2022. ويأتي أكثر من نصف هذا الدخل من شركة سنيم (أساسا أرباح الأسهم والضريبة السنوية الموحدة). وتدفع كافة إيرادات القطاع الاستخراجي إلى الخزينة العامة لتغطية نفقات الدولة دون أي تخصيص مسبق لمراعاة طبيعة المورد غير المتجددة.

أتاحت التسويات التي تم إجراؤها اكتشاف الحالات الشاذة التي تم تصحيح معظمها. لقد تم الإبلاغ عن جميع هذه الأمور، ولكن يجب فحص الانسجام والعدالة الضريبية عن كثب وتصحيح أي تشوهات.

6 متابعة التوصيات السابقة على 2022

ولمزيد من التوضيح، نقوم بمراجعة توصيات الإداري المستقل حسب فترات الإصدار قبل تكوين الآراء حول مستوى التنفيذ.

6.1 متابعة التوصيات السابقة على 2020

التوصيات	بيان الوضعية	التعليقات
توصيات للجهات المالية		
إجراء تسوية دورية للتدفقات بين الخزينة والشركات المصرحة	المنشورات الدورية الموجودة على موقع الخزينة على الإنترنت (tresor.gov.mr) تشكل مصدرًا للبيانات يتعين استغلاله من قبل ل.و-م.ش.ص.إ. تم وضع نظام تلقائي للإفصاح عن البيانات. يتم تطبيقه على نطاق واسع.	
تخفيض الفوارق بين بيانات التصدير من الجمارك وبيانات الشركات الاستخراجية	انحرافات غير محلّلة	
إصدار مخالصات لـ ص.و.ع.م	تجسد المدفوعات في ص.و.ع.م من خلال مخالصات الخزينة (داخلية) لا يتم إرسالها إلى الأطراف المعنية	
التوصية على مستوى وزارة البترول والطاقة والمعادن		
مواءمة الإطار القانوني لقطاع المعادن	وأكد المدير لعام للمعادن أن الإصلاح الشامل لمدونة المعادن، قد بدأ منذ عام 2019، وأن المسودة متاحة. عملية وضع اللمسات النهائية جارية.	تتضمن مشاريع النصوص النقاط التالية: مراجعة النصوص المتعلقة بقطاع المعادن ككل ؛ دمج جميع مراجعات لمدونة المعادن في نص تشريعي واحد ؛ إدخال جميع الأنشطة التي يُرجح تنفيذها في موريتانيا ، من أجل تولي مسؤولية سلسلة التعدين بأكملها ، بما في ذلك القطاع الفرعي للتعدين التقليدي ؛ إزالة التناقضات بين النصوص المختلفة ؛ و اعتماد النصوص التطبيقية للقوانين المعدنية المنسقة.
تحديث السياسة المعدنية	تم تحيين السياسة المعدنية والتحقق من صحتها في مايو 2021 ولكن لم يتم إحراز تقدم يذكر منذ ذلك الحين.	تم إنشاء لجنة ووعدت المديرية العامة للمعادن باعتمادها قبل نهاية العام

تحسين حالة السجل المعدني	ومن المفترض أن يضع المرسوم حداً للعتامة عند الانفتاح التي لاحظناها.	لا تزال هناك تحسينات يتعين القيام بها، لا سيما من حيث **المحتوى والتحديث**. الإجراءات التصحيحية جارية (م.ع.مع).
إنشاء قاعدة بيانات عن القطاع الاستخراجي (البوابة الجيولوجية) ، بما في ذلك قائمة بالمشغلين النشطين في هذا القطاع	توجد النصوص المتعلقة بالإطار القانوني والضريبي والمؤسسي ومذكرة موقعة بشأن سياسة نشر العقود، على الموقع الإلكتروني للوزارة وعلى موقع اللجنة الوطنية للمبادرة بالإضافة إلى عرض تقديمي للقطاع من حيث المقاطع والإمكانات. توجد على موقع الوزارة مذكرة توضح عملية منح الرخص البترولية تتوفر قاعدة بيانات تحتوي على معظم المعلومات المتعلقة بالشركات العاملة في القطاع الاستخراجي.	تم نشر قائمة حاملي السندات المعدنية ولكن هناك تحديث غير منتظم لبوابة قاعدة البيانات. وصرح المدير العام للمعادن إن عملية التحسين جاري لجعل البوابة أداة ترويجية فعالة.
توصيات أخرى		
إجراء تقييمات لانتهاكات إجراءات منح الرخص والالتزام بالبنود التعاقدية	لا يوجد تقدم يذكر. لم تتم متابعة هذه التوصية.	
استعادة التقدم في تنفيذ خارطة الطريق حول الملكية الحقيقية	تم اعتماد نصوص تنظيمية جديدة منذ فبراير 2022	تبذل اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في موريتانيا جهودًا لتحقيق نظام فعال لتنفيذ المتطلب 2.5.
.نشر إحصائيات مفصلة بشكل دوري عن عدد العاملين في الصناعات الاستخراجية في موريتانيا	لم تنجز هناك أيضًا اختلافات في الأرقام اعتمادًا على مصادر البيانات (ب.م.م ، و.و.إ.ت.د.إ (م.و.إ) ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) ويفضل توحيد التقديرات أو الرجوع إلى نفس المصدر إلا في حالة عدم الوثوق به. لم تتم تلبية التوصية	

6.2 متابعة توصيات تقرير 2020-2021

الرقم	التوصيات	حالة التنفيذ في عام 2023	التقدير[51]
1	جمع مصادر البيانات الرئيسية لمناقشة التعاريف والمفاهيم والخطوط العريضة للمتغيرات التي سيتم الإبلاغ عنها بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة لتقارير المبادرة	تم إجراء الاتصالات بشكل منفصل مع الممثلين	
2	إدراج الصندوق الوطني للتأمين الصحي في نطاق هيئات جمع البيانات (تصريحات التوظيف الرسمية لدى الصندوق) لتفادي أوجه القصور في ن. ص. و(SSN).	لم يتم اتخاذ أي إجراء	
3	فرض قيود على استخدام أموال الصندوق بهدف تعزيز الاستثمارات الإنتاجية والبنية التحتية الاجتماعية.	بدون متابعة	
4	فرض قيود على استخدام الدخل من القطاعات الملوثة	بدون متابعة	
5	تجريب طرق أخرى مثل الفصل بالجاذبية إذا كان حاسما وتنفيذ الترتيبات اللازمة.	بدون متابعة	
6	إجراء دراسة النمذجة الضريبية (TEMI) بهدف المحاكاة والاستهداف، من خلال نموذج "التقاسم العادل للريع المعدني" قبل توقيع الاتفاقيات.	بدون متابعة	
7	تنفيذ سياسة للمحتوى المحلي بناءً على استراتيجية مناسبة	تم إنجاز الدراسة	
8	مواصلة تبسيط وتوحيد النظام الضريبي في الصناعات الاستخراجية	بدون متابعة	
9	استحداث معايير الأهلية الفنية والاقتصادية للمتقدمين للنشاط المعدني	مذكور في النص المعدل للمرسوم المتعلق بسندات الملكية المعدنية ويؤخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح الجارية للإطار القانوني	
10	توفير نموذج لجداول متوافقة مع متطلبات مبادرة الشفافية وتقاريرها للأطراف المبلغة	تظهر النماذج على مستودع البيانات	
11	مراجعة منظومة الحوكمة في اتجاه الشفافية وريادة الأعمال بعيداً عن التدخلات السياسية.	لا تتوفر معطيات	
12	تحسين احترام مواصفات المدققين بما يتناسب مع المهنة ، وشفافية اختيارهم ، ونشر التقارير وتقييمها ، وبالتالي تعزيز ظهور ثقافة المساءلة. إعادة تنظيم مهنة الخبراء المحاسبين	بدون متابعة	
13	يجب على الأطراف الفاعلة نشر الحسابات المدققة للسنة س-1 في نهاية الربع الأول من السنة س	تقدم ملموس	
14	مواصلة جهود التوعية والضغط على المسؤولين المعنيين.	من إنتاج اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية	

[51] يجب تفسير الألوان على النحو التالي: الأصفر: بدأ؛ البرتقالي: لا يوجد تقدم والأزرق: على المسار الصحيح.

6.3 آراء الإداري المستقل حول مراعاة التوصيات السابقة

وقد بدأ تنفيذ بعض التوصيات، لكن من الضروري محاربة التسويف الإداري وتسريع الوتيرة . وفيما يتعلق بالنجاحات من حيث المحتوى المحلي، يجب الاعتراف بأنها تعتمد على تفاعل معقد بين السياسات العامة والظروف الاقتصادية المحلية والعوامل الخارجية المرتبطة بديناميكيات القطاع الاستخراجي على المستوى العالمي. الإرادة السياسية موجودة لكن تحقيق تقدم ملموس أمر آخر..

7 ملاحظات وآراء الإداري المستقل للسنة المالية 2022

وتستند الآراء التي أبداها الإداري المستقل إلى النتائج والاستنتاجات المستخلصة من تحليل البيانات والمعلومات الواردة في الفصول السابقة. وتتعلق هذه النتائج والآراء على وجه الخصوص بالامتثال لمتطلبات مبادرة الشفافية، وتقييم مدى اكتمال وموثوقية البيانات التي تم جمعها وتحليلها.

7.1 حول شمولية وموثوقية البيانات المالية:

تقييم مدى شمولية وموثوقية البيانات المالية:
تم تسجيل بعض التقدم في معدل الاستجابة لاستبيان مبادرة الشفافية على منصة مستودع البيانات والالتزام بالمواعيد النهائية كما يتضح من الجدول الموجز أدناه فيما يتعلق بجمع البيانات. نشرت معظم الأطراف المبلغة المعلومات المطلوبة قبل تدخلنا. ومع ذلك، كان من الضروري تكملتها والبحث عن معلومات أخرى يمكن دمجها في الاستبيان. ويتعلق هذا بشكل أساسي بالبيانات المصنفة، لا سيما المتعلقة بالمداخيل والإنفاق الاجتماعي والتشغيل. ويلخص الجدول أدناه طبيعة المعلومات وتواريخ تقديم الردود من الشركات الرئيسية والجهات الحكومية في النطاق المختار.

الجدول21: الجهات المصرح على مستودع البيانات

الهيئات المعنية	طبيعة التصريحات	تاريخ التقديم على مستودع البيانات	التعليقات
م.ع.ض	التدفق المالي الضريبي (إ.س، ض.ق.م، ض.ر.أ، ض.د.ع، ض.د.ر.م.م، ض.ش، ض.ج.د، إلخ.)	20.06.2023	بيانات 2022 100%
م.ع.ج	التدفق المالي من الصادرات (الرسوم الجمركية، الرسوم على الإستيراد، ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الدنيا، الإتاوات الإحصائية والمعلوماتية) ... إلخ.	28,05 2023	بيانات 2022
م.ع.خ.م.ع	الإيرادات العقارية (الإتاوات السطحية وإتاوات الإستغلال)	30,05 2023	بيانات 2022
م.ع.م-ح	الإيرادات النفطية غير الضريبية	10.07.2023	بيانات 2022
م.ع.م-ع	بيانات عن الإنتاج والصادرات	03.08.2023	بيانات 2022
SNIM	التدفق المالي للإنتاج والصادرات	27,04 2023	بيانات 2022
MCM	التدفق المالي والإنتاج والصادرات	26,04 2023	بيانات 2022

TMLSA	التدفق المالي والإنتاج والصادرات	06.07.2023	بيانات 2022
ش.م.م	التدفق المالي	20.06.2023	بيانات 2022
TOTALENERGIES	التدفق المالي	10.03.2023	بيانات 2022

ملخص العمل الذي أنجزه الإداري المستقل:
تم تصميم الجداول لتلبية متطلبات معيار مبادرة الشفافية وكان لا بد من الحصول على بيانات إضافية من مصادر أخرى والقيام بمقارنتها. وقد لوحظت انحرافات في التصريحات المرسلة إلى الإداري المستقل. وقد أتاح تحليلهم إما تصويبها أو البحث عن أصلها من خلال تصنيف أكثر تفصيلاً. وبشكل عام، يمكن القول أن تأثيرها على شمولية التقرير ليس كبيرًا.

حدود التقييم الذي تم إجراؤه:
لقد أصبحت ممارسة التصريح روتينية بالنسبة لمعظم الأطراف، وصحيح أنه تم تسهيل ذلك من خلال مستودع البيانات، لكن التسوية مع البيانات المحاسبية تتعارض مع الطبيعة المقتضبة لمعظم تقارير مفوضي الحسابات وصعوبات الحصول على بيانات مفصلة تلبي متطلبات التحليل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التسوية الشاملة للبيانات، ولا سيما الحقوق التعاقدية مع التحصيلات الفعلية، لا تزال مقيدة بالقيود الإجرائية والمحاسبية (التبويبات والمسميات). ولا يزال هناك تقدم كبير يتعين إحرازه على هذا المستوى.

7.2 حول الامتثال لمتطلبات مبادرة الشفافية

7.2.1 المتطلب 1: الإشراف من طرف المجموعة متعددة الأطراف

ويتجلى التزام الحكومة من خلال دعمها المالي للجنة الوطنية وديناميكية رئيسها. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات أقل من ذلك. أما بالنسبة لالتزام المجتمع المدني فهو حقيقي لكنه يعاني من القصور البنيوي للمنظمات غير الحكومية في السياق الموريتاني. ومن جانبها، تعمل المجموعة متعددة الأطراف بشكل جيد بفضل ديناميكية بعض أعضائها. تجتمع بانتظام وتوافق على خطة العمل السنوية وتضمن، قدر المستطاع، مراقبة وتقييم الامتثال للمتطلبات في بيئة مقيدة.

7.2.2 المتطلب 2: الإطار القانوني والمؤسسي والعقود والرخص

المتطلب 2,1:
إن وصف الإطار القانوني والنظام الضريبي المطبق على قطاع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك دور مختلف هيئات الدولة، لم يخضع لتعديلات كبيرة، باستثناء ما ورد في هذا التقرير. ويمكن الرجوع إليها في تقرير المبادرة لسنة 2019 (القسمان 3.1.2 و3.2.2) والموقع الإلكتروني للوزارة (موريتانيا - وزارة البترول والطاقة والمعادن (petrole.gov.mr).

تطور النظم القانونية للمعادن
كانت أول مدونة للمعادن (1977) تنظم قطاعي المعادن والمحروقات. وقد تم استبداله بمدون 1999 المخصص خصيصا لقطاع المعادن. وهي مصحوبة باتفاقية منجمية نموذجية، تحدد الشروط القانونية والمالية، في البلدان التي تعتبر "مهددة في كثير من الأحيان بانهيار النظام الدستوري". وقد

تم استبدالها بمدونة 2008 التي تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تطبيق مدونة 1999 على مدى عقد من الزمن. وسوف تعرف التعديلات التالية:

- ✓ في عام 2009، إدخال مشاركة الدولة الإلزامية في رأس مال الشركات العاملة بنسبة تصل إلى 10%، مجانًا من أي رسوم و10% اختيارية؛
- ✓ في عام 2012 من أجل: 1) إنشاء نظام إتاوات ديناميكي، مرتبط بالسعر الفوري في السوق الدولية؛ 2) تقليل المساحة السطحية و3) اعتماد لاتفاقية المعدنية النموذجية مع فوائد إضافية للدولة؛
- ✓ في عام 2014 من أجل: 1) استعادة نظام التنقيب عن المعادن؛ (2) تقليل مساحة رخص البحث؛ 3) تعديل نظام المقالع؛ 4) إدراج الأنشطة المعفاة أو غير المعفاة من ضريبة القيمة المضافة و5) تحديد مكان ودور المقاولين من الباطن.

في بعض الأحيان، يواجه تنفيذ الإطار القانوني والنظام الضريبي إشكالية، بسبب أوجه القصور الهيكلية المرتبطة، على وجه الخصوص، بالقدرات البشرية وغياب آليات الردع (عمليات رقابة تتبعها عقوبات). بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الموقع الإلكتروني للوزارة المكلفة بالمعادن محدثًا وقت تدخلنا، ولم يتم إجراء سوى القليل من عمليات التحقق أو عدم إجراء أي عمليات فحص للتأكد من أن القوائم المنشورة على البوابة الإلكترونية تتضمن جميع التعديلات وملحقات النصوص. . من الواضح أن الأمر ليس كذلك.

ومن المؤسف أن قطاع التعدين الأهلي للذهب ليس جزءًا من النطاق، ولكن المعلومات المتعلقة بالإشراف عليه ووصف الدور الذي تلعبه المؤسسة العامة معادن قد تم تقديمه أعلاه في القسم 2.9.2.

شهد قطاع المحروقات وكما ورد في 2.9.1، صدور القانون رقم 2021-025 المكمل والمعدل لبعض أحكام القانون رقم 2010-033 بتاريخ 20 يوليو 2010 المعدل وذلك لسد الفراغ القانوني المتعلق بمناطق الترقية[52].

المتطلب 2,2: منح العقود والرخص

إن إجراءات منح رخص من أجل السندات المعدنية والمقلعية محددة بوضوح في القانون المعدني المعدل لسنة 2008 والنصوص المطبقة له.

يقدم مقدم الطلب إلى السجل المعدني استمارة الطلب الرسمية المعبأة وفق الشكل المطلوب، فضلا عن الوثائق الداعمة والوثائق المكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية، بما في ذلك على وجه الخصوص، العناصر المنصوص عليها في النصوص المعمول بها.[53] :

تجدر الإشارة إلى أن المادة 86 (المذكورة أعلاه) تخضع لتفسيرات عدة داخل الإدارة. ويؤدي هذا في بعض الأحيان إلى رفض منح رخص الاستغلال، الذي يجب أن يكون قانونيا وفقا للمادة 41 من قانون 2008، حتى قبل إجراء تقييم لقدرات المشغل. وسيتعين توضيح هذا الوضع أثناء عملية الإصلاح الشامل للإطار القانوني الذي يجري تطويره حاليًا.

من حيث تطبيق النصوص، فقد حدث في الماضي أن لوحظت انحرافات بسيطة تتعلق بعدم الالتزام بأمر التسجيل نظرا لأهمية المشغل (Rio Tinto و De Beers ...) ولكن بشكل عام، يتم احترام الإجراء.

تحسن الوضع مع اعتماد المرسوم 2023-048 الذي قدم تفاصيل حول المعايير الفنية والمالية اللازمة لمنح الرخص، والحد الأدنى من الالتزام المالي لبدء مشروع البحث المعدني. تم نشر مذكرة تتعلق بمنح الرخص عن طريق إجراء مناقصة من قبل المديرية العامة للمعادن على الموقع

---

[52] غائبة عن مدونة المحروقات

[53] راجع المادة 15 (جديدة) في المرسوم المعدل لسنة 2009 المتعلق بالسندات المعدنية والمادة 14 (جديدة) لسنة 2023)؛ أما بقية الإجراءات فهي موضحة في المواد من 15 إلى 25 من المرسوم المتعلق بالسندات المعدنية لسنة 2008.

الإلكتروني للجنة الوطنية للمبادرة. (http://www.cnitie.mr/itie-fr/images/textes/Note-relative-a-loctroi-des-permis-par-la-procedure-lappel-doffres.pdf).
يمكن الاطلاع على جميع الإجراءات المعمول بها على مستوى السجل المعدني ومنح الرخص على الرابط: موريتانيا - وزارة البترول والطاقة والمناجم (petrole.gov.mr).
وإذا تم تطبيق اللوائح الجديدة بصرامة، فإن ذلك من شأنه أن يوفر المزيد من الشفافية في تسيير السندات المعدنية والمقلعية، ومعاملة أكثر عدالة بين طالبي الرخص. ولضمان ذلك، سيكون من الضروري إجراء فحوصات دورية. لم تقم اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية بعد إجراء تقييم دوري للنظام المعمول به لمنح الرخص/التصاريح بسبب حجم المهام العاجلة وأوجه القصور البشرية، ولكن القضية تشكل مصدر قلق حقيقي.
ومع ذلك، لاحظ أنه تم ملاحظة التقدم من حيث الدقة في النهج الجديد الذي يهدف إلى تنظيف السجل المعدني. وتمت دعوة مقدمي الطلبات أو حاملي السندات المعدنية إلى استكمال ملفاتهم ودفع الرسوم في أجل محدد بموجب المرسوم المنظم لمنح السندات المعدنية (من 7 إلى 14 يوما). بلنسبة للذين لم يردوا، خلال الوقت المخصص، تم إلغاء سنداتهم دون تعويض.
لم يتم منح أو نقل أي رخصة/ تصاريح للاستغلال أو البحث، بما في ذلك التجديد في مناطق التعدين، خلال الفترة قيد الاستعراض (2022)، ولكن تم تخصيص منح رخصتي استغلال للرمال السوداء في مايو 2023 لشركة هايتي للتعدين موريتانيا.
ومن خلال تحليل رخص البحث الـ 24 السارية حتى 31/12/2022، تم منح نصفها في عام واحد: 2019[54]. وهي تتعلق بخام الحديد (3)؛ الذهب (19)؛ اليورانيوم (1) والرمال السوداء (1).
ومن بين 37 مقلع دائم سارية حتى 31/12/2022، تم منح 84% منها في عامي 2018 و2019 واثنتان فقط في عام 2022. ما يقرب من 80% منها عبارة عن محاجر الجبس. إجمالي الحجر الجيري والجرانيت والكاولين 3؛3 و1 وحدة على التوالي.
بالنسبة لقطاع المحروقات، يمكن الاطلاع على عملية منح الرخص على موقع الوزارة، عبر الرابط: http ://www.cnitie.gov.mr/images/textes/Matrice-Criteres-Techniques-et-financiers-Secteur-Petrolier-Avril—2020-vf.pdf). بالإضافة إلى ذلك، شهد القطاع تغييرات تنظيمية دخلت حيز التنفيذ في عام 2022. يتعلق الأمر بالقانون رقم 25-2021 الصادر في 15 مارس 2022، المكمل والمعدل لبعض أحكام القانون رقم 033-2010 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل. تتعلق هذه التعديلات حصريًا بمجالات الترقية.

المتطلب 2,3: سجل الرخص متاح وتم إبلاغنا به. لقد تم تحديثها أنها تتيح لك قراء **المتطلب 2.4 يتعلق بالعقود والرخص**
توفر قائمة العقود السارية حاليًا معلومات حول تلك التي يمكن الوصول إلايه وتلك التي لا يمكن الوصول إليه. فيما يلي روابط لصفحات الإنترنت التي يتم نشر العقود فيها: و http://www.cnitie.gov.mr/index.php/fr/contrats قائمة أصحاب الرخص وخريطة المقاطع البترولية مع مواعيد الطلب والمنح لقطاع المعادن. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الموقع: موريتانيا - وزارة البترول والطاقة والمناجم (petrole.gov.mr).
ولكن, السجلات الرقمية (https://portals.landfolio.com/Mauritania/fr/) لم يتم تجديثها) في وقت تدخلنا.

https://resourcecontracts.org/countries/mr?page=1.
يمكن الاطلاع على الملاحظة الخاصة بسياسة الإفصاح عن العقد على الموقع : http://www.cnitie.gov.mr/images/textes/Note-sur-la-politique-du-gouvernement--divulgation-des-contrats.pdf.

[54]بشكل رئيسي في شهري يوليو وأغسطس

يمكن الاطلاع على القائمة الشاملة لاتفاقيات الخاصة بالمشغلين المعدنيين من خلال النقر على الرابط:
https://www.petrole.gov.mr/spip.php?article751
الرابط أدناه يؤدي إلى CEP (عقود الاستكشاف/الإنتاج):
https://www.petrole.gov.mr/spip.php?article692
إن مقارنة الجدولين 24 و25 الخاصين بالسجلات المعدنية والنفطية مع العقود المنشورة بالفعل تظهر أوجه قصور، ترتبط بلا شك بالتحديث الخاطئ.

المتطلب 2.5 المتعلق بالملكية الفعلية هو المتطلب الأكثر أهمية. في الواقع، على الرغم من أنه من المفترض أن يحل المرسوم رقم 2023-048 المشكلة في المستقبل، إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة على مستوى بعض الشركات في النطاق، بما في ذلك تلك العاملة في قطاع النفط والغاز حيث أن الوصول إلى المعلومات التفصيلية كان دائما صعبا إن لم يكن مستحيلا. ومع ذلك، فإن المؤشرات الخاصة بالروابط الخاصة ببورصات شركات النفط متاحة على موقع الوزارة.
بالضغط على الرابط أدناه يمكنك العثور على نموذج التصريح بالملكية الحقيقية على موقع وزارة البترول.https://petrole.gov.mr/IMG/xlsx/copie_de_formulaire_mis_a_jour_propriet aire_effectif_et_legal_1_.xlsx. يؤدي هذا الرابط إلى قائمة المتعاملين المدرجين في البورصات مع روابطهم الخاصة بملفات البورصة المنشورة بشكل تلقائي على موقع الوزارة:
https://petrole.gov.mr/IMG/xlsx/lien_vers_les_informations_des_societes_petrolieres_operant_en_mauritanie_cote_bourse-2.xlsx
سعت اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية في موريتانيا إلى جمع بيانات حول الملكية الفعلية لجميع الشركات في القطاع (داخل وخارج النطاق، المعادن والنفط، التنقيب والإنتاج) من خلال أوراق تمت مشاركتها مع معظم الأطراف المعنية ولكن الردود كانت محدودة للغاية ( ). تتضمن المعلومات المطلوبة الهوية والجنسية وبلد الإقامة وتحديد هوية الأشخاص المعرضين سياسيا.
تجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني الحالي للملكية الحقيقية لا يغطي قطاع النفط. ومع ذلك، فمن الضروري استكمال الكشف عن المالكين المستفيدين من الشركات الاستخراجية، من خلال سجل يحتوي على المعلومات المطلوبة بموجب معيار المبادرة، بما في ذلك الشركات المدرجة التي ترد روابطها أدناه.

اسم الشركة	مكان البورصة	رابط إلى الوثائق التي يتعين عليهم تقديمها إلى السلطة المالية أو سوق الأوراق المالية
نعم (Tullow Oil Plc) مدرجة في البورصة	بورصة لندن البورصة الأيرلندية بورصة غانا	https://www.londonstockexchange.com/exchange/prices-and-markets/stocks/exchange-insight/company-news.html?fourWayKey=GB0001500809GBGBXSSMM
Total E&P Mauritania Block C9 BV	غير متاح	غير متاح
Total E&P Mauritania Block Ta29 BV	غير متاح	غير متاح
Total E&P Mauritania Block C18 BV	غير متاح	غير متاح
Total E&P Mauritania Blocks DW BV	غير متاح	غير متاح
Total E&P Mauritanie SAS	بورصة باريس (CAC 40)	غير مطابق
Kosmos Energy Mauritania	بورصة نيويورك	https://www.sec.gov/cgi-bin/browse-edgar?company=Kosmos+Energy&owner=exclude&action=getcompany

BP	بورصة لندن	https://www.londonstockexchange.com/exchange/prices-and-markets/stocks/exchange-insight/company-news.html?fourWayKey=GB0007980591GBGBXSET1
EXXONMOBIL MAURITANIA (C-17) B.V. فرع	بورصة نيويورك	https://www.sec.gov/cgi-bin/browse-edgar?CIK=XOM&Find=Search&owner=exclude&action=getcompany
EXXONMOBIL MAURITANIA (C-14) B.V. فرع	بورصة نيويورك	
EXXONMOBIL MAURITANIA (C-22) B.V. فرع	بورصة نيويورك	
Shell Exploration and Production (C10) فرع موريتانيا	بورصة لندن	https://www.londonstockexchange.com/exchange/prices-and-markets/stocks/exchange-insight/company-news.html?fourWayKey=GB00B03MM408GBGBXSET1
Shell Exploration and Production (C19) فرع موريتانيا		

المتطلب 2,6: تم تلخيص مشاركة الدولة في رأس مال الشركات في القطاع الاستخراجي في الجدول الوارد في الملحق 9.2.9.

إلى جانب شركة الشركة الموريتانية للمحروقات (المملوكة بنسبة 100%)، تقتصر مشاركة الدولة في الصناعات الاستخراجية حاليًا على حصتها الأكبر في رأسمال شركة سنيم (78.35%) وبشكل غير مباشر في الشركات التابعة. نظرًا لأن الشركة الموريتانية للمحروقات تعاني من عجز، فإن سنيم فقط هي التي حققت إيرادات كبيرة وعوائد مدفوعة ورسوم أخرى[55]. كما تم توزيع الأرباح المذكورة أعلاه.

لدى شركة سنيم عشرين شركة تابعة، ستة منها فقط وزعت أرباحًا في عام 2022 (104 مليون أو-ج) مقابل خسائر تراكمية قدرها 341 مليون أو-ج. وخلال نفس العام ارتفع بند "المشاركات" المعنية بما يلي: سجلت MAIL مقابل 495 مليون أو-ج و1.2) ENCO مليون أو-ج) وبند "القروض الفرعية" أربعة تدخلات تتعلق بما يلي: 1) السحب على سلفة المساهمين الممنوحة لشركة EMC مقابل 109 مليون أو-ج؛ 2) دفعات مقدمة من المساهمين لصالح TKAMUL بمبلغ 109 مليون أو-ج؛ 3) دفعات مقدمة من المساهمين لصالح: 12.7 GIM مليون أو-ج؛ 6 GMM مليون أو-ج و3.6) IQAR مليون أو-ج)[56].

تشير الحسابات المالية لشركة سنيم حتى 31/12/2022 إلى أنه من بين الأصول المالية غير المتداولة (القروض والسلف)، نذكر قرض شركة النجاح[57]، المتعلق بالاتفاقية الثلاثية (الدولة، سنيم، نجاح) التي بموجبها الدولة وتتعهد شركة "سنيم" بدفع باقي القرض وتتعهد "نجاح" بتنفيذ بعض الأعمال لصالح الدولة. ويقدر الإجمالي (بما في ذلك القروض والسلف الممنوحة لموظفي الشركة) بمبلغ 69,057 مليون أو-ج.

ولم تتغير مشاركة الدولة في الشركات التي تدر مدفوعات كبيرة في عام 2022. ومع ذلك، يجب على اللجنة الوطنية للمبادرة اعتماد تعريف واضح وتحديد المؤسسات الحكومية المعنية. في الواقع، فإن القواعد التي تحكم العلاقات المالية بين الحكومة والشركات العمومية تحددها نظريا نصوص قانونية، بعضها مشترك، لكن كل شركة تم إنشاؤها بمرسوم أو بأنظمة محددة[58].

لم يتم نشر البيانات المالية لشركة SNIM وSMH على موقعيهما في وقت تدخلنا. وكما ذكرنا أعلاه، فقد تم إبلاغنا بها ولكنها غير مكتملة بالنسبة لشركة SMH.

---

[55] انظر الإطار الخاص بالنظام الضريبي لسنيم

تقرير مفوضي الحسابات SNIM

[57] الشركة التي قامت ببناء مطار نواكشوط أومتونسي

[58] يمكن تصفح الموقع: الصفحة الرئيسية | وزارة المالية

الإطار13 : ديون شركة سنيم المعاد جدولتها

في إطار اجتماع نادي باريس الثامن المنعقد في 8 يوليو 2002، وبعد الاتفاقية الثنائية الموقعة بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 26 مايو 2003، قامت الحكومة الفرنسية بإعادة جدولة ديونها في إطار اتفاقيات التخفيف الثالث والرابع والخامس والسادس، تم إلغاءها لفائدة الدولة الموريتانية، وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تمت إعادة تنظيم ديون سنيم المعاد جدولتها والمتعلقة بهذه التخفيضات بموجب مذكرة تفاهم موقعة بين وزارة المالية و"سنيم" بتاريخ 21 أغشت 2003. يحدد هذا البروتوكول شروط سداد الديون المعاد جدولتها لصالح الدولة الموريتانية من شركة سنيم، المستحقة في البداية لبنك فرنسا وكوفاس. المبلغ الإجمالي لمذكرة التفاهم هذه (الاتفاقية رقم 8) هو 15.235.989,75 يورو، وهو ما يمثل خدمة الدين من 30 يونيو 2002 إلى 30 يونيو 2019 بموجب الاتفاقات الثالث والرابع والخامس والسادس، منها 12.763.021,30 يورو أصلًا (الموافق للمبلغ غير المسترد) الرصيد على هذه الاتفاقات) وفائدة قدرها 2.472.968,44 يورو. رصيد هذه الاتفاقية هو 117 مليون أو-ج اعتبارًا من 31 ديسمبر 2022 (المصدر: SNIM

الإطار14 : الديون المنقولة SNIM

منحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) الدولة الموريتانية قرضا قدره 18 مليون أورو لتمويل مشروع إعادة تأهيل سنيم، موضوع الاتفاقية رقم MAU/4122 بتاريخ 19 يوليو 1988 ((SYSMIN I، وذلك في إطار الاتفاقية رقم MAU/4122 بتاريخ 19 يوليو 1988 (SYSMIN I) اتفاقية مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ/الجماعة الاقتصادية الأوروبية الموقعة في لومي بتاريخ 8 ديسمبر 1984 والبرنامج الإرشادي لمساعدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لموريتانيا. وتنص هذه الاتفاقية على سداد هذا القرض على مدى 30 سنة بعد 10 سنوات سماح. وبالإضافة إلى ذلك، منح الاتحاد الأوروبي الدولة الموريتانية منحة قدرها 45 مليون أورو بموجب الاتفاقية رقم MAU (SYSMIN III)/6589 بتاريخ 7 فبراير 2003. وتنص الاتفاقية على إلغاء الدعم في شكل قرض لشركة سنيم من أجل تجديد ميناء نواذيبو المعدني. استخدمت شركة سنيم 34.14 مليون يورو. وفي إطار هذا التراجع، حددت اتفاقية ثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والحكومة الموريتانية وشركة سنيم شروط التراجع وسداد القرض. تم توقيع هذه الاتفاقية في 14 مارس 2022 (المصدر: SNIM

7.2.3 المتطلب 3: الاستكشاف والإنتاج

المتطلب 3,1: أنشطة الإستكشاف

تتوفر السجلات المعدنية والنفطية لعام 2022 (الملحق 9.2.2)

المتطلب 3,2: معطيات حول الإنتاج

تم الإبلاغ عنها في الفصل الرابع للسنة المالية 2022 (الجداول 9.2.3)

المتطلب 3,3: معطيات حول الصادرات

تم الإبلاغ عنها في الفصل الرابع (الجداول 9.2.4)

المتطلب 3,4: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري

ويعتقد أن موارد الغاز توفر إمكانية الحد من واردات موريتانيا النفطية وانبعاثات الكربون. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء استثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة على مدى العقد الماضي، لكن توليد الطاقة المعتمد على النفط لا يزال يمثل ثلاثة أرباع القدرة المركبة وتوليد الكهرباء في البلاد.

تخطط موريتانيا للمساهمة الوطنية المحددة (NDC) لزيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 50٪ بحلول عام 2030 من خلال بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 50 ميجاوات (مبادرة "الصحراء إلى الطاقة"، وتطوير مشروع "أمان" للهيدروجين الأخضر وتوسيع محطة نواكشوط لطاقة الرياح من 30 ميجاوات إلى 50 ميجاوات). بالإضافة إلى ذلك، من المقرر بناء محطتين لتوليد الطاقة تعمل

بالغاز بقدرة 200 ميجاوات و300 ميجاوات لتحل محل محطات الديزل. سيتم تسهيل ذلك من خلال حقيقة أن المرحلة الأولى من مشروع GTA تتضمن التزامًا بإمدادات محلية تبلغ 35 مليون قدم مكعب قياسي يوميًا لتزويد محطة طاقة بقدرة 200 ميجاوات. وتشير تقديرات دراسة حديثة[59] إلى أن "التحول إلى إنتاج الكهرباء باستخدام الغاز من شأنه أن يقلل من انبعاثات الكربون بنسبة 40%، أو حوالي 155 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، في حين يقلل بشكل كبير من تكاليف "الكهرباء وزيادة إمكانات التنمية الاقتصادية".
وافقت شركة TMLSA على مشروع للطاقة الشمسية في تازيازت بقدرة 34 ميجاوات. سيكون قادرًا على توفير 20٪ من الطاقة المستهلكة في الموقع. وسيتم الانتهاء من المشروع في نهاية عام 2023.

7.2.4 المتطلب 4: جمع الإيرادات

المتطلب 4,1: الإفصاح الشامل عن الضرائب والإيرادات
ويرد وصف كل مصدر من مصادر الدخل، مع التعاريف وحدود الأهمية النسبية، في الفصل الثالث. وقد تم حساب معدل تغطية الإفصاح عن الإيرادات الحكومية (مستودع البيانات) وعملية التسوية الجزئية، بناءً على المعلومات الرسمية حول إجمالي مبلغ الإيرادات، بنسبة 97 و100% على التوالي للشركات المعدنية وشركات المحروقات.
المتطلب 4,2: الإيرادات من مبيعات حصص إنتاج الدولة أو الإيرادات العينية
وهذا المطلب ليس له أي محل سنة 2022 منذ انتهاء الأنشطة النفطية.
المتطلب 4,3: الإيرادات من مبيعات حصص إنتاج الدولة أو الإيرادات العينية
لا توجد أحكام تتعلق بالبنية التحتية أو اتفاقيات مقايضة مع الصناعات الاستخراجية.
المتطلب 4,4: الإيرادات المتأتية من النقل
لا توجد إيرادات من هذا النوع.
المتطلب 4,5: المعاملات المتعلقة بشركات الدولة
و. و. ب. ج. أ. م : بالإضافة إلى الدعم الحكومي السنوي، تتلقى الوكالة سنويًا من TMLSA مبلغًا قدره مليون دولار أمريكي مخصص للتكوين وبناء القدرات و100.000 دولار أمريكي من شركة تابعة لشركة KINROSS-TASIAST هي شؤكة (.SENISA[60])
منذ إنشائها، تلقت شركة SMH دعمًا ماليًا من مشغلي النفط في شكل "سلف يحتمل سدادها" بموجب المادة 21.1 من عقود الاستغلال والتقاسم.
المتطلب 4,6: المدفوعات الإقليمية
لا توجد إيرادات من هذا النوع
المتطلب 4,7: مستوى التوزيع
ويعتبر مرضيا بشكل عام. في الواقع، قررت اللجنة الوكنية للمبادرة، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 أكتوبر 2019، أنه يجب على شركات الاستخراج والسلطات المالية تقديم تفاصيل التصريحات المقدمة لمبادرة الشفافية حسب المشروع على النحو التالي: 1) بالنسبة لقطاع المحروقات: سيتم تصنيف المدفوعات حسب المقطع البترولي و 2) بالنسبة لقطاع المعادن، سيتم تصنيف المدفوعات حسب الرخصة المعدنية.
المتطلب 4,8: دقة توقيت البيانات
وبغض النظر عن بعض التأخيرات وعدم الدقة، فقد تحسن الوضع بشكل ملحوظ من حيث الالتزام بالمواعيد على مدى العامين الماضيين.

---

[59] من الرمل إلى الغاز والأخضر؟ توقعات قطاعي الغاز والهيدروجين الأخضر في موريتانيا، تقرير بتكليف من مبادرة الشفافية في موريتانيا و بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أكتوبر 2022.
[60] شركة الاستخراج بشمال إنشيري)

المتطلب 4,9: جودة وتأمين البيانات
وتم تقييم جودة البيانات مقابل أوجه القصور المذكورة في التقرير من خلال منظور ممارسات التدقيق والرقابة.
المتطلب 4.10: تكاليف المشاريع
يتم تقسيم التكاليف حسب المشروع إذا اعتبرنا أن الشركات الرئيسية تعلن فقط عن مشروع واحد (استغلال الرخصة).

7.2.5 المتطلب 5: تسيير الإيرادات وتوزيعها

المتطلب 5,1: توزيع الإيرادات
يرد التوزيع التفصيلي للإيرادات في الفصل الخامس.
المتطلب 5,2: عمليات التحويل دون الوطنية
لا توجد إيرادات من هذا النوع
المتطلب 5,3: معلومات إضافية عن الإيرادات والنفقات
تؤثر حالة عدم اليقين على الآفاق الاقتصادية لموريتانيا. وهي مرتبطة بالتوترات في منطقة الساحل وتزايد تداعيات الحرب في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الركود العالمي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الصادرات والإيرادات من القطاع الاستخراجي[61].
ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، تمثل إيرادات القطاع الاستخراجي في المتوسط 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. ومع ذلك، باستخدام افتراضات مبسطة، يقدر صندوق النقد الدولي أن الموارد الثلاثة (الحديد والذهب والغاز) يمكن أن تولد "إيرادات مستدامة تمثل، على التوالي، 0.8% و1.4% و0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يبدو متسقًا مع إيرادات الصناعة الاستخراجية التي تم رصدها". في الماضي" (تقرير 2022).

7.2.6 المتطلب 6: النفقات الاجتماعية والإقتصادية

المتطلب 6,1: النفقات الاجتماعية والمدفوعات البيئية
تظهر في الفصل الرابع، الأقسام 4.4 و4.5. اعتمدت اللجنة الوطنية للمبادرة أن الأمر يتعلق بنفقات اجتماعية إجبارية وطوعية. حيث تعرف الأولى بأنها النفقات النقدية أو العينية المحددة على هذا النحو في إطار العقد المعدني أو النفطي. أما النفقات الطوعية فهي تلك التي يتم تنفيذها في إطار تطبيق سياسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE).
هذه هي النفقات الطوعية المقدمة عينيا. وهي تعود بالنفع بشكل أساسي على سكان مواقع المناجم التي تعهدبها شركة سنيم لمؤسسة سنيم. في سنة 2022، قامت شركة سنيم بتسليم 600 وحدة سكنية بمنطقة الزويرات إلى العمال.
المتطلب 6,2: النفقات شبه الميزانوية
ولم تكشف أي شركة معدنية عن نفقات شبه مالية. ولم تسمح SMH بالوصول إلى الحسابات التفصيلية (الملاحظات التوضيحية) التي كان من شأنها أن تجعل من الممكن تحديد النفقات شبه الميزانية.
المتطلب 6,3: مساهمة القطاع الاستخراجي في الإقتصاد الوطني
تم تفصيلها في الفصل الرابع (الجداول في الملحق 9.2.5

[61] فالنمو الصيني أقل قوة، وهناك مخاوف من انهيار سوق العقارات (حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي الصيني).

تتعلق بيانات التوظيف المبلغ عنها فقط بالعمالة المباشرة في شركات التعدين الثلاث، ولكن إذا أضفنا وظائف أخرى في شركات أخرى، والعمالة غير المباشرة واستخراج الذهب، يمكن تقدير العمالة الإجمالية في القطاع الاستخراجي بأكثر من 7٪ من السكان النشطين في عام 2022. .

المتطلب 6,4: الأثر البيئي والاجتماعي

كما هو مبين أعلاه وفي الجداول 9.2.6

وفقًا لاستراتيجية SCAPP 2016-2030، "تتم متابعة ومراقبة التأثير البيئي لأنشطة الشركات المعدنية ومواقع استخراج الذهب من خلال بعثات مراقبة الامتثال والمراقبة والتفتيش البيئي."

القطاعات الرئيسية المعنية هي: الصيد البحري والمعادن والمقالع والبنية التحتية والصناعة والثروة الحيوانية والزراعة والنفط والمواد الكيميائية.

يُطلب من جميع الشركات التي تمارس أنشطة استخراجية الإبلاغ عن الأثر البيئي لأنشطتها واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار.

وبالفعل فإن القانون رقم 2000-45 المتعلق بالبيئة يؤكد وجود هذا الالتزام القانوني بتأهيل المواقع الاستخراجية بالتراب الموريتاني، لا سيما في المادة 44 التي تنص على ما يلي: "يجب استغلال المقالع المقالع والمعادن وكذلك تصور وتنفيذ أأشعال البحث المعدني بشكل: 1) لا يلحق الضرر بالبيئة المحيطة بالورشات أو لا يحدف أو يفاقم ظواهر الإنجراف؛ 2) يمكن من إعادة الأماكم التي الورشات إلى حالتها الأصلية.

يقضي المرسوم رقم 2004-94 بإتمام دراسة الأثر البيئي لفتح باب استغلال أي منجم تتجاوز طاقته 100 طن يوميا.

يقدم المرسوم رقم 2007 -107 الضمانات المصرفية، لكنه لا يحدد المبادئ التوجيهية لتفسير مصطلح "إعادة التأهيل".

إضافة إلى ذلك، نصت المادة 14 من المرسوم رقم 2008-159 على أنه يجب، قبل شهرين من انتهاء صلاحية رخصة التشغيل، إعلام السجل المعدني للتأكد من قيام حامله بأشغال إعادة التأهيل طبقا للأحكام الواردة في المرسوم المتعلق إلى شرطة المناجم والمرسوم المتعلق بالبيئة المنجمية.

ورغم وجود إلزام قانوني، إلا أنه لا يوجد مرسوم تطبيقي يحدد تفسيره إلى درجة أن شركة سنيم لم تسجل مخصصا في حساباتها عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ فبراير 2011، حصلت شركة SNIM على شهادة ISO 14001، تمامًا مثل TMLSA. وبذلك تم إجراء التحليل البيئي للمواقع وإطلاق خطة الإدارة البيئية وتحديد الأهداف والبرنامج البيئي.

7.2.7 المتطلب 7: النتائج والأثر

المتطلب 7,1: النقاش العام

يوضح تقرير نشاط اللجنة الوطنية لمبادرة الشفافية 2022، الذي تم ذكر نقاطه البارزة أعلاه (القسم 1.1)، أنه تم استيفاء هذا المطلب.[62]. وتشير إلى أنه في الفترة ما بين يناير 2021 وديسمبر 2022، نظمت اللجنة الوطنية للمبادرة أكثر من 20 ورشة عمل في نواكشوط وفي 7 ولايات أخرى من البلاد، بهدف تعزيز النقاش حول البيانات الاستخراجية وتوصيات الإداري المستقل مما يؤدي إلى إصلاحات من أجل إدارة أفضل للقطاع. وساعدت المناقشات على تعزيز فهم عامة الناس والجهات المعنية في المجتمع المدني للقضايا الرئيسية في القطاع الاستخراجي.

المتطلب 7,2: الولوج إلى البيانات والبيانات المفتوحة

[62] تم نشر تقرير نشاطات 2022 على موقع اللجنة الوطنية للمبادرة أثناء تدخلنا.

تم بذل الجهود في إطار سياسة البيانات المفتوحة، والتشغيل الأمثل لمستودع البيانات، وتوعية الأطراف المعنية والمتابعة التي تقوم بها اللجنة الوطنية للمبادرة. تم جمع البيانات للتقارير الوطنية الثلاثة الأخيرة بفضل الكشف المنهجي الذي أتاح، ليس في الوقت الحقيقي تمامًا وبطريقة أكثر أو أقل شمولاً، معظم بيانات القطاع الاستخراجي.

المتطلب 7,3: توصيات مستخلصة من تنفيذ المبادرة في موريتانيا

تتولى اللجنة الوطنية للمبادرة متابعة التوصيات المقدمة في تقارير المبادرة، ولكن على الرغم من التقدم الحقيقي، نلاحظ بطء في التنفيذ.

7.3 التقييم الشامل للإدار المستقل فيما يتعلق بالامتثال لمعيار مبادرة الشفافية

بشكل عام، تم استيفاء متطلبات مبادرة الشفافية، بما في ذلك المتطلبات "المتوقعة"، بشكل أو بآخر، ولكن هناك تأخيرات في تنفيذ التوصيات التي تم التحقق من صحتها من خلال المجموعة متعددة الأطراف والمذكورة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجنة الوطنية لمبادرة الشفافية النظر في تحسين مستوى ضمان البيانات والمواءمة مع أفضل الممارسات في البلدان الأخرى المنفذة للمبادرة. وهذا يعني **ممارسة المراجعة على أساس عينة تمثيلية، ومنح ونقل التراخيص للتحقق مما إذا كانت هناك انتهاكات كبيرة في الممارسة العملية.**

8 الاستنتاجات النهائية وتوصيات الإداري المستقل.

8.1 الاستنتاجات الرئيسية

يرتبط الأداء من حيث الامتثال لمعيار المبادرة ارتباطًا وثيقًا بالسياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد. وفي الواقع، فإن "الحوكمة بجميع أبعادها"[63]، بما في ذلك على وجه الخصوص مناخ الأعمال، هي مؤشر مهم لمستوى الشفافية في إدارة الموارد الاستخراجية. ومع ذلك، كما رأينا في القسم 2.6، لا يزال هناك الكثير من التقدم الذي يتعين إحرازه، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: 1) عدم اليقين القانوني؛ (2) أوجه القصور في رأس المال البشري؛ 3) نقاط الضعف في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك النفاذ إلى المياه والكهرباء والإنترنت وقنوات الاتصال في ظروف مرضية، 4) **مكافحة الفساد**.

وتكمن عيوب أخرى في إدارة الشركات المملوكة للدولة وتسيير المالية العمومية. وهذا يقلل بشكل كبير من فعالية وكفاءة الإنفاق العمومي بشكل عام والممول من إيرادات القطاع الاستخراجي بشكل خاص (انظر القسم 5.1.3 أعلاه). وفي القطاع الاستخراجي كما هو الحال في القطاعات الأخرى، تعد الشفافية إحدى أفضل نقاط القوة بالنسبة لجاذبية الأنشطة الاستخراجية وضمان استدامتها.

بالطبع، يظل السوق هو الحكم، ولكن ليس من المستغرب، في الظروف الماضية، أن موريتانيا ليست من بين الدول الإفريقية التي تجني أكبر قدر من الأرباح من مواردها الطبيعية (انظر تقرير المبادرة لعام 2020-2021، القسم 2.3.2). في الواقع، يبلغ متوسط معدل الضريبة الفعلية (TEMI) لمشروع التعدين[64]والذي يحدد حصة إيرادات التعدين التي تعود للدولة، 38.2% في عام 2019 مقارنة بـ 50.4% في السنغال. إن أوجه القصور المذكورة أعلاه وغيرها من الأمور

[63]يتعلق الأمر بعنوان الرافعة 3 من استراتيجية SCAPP 2016-2030.
[64]الذهب في هذه الحالة

الأقل "وضوحا" لا تساهم في "التقاسم العادل لعائدات التعدين" من خلال التوقيع على اتفاقيات تقاسم الإنتاج، وهذا صحيح، كما يقول المثل المغاربي القديم: "بضاعة الفقير تكون دائما بثمن بخس."

لكن لا يهم، فالجوانب الأخرى مثيرة للقلق بنفس القدر. سواء كان الأمر يتعلق بالإنفاق الاجتماعي[65] للشركات (RSE) أو الآثار السلبية للأنشطة الاستخراجية على البيئة، ولا سيما استخراج الذهب وإنتاج الذهب الصناعي، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من اليقظة واتخاذ تدابير مبنية على البيانات العلمية والإرادة السياسية لإشراك أكبر الفاعلين المعنيين، ولا سيما السكان المحليين من خلال ممثليهم، والمجتمع العلمي، والشركات المعدنية، وعمال مناجم الذهب، والسلطات العمومية.

ومهما كان مستوى الريع الاستخراجي، فإن تخصيصه وفعالية/ كفاءة الإنفاق هو جانب آخر يجب أخذه بعين الاعتبار. ويجب على إجراءات الرقابة المسبقة، وخاصة تلك المتعلقة بالميزانية من خلال الجمعية الوطنية والرقابة اللاحقة (محكمة الحسابات والهيئات الرقابية الأخرى)، أن تزيد من اليقظة وتفرض ثقافة المساءلة، **استنادا إلى عمليات التحقق المنهجية التي يتم الإعلان عن نتائجها ومتابعة آثارها.** ويمكن أن يشكل تداول المعلومات ويقظة المجتمع المدني عوامل مواتية.

بالاتفاق مع المجموعة متعددة الأطراف، اقترحت لإداري المستقل إصلاحات تتعلق بحوكمة القطاع الاستخراجي وتأثير تنفيذ مبادرة الشفافية (تقرير المبادرة 2020-2021). بالنسبة للجزء الأكبر، فقد تأخر تنفيذها. وترد أدناه التوصيات الجديدة. ومن المرجح أن تعمل هذه التوصيات في المستقبل على تعزيز أنظمة الشفافية والرقابة والتدقيق من أجل تحسين الإيرادات وتخصيص وفعالية وكفاءة الإنفاق العمومي.

8.2 توصيات الإداري المستقل

وقد أدت النتائج الواردة في الفصل السابع والاستنتاجات الرئيسية إلى صياغة توصيات في اتجاه: 1) تحسين حصة موريتانيا من الريع الاستخراجي. 2) تخصيص الموارد الناتجة عن الصناعات الاستخراجية لصالح القطاعات ذات الأولوية من حيث التنمية و3) فعالية/ كفاءة/ عدالة الإنفاق العمومي. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يتعلق بما يلي: 1) خلق توازن قوى أكثر ملاءمة لموريتانيا للتفاوض بشكل أفضل على عقود الإستكشاف و الإنتاج؛ 2) إدارة الإيرادات المتأتية من أنشطة القطاع الاستخراجي بشكل أفضل؛ 3) إنشاء نظام فعال للرقابة والتدقيق في إطار تنفيذ عقود تقاسم الريع وتنفيذ الإنفاق العمومي. علاوة على ذلك، سيتعين على اللجنة الوطنية للمبادرة مضاعفة جهودها والانخراط بشكل أكبر في تنفيذ الامتثال لمتطلبات المبادرة وتوصيات الإداري المستقل.

[65] باستثناء اسنيم

الجدول22: توصيات تقرير مبادرة الشفافية لسنة 2022

الرقم	المجالات	الملاحظات والمبررات	التوصيات	الفاعلين المعنيين
أولا	حوكمة الموارنية لتوازن القوى في مفاوضات العقود	ويتذرع المستثمرون والمجتمع المدني والمؤشرات الدولية بشأن الحوكمة بانعدام الأمن القانوني	التدقيق بشكل دوري على عينة من الأحكام القضائية وإحالة الأمر إلى المجلس الأعلى للقضاء لاتخاذ العقوبات النموذجية ضد القضاة غير الأكفاء أو الفاسدين.	وزارة العدل
		مؤشر رأس المال البشري منخفض للغاية (حوالي 0.38؛ المرتبة 150، تقديرات البنك الدولي، 2020).	تكثيف التكوين المهني في المهن المرتبطة بالصناعات الاستخراجية	الوزارة المكلفة التكوين الشخصي
		ويتسم وضع البنية التحتية، بما في ذلك في المراكز الحضرية والمناطق الصناعية، بصعوبات في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء والإنترنت والصرف الصحي، وسوء نوعية الطرق والنقل البري، وهشاشة النقل الجوي والبحري (مشاكل ميناء نواكشوط المستقل معروفة).	تحسين النفاذ إلى المياه والكهرباء والإنترنت وتطوير طرق المواصلات البرية والجوية والبحرية في ظل ظروف مرضية (توافر الخدمات وتكاليفها وجودتها).	الوزارة المكلفة بالمياه و.ب.ط.م الوزارة المكلفة بالتجهيز
		مستوى إدراك الفساد مرتفع (المرتبة 140 من أصل 180 دولة في عام 2021 بدرجة 29/100، بانخفاض نقطة واحدة مقارنة بعام 2020).	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	الوزارة المكلفة بالإقتصاد وزارة العدل منظمات المجتمع المدني
ثانيا.	حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتسيير المالية العمومية.	تعد مخاطر الميزانية الخاصة بالمؤسسات العمومية مرتفعة نظرًا لتراكم ممارسات الإدارة السيئة على مدى عدة عقود (التعيين الغامض للموظفين، والالتزامات المالية المشكوك فيها، والنفقات المتكررة غير المحسوبة، والمبالغة في تقدير الأصول، وسوء صيانة المرافق، علاوة على أمور أخرى)	- يجب على مديري ورؤساء مجالس إدارة الشركات ذات المخاطر العالية، وخاصة تلك التي تستغل الموارد الاستخراجية، أن يستوفوا مواصفات محددة مسبقا. - يجب أن يتم اختيار مفوضي الحسابات والمدققين على أساس شفاف ونشر تقاريرهم. - في حالة رفض المصادقة على الحسابات، يكون تدخل الجهات الرقابية الأخرى تلقائيا. - يجب تدقيق عينة من تقارير مفوضي الحسابات بشكل دوري ونشرها ومعاقبة المخطئين.	وزارة المالية

		محتوى تقارير مفوضي الحسابات غير متجانس ويختلف باختلاف المؤلف.	- يجب أن تتبع جميع تقارير التدقيق أو مراجعة الحسابات نفس الإطار (المعياري) المعتمد بالوسائل القانونية.	
		وينطوي **الانضباط في الميزانية** على أوجه القصور التالية: (1) الاختلاف في تكوين الإيرادات المحققة والنفقات الفعلية مقارنة بالتوقعات الأولية؛ 2) أن متأخرات الدفع ليست تحت السيطرة؛ 3) الصعوبات في دمج إيرادات ونفقات المشاريع الممولة من موارد خارجية في قوانين التسوية؛ 4) لا يتم تقديم تقارير تنفيذ الميزانية وفقًا لصيغة التسميات الميزانوية دون ضمان دقة البيانات؛ 4) تتعلق عمليات التدقيق الداخلي فقط بالمطابقة المالية، و 5) الجمعية الوطنية غير مهيئة لممارسة الرقابة الخارجية.		الجمعية الوطنية وزارة المالية منظمات المجتمع المدني
		ينطوي **التخصيص الاستراتيجي للموارد الاستخراجية** على أوجه قصور من حيث 1) إعداد خطط الأداء السنوية؛ 2) تقدير تكاليف الاستراتيجيات القطاعية (الصناعية والمعدنية) و3) مراعاة تكاليف الاستثمار المتكررة.	- إعداد خطط الأداء السنوية لم يتم إعدادها؛ - وضع استراتيجيات قطاعية محددة التكلفة للقطاعات المرتبطة باستغلال الموارد الاستخراجية - لا يتم تقدير تكاليف الاستثمار المتكررة ولا تؤخذ بعين الاعتبار في برمجة الموازنة متوسطة المدى.	الجمعية الوطنية وزارة الإقتصاد وزارة المالية الجهات والبلديات منظمات المجتمع المدني
		وتتضاءل كفاءة تقديم الخدمات العمومية بسبب الحواجز العديدة التي تعترض المنافسة وسوء تخصيص الموارد في سياق يكون فيه وصول الجمهور إلى المعلومات الاقتصادية والمالية محدودا للغاية.		الوزارة المكلفة بالتجارة منظمات المجتمع المدني
ثالثا.	*ممارسات الرقابة والتدقيق*	لا يوجد تقليد لإجراءات التدقيق وتنفيذ الشروط التعاقدية مع التحقق من البيانات من مصادر مختلفة (المصالح المعنية)	تدقيق الالتزام بإجراءات الترخيص وتنفيذ البنود التعاقدية.	الوزارة المكلفة بالمعادن والمحروقات الوزارة المكلفة بالمالية
		تفتقر هيئات الرقابة والتدقيق إلى النشاط والمهارات ولا تتم متابعة نتائج تحقيقاتها	- تعزيز إجراءات الرقابة المسبقة	وزارة العدل وزارة المالية

		دائمًا. تقارير مفوضي الحسابات ليست منظمة بما فيه الكفاية.	- تعزيز محكمة الحسبات بالموارد البشرية ذات الكفاءة وتزويدها بالإمكانات اللازمة للقيام بمهامها - تعزيز الرقابة الداخلية في المصالح العامة والشركات - وضع مبادئ توجيهية واضحة يجب مراعاتها عند إعداد تقارير مفوضي الحسابات.	محكمة الحسابات منظمات المجتمع المدني
		ويكافح السلك الوطني للخبراء المحاسبين من أجل وضع معايير شفافة للعضوية.	تنظيم مهنة خبراء المحاسبة بناء على معايير العضوية المتوافقة مع المعايير الدولية أو المعمول بها في معظم دول المنطقة.	وزارة المالية السلك الوطني للخبراء المحاسبين
		ممارسة مهنة مفوضي الحسابات ليست منظمة بما فيه الكفاية.	مراجعة النصوص القانونية لإعادة تحديد المؤهلات الشخصية المقبولة لتصديق الحسابات، وإعادة تحديد مسؤولياتهم والعقوبات التي يتعرضون لها بما يتوافق مع المعايير الدولية.	وزارة المالية وزارة العدل
رابعا.	*توسيع نطاق مبادرة الشفافية- موريتانيا*	تلعب و. و. ب. ج. أ. م. بالفعل ومن المتوقع أن تلعب دورًا متزايد الأهمية في القطاع الاستخراجي	دمج و. و. ب. ج. أ. م. في مبادرة الشفافية كطرف مُبلغ.	و.ب.م.ط / ل.و-م.ش.ص.إ

9 الملحقات

9.1 المقاربة المنهجية

كما تم استخدام العملية الآلية لجمع بيانات المدفوعات (مستودع البيانات)، والتي تتم تعبئتها مباشرة من أنظمة الجهات المبلغة، والتي تم استخدامها بنجاح لإعداد تقارير موريتانيا السابقة[66] ، لإنتاج تقرير 2022. ويوضع تقرير 2022 هذا في منظور التحسن التدريجي في تحليل البيانات، ولا سيما تلك التي لم يتم تطويرها بشكل كاف في تقرير 2020-2021. تعتمد هذه المقاربة على تحليل أنظمة الرقابة الداخلية للحكومة وعمليات تحصيل الإيرادات وتخصيصها لتزويد المجموعة متعددة الأطراف بتقييم لمدى معقولية تدفقات مدفوعات محددة. وبناء على هذا التقييم، تم إجراء مقارنة للتدفقات الأكثر خطورة. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد هذا التقرير اتبع مسارا من خمس خطوات على النحو التالي.

المرحلة 1 : التأطير والتحليل الأولي

تم تقديم التحليل الأولي وعرض النطاق على المجموعة متعددة الأطراف لاتخاذ قرار بشأن الإجراء والنطاق المناسبين لتقييم المخاطر المرتبطة بالبيانات وإجراء التسوية المطلوبة. ويتعلق الأمر بشكل أساسي بما يلي: 1) تحديد النطاق والمعلومات التي سيتم الكشف عنها لتلبية المتطلبات من 2 إلى 6 من معيار المبادرة؛ (2) الموافقة على السنوات المالية التي سيتم تغطيتها وكذلك البيانات المتعلقة بالإيرادات والإنتاج والمؤشرات الأخرى التي سيتم تغطيتها للسنة المالية 2022؛ 3) الاتفاق على معنى مصادر الإيرادات الهامة والجهات المعنية. وبالإتفاق مع المجموعة متعددة الأطراف، سيتم اعتبار المدفوعات والإيرادات كبيرة إذا كان لها تأثير كبير على اكتمال تقرير المبادرة؛ 4) وضع **تعريفات وحدود من حيث الأهمية النسبية**، ليتم التحقق من صحتها من قبل المجموعة، من خلال تقييم حجم تدفقات الإيرادات والمدفوعات لكل شركة، فيما يتعلق بإجمالي الإيرادات العمومية و5) تحديد المعلومات السياقية.

خلال هذه المرحلة، تم إجراء مراجعة لأنظمة التدقيق وضمان الجودة من خلال: 1) تحليل الإجراءات والممارسات المستخدمة لتقييم وتحصيل تدفقات المدفوعات ذات الصلة بإعداد تقارير المبادرة؛ (2) مراجعة القوانين والنظم المتعلقة بمحاسبة الشركات والإفصاح عن البيانات والتزامات تدقيق الحسابات لدى الشركات، فضلاً عن تنفيذها؛ 3) تحليل نتائج تقارير المبادرة السابقة و4) تقييم موثوقية نظام الإبلاغ عبر الإنترنت واستخدام مستودع البيانات.

في نهاية هذه المرحلة الأولى، أتاح تقرير النطاق تقييم المعلومات التي تم إرسالها إلى الإداري المستقل من قبل الشركات المشاركة والهيئات الحكومية لضمان موثوقية البيانات.

تم عرض النتائج على المجموعة متعددة الأطراف والتي صادقت عليها خلال اجتماعها بتاريخ 3 أغسطس 2023.

المرحلة 2: التسوية على أساس مستوى المخاطر

[66] مبادرة الشفافية 2019 و2020 و2021

واستند تحليل المخاطر، الذي بدأ في عام 2021، إلى: 1) جمع البيانات من القطاع الاستخراجي من "مستودع البيانات"؛ (2) المدفوعات الكبيرة التي تقدمها الشركات في القطاع الاستخراجي؛ (3) أرقام الإنتاج والتصدير؛ (4) البيانات المتعلقة بسجلات المعادن والنفط والغاز؛ 4) الدخل من بيع حصص الإنتاج المستحقة للدولة أو الدخل الآخر المستلم عينيًا وفقًا للمتطلب رقم 4.2؛ (5) تغطية إمدادات البنية التحتية واتفاقيات المقايضة وفقًا للمتطلب رقم 4.3؛ (6) تغطية النفقات الاجتماعية والبيئية وفقًا للمتطلب رقم 6.1، (7) تغطية الإيرادات المتأتية من النقل وفقًا للمتطلب رقم 4.4.

تمت مراجعة وتحليل نتائج فحص أنظمة التدقيق وضمان جودة البيانات وتأثيرها على الإيرادات العامة لعام 2022 والمجمعة من الشركات ضمن النطاق

لتلبية المتطلب 4.7، كان من الضروري: 1) تجميع البيانات التي تم جمعها من الشركات بناءً على المعلومات المقدمة من الكيانات المبلغة عن مدفوعاتها وإيراداتها، مقسمة حسب المشروع والشركة والهيئة العمومية وتدفق الإيرادات؛ 2) التوفيق بين البيانات عن طريق أخذ العينات وفقا لنتائج التحليل الأولي والبيانات التي تم جمعها وتصحيح التناقضات التي تتجاوز هامش الخطأ الذي تقبله المجموعة متعددة الأطراف.

المرحلة 3: تحليل المداخيل

ركز تحليل الدخل على البيانات التالية: 1) تطور المدفوعات التي تقدمها الشركة على مدى عدة سنوات؛ 2) التوفيق بين مدفوعات الشركات وما يتعين عليهم دفعه فيما يتعلق بالنظام الجبائي؛ 3) عدالة النظام الضريبي،خلال الفترة 2015-2022، مع الإشارة إلى القاعدة الضريبية (الإنتاج، الأحجام، القيم)؛ (4) مصادر الإيرادات الرئيسية (ضرائب الإنتاج وضرائب الأرباح)؛ 5) وصف الشروط الضريبية الخاصة بالشركات (التشريع العام، والبنود الضريبية المحددة)

أتاح تحليل البيانات المستخلصة من الأعمال المذكورة أعلاه ما يلي: 1) إجراء مقارنة بين الدخل المتوقع والدخل الذي تم الحصول عليه بالفعل؛ 2) التوصل إلى نتائج، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالامتثال لمعايير المبادرة، وتقييم موثوقية البيانات.

المرحلة 4: التقرير المؤقت

يتضمن التقرير المؤقت الذي تمت مشاركته مع أعضاء المجموعة متعددة الأطراف النقاط التالية: 1) وصف المنهجية المعتمدة (المداخيل الحكومية، المفصح عنها بطريقة مصنفة وفقًا للمتطلبات 4.7 و4.9، فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية)؛ 2) وصف كل مصدر من مصادر الإيرادات، مع التعريفات وحدود الأهمية النسبية (المتطلب 4.1)؛ 3) تقييم مدى شمولية وموثوقية البيانات المالية، وملخص العمل الذي قام به الإداري المستقل وحدود التقييم الذي تم تنفيذه؛ 4) حساب معدل تغطية الإفصاح عن الإيرادات الحكومية (مستودع البيانات) وعملية التسوية الجزئية، بناءً على المعلومات الرسمية عن إجمالي مبلغ الإيرادات وفقًا للمتطلب 4.1 (د)؛ 5) تقدير معدل استجابة كافة الشركات والجهات الحكومية في النطاق المختار؛ (6) الإنحرافات في التقارير المقدمة إلى الإداري المستقل، مع تقدير تأثيرها على شمولية التقرير؛ 7) حالة إنجاز أو عدم إنجازعمليات تدقيق البيانات المالية للشركات المشاركة والهيئات الحكومية للسنة المالية 2022 وإمكانية وصولها إلى الجمهور؛ 8) المعلومات غير المتعلقة بالإيرادات وفقًا للمتطلبات 2 و3 و5 و6 والمعلومات الأخرى التي تطلبها المجموعة متعددة الأطراف، 9)

مصادر المعلومات السياقية مع الروابط ووسائل الوصول الأخرى المتاحة للجمهور؛ 10) ملخص حالة متابعة التوصيات والتدابير التصحيحية والإصلاحات المقترحة في التقارير السابقة (تعليقات

على التقدم المحرز في تنفيذها) و11) صياغة توصيات جديدة من المرجح أن تعزز الانتظام والتوقيت المناسب في المستقبل واكتمال الإقرارات، أو ممارسات التدقيق لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية.

المرحلة 5: التقرير النهائي

وبعد الأخذ في الاعتبار تعليقات الجهات الراعية، وخصوصا المجموعة متعددة الأطراف، قدم الإداري المستقل التقرير النهائي، الذي أرفقت به ملفات البيانات الموجزة ونموذج شفافية المصادقة من طرف مبادرة الشفافية. أصدر الإداري المستقل أحكامًا فيما يتعلق بالمعايير المهنية الدولية ذات الصلة في تطوير تقارير مبادرة الشفافية الشاملة والموثوقة. تم تقديم آراء مهنية حول مدى موثوقية إجراءات الرقابة وأطر التدقيق الحالية في الشركات والهيئات الحكومية.

9.2 البيانات الإحصائية والمحاسبية

9.2.1 مؤشرات الاقتصاد الكلي

نسبة الفقر : 28 % (2019) السكان: 4.5 مليون (تقديرات 2023)	الصادرات الرئيسية: خام الحديد والأسماك والذهب		
	2021	2022	2023 تقديرات.
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر على خلاف ذلك)			
الحسابات الوطنية والأسعار			
ن.م.إ الحقيقي	2,4	5,3	4,3
ن. م. إ. الحقيقي، بما في ذلك الصناعات الاستخراجية	12,6-	17,0	8,3
ن. م. إ. الحقيقي، بدون الصناعات الاستخراجية	6,3	2,1	3,3
عامل انكماش ن.م.إ	12,6	0,2	2,5
أسعار المستهلك (نهاية الفترة)	5,7	11,0	9,0
(كنسبة مئوية من ن. م.إ. بدون الصناعات الاستخراجية، ما لم يذكر خلاف ذلك)			
عمليات الإدارة المركزية			
الإيرادات والمنح	27,3	29,7	27,1
من غير الصناعات الاستخراجية	19,9	20,7	21,9
الضرائب والرسوم	13,8	15,5	16,6
الصناعات الاستخراجية	4,6	7,1	3,5
المنح	2,7	1,8	1,7
صافي النفقات والقروض	24,5	31,4	30,3
جارية	15,4	21,0	18,7
التجهيز	9,2	10,5	11,5
الرصيد الأولي (بدون المنح)	1,1	2,5-	3,9-
الرصيد الإجمالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	2,2	1,4-	2,6-
دين القطاع العام (كنسبة من ن. م. إ) 1/ 2/	49,1	48,4	50,3
(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يذكر على خلاف ذلك)			
النقد والقرض			
النقد بالمعنى الواسع	20,4	5,0	8,1
القرض للقطاع الخاص	8,4	16,4	12,1
ميزان المدفوعات			

رصيد ميزان المعاملات الجارية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	7,9-	17,3-	11,4-
باستثناء واردات سلع التجهيز الممولة من مصادر خارجية	0,9	7,5-	5,5-
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بملايين الدولارات، نهاية الفترة) 3/	2.347,5	1501,3	1568,3
بأشهر الواردات المحتملة بدون الصناعات الاستخراجية	7,3	5,1	5,2
الدين العام الخارجي (بملايين الدولارات) 2/	4285,0	4312,8	4560,2
كنسبة مئوية من ن. م. إ	43,3	41,8	43,4
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	...	…	…
مشاركات للذاكرة:			
ن. م. إ. الاسمي (بملايين الدولارات)	9.891,6	10314,1	10507,2
سعر خام الحديد (دولار/طن)	**158,2**	**121,0**	**101,5**
المصادر: السلطات الموريتانية؛ تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.			
1/ يشمل الدين العام للبنك المركزي المعترف به في عام 2018.			
2/ اعتبارًا من عام 2021، بما في ذلك الديون المعاد التفاوض عليها والتي كانت سلبية سابقًا للكويت.			
3/ بدون إيرادات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات.			

المصادر: و.م / ب.م.م./ و.و.إ.ت.د.إ /ص. ن.د

9.2.2 جداول التأطير

الجدول23: ملخص البيانات المتعلقة بنطاق 2022

المعايير	القطاع المعدني		قطاع المحروقات	
معايير الأهمية النسبية لاختيار الشركات ضمن نطاق التوفيق	الشركات المعدنية التي يتجاوز إجمالي مدفوعاتها المعلنة من قبل هيئات التحصيل **3.650.000 أو-ج**		جميع شركات النفط والغاز.	
معايير الأهمية النسبية لتصريح الدولة من جانب واحد	الشركات المعدنية التي يتجاوز إجمالي مدفوعاتها الحد المادي البالغ 3,650,000 أو-ج		**جميع شركات النفط والغاز.**	
عدد الشركات المعتمدة للتصريح الأحادي للدولة	2021	2022	2021	2022
	8	9	6	6
معدل التغطية الإجمالي من خلال عملية التسوية	2021	2022	2021	2022
	90%	97%	100%	100%

الجدول24: سجل الرخص النفطية ساري المفعول اعتبارا من 31/12/2022

الشركات	SHELL	المجموع		CAPRICORN	BP			
المقاطع	C-10	C-15	C-31	C-7	C-12	C-13	GTA	BirAllah
النسبة المئوية	SHELL 90% /SMH 10%	Total EP 90% SMH 10% (استكشاف)	Total EP 90% SMH 10% (استكشاف)	CAPRICORN 90% 10% SMH : (استكشاف)	BP 62% ; Kosmos Energy 28% SMH 10% (استكشاف)	BP 62% ; Kosmos Energy 28% SMH 10% (استكشاف)	BP 59,24% ; Kosmos Energy 26,76% SMH 14% (استكشاف)	BP 62%; Kosmos Energy 28% SMH 10% (استكشاف)
نوعية الرخصة	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استكشاف	استغلال	استكشاف
اسم الشركة	Shell	Total	Total	CAPRICORN	BP	BP	BP	BP
الرقم الضريبي	619429 NIF:	NIF: 00455386	NIF: 00455386		NIF: 00409136	NIF: 00409136		
العنوان المادي	ILOT C ZRC318	Ilot M n° 058 BP: 5111 Tavragh-zeina	Ilot M n° 058 BP: 5111 Tavragh-zeina	Ilot O n° 91-92 rue Mamadou Konate	Immeuble El Emel ZRA n°433	Immeuble El Emel ZRA n°433	Immeuble El Emel ZRA n°433	Immeuble El Emel ZRA n°433
تاريخ المنح	30 أغشت، 2018	30 يناير، 2019	30 يناير، 2019	15 مايو، 2021	15 يونيو، 2012	15 يونيو، 2012	15 مارس، 2019	30 أكتوبر، 2023
تاريخ نهاية الصلاحية	تاريخ نهاية الصلاحية 29/08/2027	تاريخ نهاية الصلاحية 29/01/2029	تاريخ نهاية الصلاحية 29/01/2029	تاريخ نهاية الصلاحية 14/05/2023	تاريخ نهاية الصلاحية 14/06/2022	تاريخ نهاية الصلاحية 14/06/2022	14 مارس، 2049	تاريخ نهاية الصلاحية 29/04/2025
المساحة	12500كم²	9950 كم²	4225 كم²	7300 كم²	5150 كم²	5876,84 كم²	523كم²	2450م²

الجدول25: سجل رخص الإستغلال المعدني السارية اعتبارا من 31/12/2022

الرقم	الرمز	الشركة	المادة	المنح	Ren.1	انتهاء الصلاحية	الولاية	المساحة
1	1 C1	SNIM	الحديد	20 أكتوبر، 1958		20/10/2033	تيرس الزمور	345
2	2 C2	MCM	الذهب	1 يناير، 1968		1 يناير، 2043	انشيري	81
3	3 C1 (PEB 27)	SNIM	الحديد	24 شتمبر، 1979	01/11/2009	01/11/2024	تيرس الزمور	5743
4	8 C5	SOMISEL	الملح	13 إبريل، 1992		13 إبريل، 2022	إنشيري-ترارزا	1890
5	229 C2	TASIAST MAURITANIE	الذهب	19 يناير، 2004		19 يناير، 2034	انشيري	312
6	609 C1	EL Aouj Mining Company SA	الحديد	27 إبريل، 2008		27/04/2038	تيرس الزمور	520
7	1372C1	TAZADIT UNDERGROUND MINE	الحديد	07/06/2011		07/06/2041	تيرس الزمور	1
8	1620C1	Sphère Mauritania SA	الحديد	26 شتمبر، 2012		29/06/2042	تيرس الزمور	194
9	2018C2	SENI SA	الذهب	01/12/2014		01/12/2044	داخلة نواذيبو-إنشيري	539
10	2019C2	SENI SA	الذهب	01/12/2014		01/12/2044	داخلة نواذيبو	746
11	2119C2	SGS - Société Générale de Service	الرمل الأسود	28 دجمبر، 2016		28/12/2046	اترارزة	128
12	2138C1	Legleitat Iron. Mauritanie sa	الحديد	07/07/2014		07/07/2044	انشيري	995
13	2480C2	TIREX SA	الذهب	7 دجمبر، 2017		7 دجمبر، 2047	انشيري	306
14	2491C4	Tiris Ressources Sa	اليورانيوم	8 فبراير، 2019		8 فبراير، 2049	تيرس الزمور	207
15	2492C4	Tiris Ressources Sa	اليورانيوم	8 فبراير، 2019		8 فبراير، 2049	تيرس الزمور	190

16	2493C5	الموريتانية السعودية للفوسفات	الفوسفات	17/07/2017		17/07/2047	لبراكنة-كوركول	995
17	2840C2	Haïtien Mining Mauritanie	الرمل الأسود	30 مايو، 2023		30 مايو، 2053	اترارزة	48
18	2841C2	Haïtien Mining Mauritanie	الرمل الأسود	30 مايو، 2023		30 مايو، 2053	اترارزة	48
19	2890C1	TAKAMUL	الحديد	13 يوليو، 2020		13 يوليو، 2050	تيرس الزمور	48

9.2.3 جداول التأطير

الجدول26: ملخص الإنتاج حسب الشركة، المادة **2022-2021**

المادة	الحديد (طن)		الذهب (كغ)		النحاس (طن)	
السنة	2021	2022	2021	2022	2021	2022
SNIM	12 618 000	12 876 004	0	0	0	0
TMLSA	0	0	5 487	16 752	0	0
MCM	357 615	617 488	1195	959	18845	13 312
المجموع	**12 975 615**	**13 493 492**	**6 682**	**17 711**	**18 845**	**13 313**

الجدول27: الإنتاج القيم والكميات لكل مشروع 2022

المادة	الشركة	المشروع	الوحدة (الحجم)	الإنتاج	
				الحجم	القيمة (أو-ج)
الحديد	SNIM	الكيدية	طن	5 101 000	4 290 620 743
الحديد	SNIM	مهاودات	طن	6 547 000	10 712 245 907
الحديد	SNIM	الكلب	طن	1 228 004	2 856 868 801
الذهب	MCM	2 C2	كلغ	959,39	1 819 003 898
الذهب	TASIAST	229 C2	كلغ	16 752	34 546 982 039
الذهب	المنقبين التقليديين	التنقيب التقليدي	كلغ	و.أ	و.أ
النحاس	MCM	2 C2	طن	13 312,56	3 418 074 648
الفضة	TASIAST	229 C2	كلغ	0	0
الحديد	MCM	2 C2	طن	617 488,86	1 257 256 194
المجموع					**58 901 052 233**

9.2.4 جداول الصادرات

الجدول28: الصادرات المعدنية من حيث الحجم سنة 2022

السنة	2021	2022	2021	2022	2021	2022
المواد	الحديد (طن)		الذهب (طن)		النحاس (طن)	
SNIM	12 695 981	13202401	0	0	0	0
TMLSA	0	0	5,996	16,163	0	0
MCM	338 441		0,1 411	0,938	25 275	12 367
التنقيب التقليدي*			و.أ	و.أ		
المجموع	**13 034 422**		**7,693**	**17,101**	**25 275**	**12367**

*انظر المعلومات في القسم 4.2

الجدول29: الصادرات المعدنية حسب المشغل والمشروع

المادة	الشركة	المشروع		2022	
			الحجم	القيمة (بالدولار الأمريكي)	القيمة (أو-ج)
الحديد	SNIM	رخصة واحدة	13 205 401 T	1 270 447 578	46 371 336 584
الذهب	TMLSA	رخصة واحدة	16 163	934 958 723	34 546 982 039
الذهب	MCM	رخصة واحدة	938	48 913 938	1 819 003 899
النحاس	MCM	رخصة واحدة	12 367	92 467 104	3 418 074 649
الحديد	MCM	رخصة واحدة	565 049	33 986 674	1 257 256 195
المجموع				**2 380 774 017**	**87 412 653 364**

الجدول30: تطور الصادرات بالتفصيل من حيث القيمة (مليار أو-ج)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	%
خام الحديد	17,7	18,2	30,5	38,3	55,8	47,2	33,4%
الذهب	13,2	15	21,9	29,4	14	58	41,0%
النحاس	5	5,3	5,3	5,7	6,9	3,4	2,4%
الصيد البحري	22,4	26,8	26,1	21,8	23,6	29,6	20,9%
النفط	2,3	0,4	0	0	0	0	0,0%
أخرى	2,6	2	1,3	1,4	4,7	3,3	2,3%
مجموع الصادرات	63,2	67,8	85,2	96,6	105,3	141,5	100,0%

9.2.5 جداول المساهمات في الاقتصاد الوطني

الجدول31: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 2020-2022

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون أو-ج)	2020	2021	2022
الصناعات الاستخراجية	74,208	78,539	96,5
ن. م. إ. الإسمي	312,5	360,5	404,6
مساهمة القطاع الاستخراجي	**23,75%**	**21,79%**	**23,85%**

المصادر: و.و.إ.ت.د.إ/ ب.م.م

الجدول32: تطور نسبة الصادرات المعدنية إلى ن. م. إ.

السنة	2019	2020	2021	2022
إجمالي الناتج المحلي مليار أو-ج (1)	278,9	312,5	360,5	404,6
الصادرات المعدنية (مليار أو-ج) (2)	57,7	66,5	76,7	108,6
(2) / (1) في٪	**20,69%**	**21,28%**	**21,28%**	**26,84%**

الجدول33: مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في إجمالي الصادرات

السنة	2019	2020	2021	2022
الحديد (مليون دولار أمريكي)	831	879	1508	1700
النحاس (مليون دولار أمريكي)	145	131	186	122
الذهب (مليون دولار أمريكي)	596	772	378	2088
إجمالي الصناعات (مليون دولار أمريكي)	1572	1782	2073	3910
إجمالي صادرات السلع والخدمات (مليون دولار أمريكي)	2632	2666	2846	5094
مساهمة القطاع الاستخراجي(%)	**59,73 %**	**66,84 %**	**72,84 %**	**76,76 %**

الجدول34:المساهمة في إيرادات موازنة 2020-2021

بمليارات أو-ج	2020	2021	2022
إيرادات ميزانية الدولة	63,8	76,9	86,5
إيرادات القطاع الاستخراجي	11,3	22,1	25,762
النسبة	**17,7%**	**28,7**	**29,78%**

الجدول35: عدد الوظائف المباشرة

السنة	2021		2022
طبيعة الأنشطة	الوظائف المباشرة	النسبة المئوية للسكان النشطين 2021 (و.و.إ.ت.د.إ)	النسبة المئوية للسكان النشطين 2022 (و.و.إ.ت.د.إ)
الشركات المعدنية	9761	0,92%	0,98%

9.2.6 جداول النفقات الاجتماعية والبيئية

الجدول36: النفقات الاجتماعية 2022

الشركات	النفقات الاجتماعية	%
SNIM	429 000 000	86,9%
TMLSA	32 778 787	6,6%
MCM	32 105 219	6,5%
المجموع	493 884 006	100,0%

الجدول37: مساهمة كل شركة في النفقات الاجتماعية مقارنة بإجمالي دخلها

الشركات	النفقات الاجتماعية	الإيرادات	ن. إ/ الإيرادات
SNIM	429 000 000	19 079 746 921	2,25%
TMLSA	32 778 787	3 605 456 827	0,91%
MCM	32 105 219	1 423 160 075	2,26%
المجموع	493 884 006	24 108 363 824	2,05%

9.2.7 جداول المدفوعات حسب المشروع

الجدول38: خرائط التدفق حسب القطاع سنة2022

الرقم	الشركة	التصريح بالمدفوعات حسب المشروع
الشركات النفطية		
1	BP	غير متاح
2	CAPRICORN	غير متاح
3	SHELL	غير متاح
4	المجموع	نعم
الشركات المعدنية		
1	SNIM	غير مطابق
2	MCM	غير مطابق

غير مطابق: الشركات التي لم تعلن
عن مدفوعاتها حسب المشروع
:غير متاح غير متاح: الشركات التي لم ترسل استمارات التصريح لمبادرة الشفافية الخاصة بها لسنة 2022

الجدول:39المدفوعات إلى ص. و. ع. م. 2022*

الطرف الدافع	المبلغ أو-ج	بمليارات أو-ج
BP	1 241 158 636	1,241
SHELL	118.398.910	0,118
SMH	26.608.922	0,027
CAIRN	66.439.880	0,066
TOTALENERGIES	53.724.597	0,054
المجموع		1,506

*بما في ذلك إيرادات الضرائب التي لم يتم تحصيلها من خلال ص. و. غ. م

9.2.8 جداول المداخيل

الجدول40: تطول مداخيل القطاع الاستخراجي

تدفق المدفوعات (مليار أو-ج)	2019	2020	2021	2022
الحساب الموحد للخزينة العامة	9,219	11,08	18,81	24,127
المدفوعات إلى ص.و.ع.م	2,044	1,586	2,058	1,617
مدفوعات أخرى	0,211	0	0	
المجموع	11,474	12,67	20,868	25,744

الجدول41: حصة الشركات في الدخل الاستخراجي

السنة	2020		2021		2022	
الشركة	المداخيل	%	المداخيل	%	المداخيل	%
SNIM	5,597	51%	12,538	72%	19,079	79%
MCM	1,083	10%	2,029	12%	1,423	6%
TMLSA	4,388	40%	2,79	16%	3,605	15%
أخرى	0,012	0%	0,084	0%	0,019	0%
TG	11,08	100%	17,441	100%	**24,127**	100%

الجدول42: تدفق المدفوعات 2021-2022 حساب الخزينة الموحد

السنة	2021	%	2022	%
الإتاوة السنوية الواحدة سنيم، المبلغ الصافي (إ.س سنيم) *	4 695 867 788	24,97%	2 847 068 671	11,80%
عوائد سنيم (ع.س)	4 510 139 400	23,98%	11 150 536 950	46,22%
ضريبة على الرواتب والأجور(ITS)	2 122 136 965	11,28%	2 577 930 324	10,69%
رسوم الاستغلال (ر. استغلال)	1 958 351 008	10,41%	1 918 195 467	7,95%
ضريبة القيمة المضافة(TVA)	1 632 862 194	8,68%	2 366 492 989	9,81%
(إ.م) الاتاوة المساحية	843 982 341	4,49%	-	
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية, بما في ذلك الدفعات المقدمة (BIC)	693 766 897	3,69%	261 572	0,00
ضريبة الدخل على رأس المال المنقول (IRCM)	648 795 066	3,45%	1 393 854 185	5,78%
(ض. ش)الضريبة على الشركات	623 293 309	3,31%	767 376 398	3,18%
الضريبة الجزافية الدنيا (IMF)	431 817 946	2,30%	592 041 458	2,45%
(ر.ج)الرسوم الجمركية	352 955 403	1,88%	278 789 008	1,16%
نظام الضرائب الخاص(RSI)	144 798 939	0,77%	112 390 466	0,47%
(ض. ج. أخرى) ضرائب جمركية أخرى	54 159 308		3 399 084	
الضريبة على الحمولة المستوردة(TTI)	30 004 164		32 782 356	
ضريبة هامش الربح الإجمالي للشركات(TMB)	28 597 823		20 481 679	
تدفقات المدفوعات الهامة الأخرى (ت.م.ه.أ)	26 014 489		58 214 508	
(إ.إ)الإتاوة الإحصائية	4 788 187		3 526 766	
(ر.ن)الرسوم النقدية	4 400 000			
الإتاوة المعلوماتية (إ.م)	1 971 600		2 125 800	
الرسوم الجبائية للاستيراد (ر.ج.إ)	939 354		80 081	
إجمالي الحساب الموحد م.ع.خ.م.ع	**18 809 642 181**		**24 125 547 762**	

*المبلغ بعد خصم رصيد ضريبة القيمة المضافة لدينا

الجدول43: تدفق المدفوعات 2021-2022 في ص. و. ع. م

(المبلغ أو-ج)

السنة	2021	2022	%
مكافئة التوقيع	105 000 000	36 500 000	2,32%
بناء القدرات	-	58 780 002	3,74%
الجنة البيئية	115 500 000	49 904 990	3,17%
صندوق التكوين	100 967 825	65 818 151	4,19%
العقوبات	1 132 249 825	803 000 000	51,08%
الإتاوة المساحية	7 528 360	6 833 019	0,43%
ضريبة على الرواتب والأجور(ITS)	315 428 268	230 470 580	14,66%
الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية, بما في ذلك الدفعات المقدمة (BIC)	241 822 586	181 646 803	11,56%
نظام الضرائب الخاص(RSI)	29 475 737	7 274 163	0,46%
تدفقات هامة أخرى	3 955 082	263 609	0,02%
بيع البيانات الزلزالية	-	131 486 931	8,36%
مجموع ص. و. ع .م.	**2 051 927 683**	**1 571 978 247**	**100%**

*بما في ذلك إيرادات الضرائب غير المقيدة في الحساب المفتوح بالخزينة

الجدول44: المساهمة حسب تدفق المداخيل المعدنية

التدفقات	2019	2020		2021		2022	
ض. ق. م. - للتصدير	2,109	1,791	21,05%	1,632	8,68%	2,366	9,81%
ض.ج.د	0,736	0,836	9,82%	0,431	2,29%	0,592	2,45%
ر.ج.إ	0,591						
إتاوة الاستغلال	0,818			1,958	10,41%	1,918	7,95%
ض.ر.أ	2,01	2,409	28,31%	2,122	11,28%	2,577	10,68%
إتاوة سنيم		1,889	22,20%	4,695	24,96%	2,847	11,80%
عوائد سنيم				4,51	23,98%	11,15	46,22%
تدفقات أخرى	2,955	1,585	18,63%	3,462	18,41%	2,675	11,09%
المجموع	**9,219**	**11,08**	100,00%	**18,81**	100,00%	24,125	100,00%

الجدول45: توزيع تدفقات الصندوق الوطني لعائدات المحروقات 2020-2022

التدفقات (أو-ج)	2020		2021		2022	
مكافئة التوقيع	-		105 000 000	5,1%	36 500 000	2,32%
اللجنة البيئية	114 747 183	7,2%	115 500 000	5,6%	49 904 990	3,17%
العقوبات	355 000 000	22,3%	1 132 249 825	55,0%	803 000 000	51,08 %
الضرائب/الحقوق/الإتاوات والرسوم	826 566 719	52%	604 493 964	29,3%	426 488 173	27,13 %
التكوين / المهارات	291 497 636	18,3%	100 967 825	4,9%	124 598 152	7,93%
بيع البيانات الزلزالية					131486931	8,36%
المجموع	1 587 811 538	100%	2 058 211 614	100%	1 571 978 246	100%

الجدول46: توزيع الدخل حسب جهة التحصيل سنة 2022 *(2022 مليار أو-ج)*

	القطاع المعدني	قطاع المحروقات	المجموع	%
الحساب الموحد للخزينة ("ح.م.خ)	24 127 486 817		24 127 486 817	92,00%
ص. و. ع. م. (بما في ذلك GTA)		1 390 170 845	1 456 425 955	6,00%
الجنة البيئية		49 904 990	49 904 990	0,19%
النفقات الاجتماعية	493 884 006		493884006	2,00%
المجموع العام	24 621 370 823	1 440 075 835	26 127 701 768	100%

الجدول47: جدول تفصيلي لإيرادات المجال المعدني العمومي لسنة 2022

الطبيعة	المبلغ1	**المبلغ2**	**المبلغ3**	**المجموع**	%
رخص البحث	30 000	800 000	1 031 200	1 861 200	6,71%
رخص الاستغلال			22 990 000	22 990 000	82,85%
ترخيص الإستكشاف	30 000			30 000	0,11%
رخص الاستغلال الصغير	5 000		16 000	21 000	0,08%
المقالع	50 000	1 000 000	1 797 000	2 847 000	10,26%
المجموع العام	115 000	1 800 000	25 834 200	27 749 200	100,00%

ملاحظة: المبلغ 1 : رسوم الملف المبلغ2: حقوق المكافأة والمبلغ3: الإتاوة المساحية
المصدر: بناء على بيانات المديرية العامة للمعادن

9.2.9 جداول حول الملكية الحقيقية

الجدول48: جدول المساهمة في الشركات المعدنية

الرقم	الشركة	المساهم	المشاركة	معلومات الملكية الحقيقية
1	SNIM	الدولة الموريتانية	78,35 %	شركة سنيم مملوكة بنسبة 78.35% للدولة الموريتانية
		بنك الكويت الصناعي	7,17%	
		الشركة العربية للتعدين	5,66%	
		السكن العراقي للتنمية الخارجية	4,59%	
		المكتب الوطني للمحروقات والمناجم	2,30%	
		البنك الإسلامي للتنمية	1,79%	
		خصوصيين موريتانيين	0,14%	
2	MCM	FQML	100%	FQML مدرجة في تورونتو، كندا
3	تازيازت موريتانيا المحدودة ش.م	Red Back Mining B.V.	99,99 %	الشركة الأم مدرجة في بورصتي تورونتو ونيويورك

الجدول49: مشاركة الدولة في الشركات ضمن النطاق

الشركات	المشاركة المباشرة أو غير المباشرة للدولة	المساهمين العموميين الأجانب الآخرين	المساهمين الخصوصيين
SNIM	78,35%	21,51%	0,14%
TMLSA	0%	0%	100%
MCM	0%	0%	100%
SMH	100%	0%	0%

الجدول50: بيانات حول مشاركة الدولة غير المباشرة من خلال الشركات التابعة لشركة سنيم

المشاركة في الشركات الشريكة اعتباراً من 31/12/2022 (في بملايين أو-ج)												
الشركة	رأس المال	الأموال الخاصة من غير رأس المال	حصة رأس المال الممسوكة (%)	القيمة المحاسبية للسبدات في الميزانية		القروض/السلف الممنوحة والتي لم يتم سدادها في الميزانية		حجم الودائع والكفالات المقدمة	رقم الأعمال	النتيجة	الميزانية الإجمالية	حصص الأرباح المستلمة خلال السنة المالية
				خام	صافي	خام	صافي					
SOMASERT	57	26	100%	56	56	-	-	-	67	3	116	-
SAFA	30	243	100%	28	28	-	-	-	230	47	342	10
SAMMA	10	257	53%	1	1	-	-	-	165	46	308	18
ATTM	304	1620	79%	-	2376	534	134	-	1105	(262)	2124	-
COMECA	20	115	92%	18	18	-	-	-	331	32	299	6
SAMIA	364	(124)	89%	213	326	5	-		46	(113)	300	-
GMM	110	(76)	96%	40	346	32	30	-	12	(10)	159	-
TUM	82		65%	-	82	-	-	-	0	-	-	-
EL AOUJ (EMC)	2457	(528)	50%	996	1228	-	-	-	-	(88)	5103	-
GIP	728	406	68%	-	-	-			131	80	1884	48
MAIL	6867	(2386)	15%	537	810	-	-	-	1868	(145)	6694	-
DAMANE	629	90	20%	120	120	-	-	-	147	64	934	16
M2E	50	37	100%	50	50	-	-	-	110	(1)	170	-
MSMS (TAKAVUL)	1075	51	50%	535	535	218	-	-	-	-	3778	-
AMSAGA	-	-	100%	0	0	4	-	-	-	-	-	-
GHM	1581	(11)	50%	973	976	557	-	-	-	(11)	2424	-
SRN	8	63	35%	3	3	0	-	-	225	24	151	7
ENCO	80	(72)	30%	2	2	-	-	-	-	-	-	-
IQAR	-	-	100%	16	16	7	-	-	-	-		-
GIM	30	(7)	100%	23	30	-	-	-	-	(6)	490	-
المجاميع	14482	(298)		4074	7948	2621	1160	-	4436	(341)	25275	104

9.3 إجراءات متابعة إيرادات المحروقات كما تضمنها المديرية العامة للمحروقات

بغض النظر عن الإيرادات الضريبية، تتكون الإيرادات من عقود استكشاف الإنتاج بشكل أساسي من فئتين.

1) الإيرادات من غير الإنتاج:

في إطار المتابعة والتحقق من الإيرادات غير الضريبية المنصوص عليها في عقود التنقيب والإنتاج (CEP) أو الاتفاقيات مع شركات تسويق البيانات النفطية، تعتمد المديرية العامة للمحروقات (GDH) الإجراءات التالية:

الفئة	تاريخ الاستحقاق	نمط التحقق	وسيلة المتابعة
مكافئة التوقيع	يجب على المشغل دفع مكافأة توقيع بعد 30 يومًا من تاريخ توقيع عقد الإستكشاف و الإنتاج	يرسل المشغل تحويل Swift بالمبلغ المذكور إلى المديرية العامة للمحروقات. تتصل المديرية العامة للمحلروقات بالبنك المركزي للتحقق من الدفع المذكور وتأكيده.	في حالة التأخر في دفع مكافأة التوقيع، يتم إرسال رسالة إلى المشغل لطلب الدفع.
التكوين:	السنة المدنية أو التعاقدية	مستخرج من ص. و. ع. م من م. ع. خ	في حالة التأخر في السداد، ترسل المديرية العامة للمحروقات رسالة تطلب فيها السداد
الإتاوة المساحية	تاريخ الذكرى السنوية للعقد	مستخرج من ص. و. ع. م من م. ع. خ	في حالة التأخر في السداد، ترسل المديرية العامة للمحروقات رسالة تطلب فيها السداد.
العقوبة	في حالة عدم الوفاء بالتزامات العمل التعاقدية	إذا قام المشغل بالدفع مباشرة، فإنه يرسل إلى المديرية العامة للمحروقات تحويل سويفت للمبلغ المذكور. بعد ذلك، تقوم المديرية العامة للمحروقات بالاتصال بالبنك المركزي للتحقق من الدفع وتأكيده.	في حالة التأخر في دفع الغرامة، يتم طلب الضمان البنكي قبل انتهاء مدته.
الدفع المشكوك فيه أو المحال إلى التدقيق	بعد التحقق/التدقيق	إذا قبلت الشركة المعنية الدفع/الحجز، فإنها تبلغنا بذلك عن طريق رسالة أو بريد إلكتروني مع سويفت. ومن ثم نقوم بالتحقق والتأكد من تحويل المبلغ لدى البنك المركزي	التبادل عن طريق البريد مع الشركة المعنية من أجل تسديد المبلغ الاحتياطي المذكور

الإيرادات المتأتية بيع البيانات النفطية	بعد التقرير الربع سنوي الذي أرسلته الشركة بخصوص تقاسم الإيرادات، وفقا للعقد المبرم بين الدولة والشركة، وجهت المديرية العامة للمحروقات رسالة لمطالبتهم بدفع المبلغ المستحق.	مستخرج من ص. و. ع. م من م. ع. خ	في حالة التأخر في السداد، تذكر المديرية العامة للمحروقات الشركة من أجل السداد.

2) الإيرادات من الإنتاج

في إطار عقود الإستكشاف والإنتاج المتعلقة بالمربع C8 حيث يوجد حقل GTA، فإن الإيرادات المتوقعة من GTA هي: 1) حصة الدولة بعد بيع الإنتاج، وفقاً للعامل R من العقد C8؛ 2) الإيرادات من مشاركة الدولة عبر SMH (14%)؛ 3) الإيرادات المتعلقة بالضرائب على الأرباح (BIC) الضريبة الجديدة على الشركات (IS).